



﴿ فهرست الجزء الثامن من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين)

—*—*—*—*—*—*—*—*—*—

صحيفة	صحيفة
٢ كتاب التدبير	٢ في التدبير
٢ في الممين بالتدبير	٢ في الاممة بين الرجلين يدبرانها جميعا
٣ في الرجل يقول لعبده وهو صحيح أنت حر يوم أموت أو بعد موتى أو بعد موت فلان	١٠ في الاممة بين الرجلين يدبرانها جميعا ثم يموت أحدهما ولا يدع مالا غيرها
٤ في عتق المدبر الاول فالاول	١٠ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما أو يدبرانه جميعا ويمتقه الآخر بعده
٥ في المديان يموت ويترك مدبرا	١١ في المدبرة يرهنها سيدها
٥ في المدبر يموت سيده وي تلف المال قبل أن يقوم	١١ في بيع المدبرة
٦ في المدبر يموت سيده متى تكون قيمته أيوم مات سيده أم يوم ينظر في قيمته	١٢ في المدبر يباع فيموت عند المشتري أو يمتقه المشتري
٦ فيما ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله أيكون بمنزلتها	١٤ في المدبر يكتب سيده ثم يموت السيد
٨ في مال المدبرة يقوم معها	١٥ في مدبر وعبد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد
٨ في الاممة بين الرجلين يدبرها أحدهما بغير رضا الآخر	١٧ في وطء المدبرة بين الرجلين
٩ في الاممة بين الرجلين يدبرها أحدهما	١٨ في الاممة يدبر سيدها مافي بطنها أله أن يبيعها أو يرهنها
	١٨ في ارتداد المدبرة
	١٩ في مدبر الذي يسلم
	٢٠ في مدبر المرتد

صحيفة

صحيفة

- ٢٠ في الدعوى في التدبير
٢٠ في المقت إلى أجل أيكون من رأس المال
- ٢٣ ﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾
٢٣ في الرجل يقر بوطء أمته فتأني بولد أيلزمه أم لا
- ٢٤ في الرجل يقر في مرضه بوطء أمته فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطء السيد أيلزمه الولد أم لا
- ٢٥ في الرجل يبيع الجارية ثم يدعي ولدها ويقر بالوطء ثم ينكر ذلك المشتري
٢٦ في الرجل يقر بوطء جاريته ثم ينكر ولدها
- ٢٦ في أم الولد والامة يقر سيدها بوطئها ثم تأني بولد من بعدهم وبما يشبه أن يكون تلد لثلثة النساء
- ٢٦ في المديان يقر بولد أمته أنه منه
٢٧ في الرجل يزوج أمته رجلاً فتلد ولداً لتمام ستة أشهر أو أقل من ذلك فيدعيه السيد
- ٢٧ في الرجل يظأ أمة مكاتبه فتحمل
٢٨ في الرجل يظأ جارية ابنه
- ٣٠ في الرجل يتزوج الامة فتلد منه ثم يشتريها أتكون بذلك أم ولد أم لا
- ٣١ في أم ولد المرتد ومدبره
٣٢ في أم ولد الذي تسلم
٣٤ في أم الولد يكتبتها سيدها
٣٥ في الرجل يعتق أم ولده على مال يجعله عليها ديناً برضاها أو بغير رضاها
- ٣٦ في أم ولد الذي يكتبتها ثم يسلم
٣٦ في بيع أم الولد وعتقها
٣٧ في العبد المأذون له يعتق وله أم ولد أو أمة حامل
- ٣٨ في أم ولد المدبر يموت سيده فيعتق في ثلثة
٣٩ في أم ولد المدبر وولده يموت قبل سيده
٣٩ في الرجل يدعي الصبي في ملك غيره أنه ولده
- ٤٣ في الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه
٤٤ في الرجل يدعي الصبي في ملكه أنه ابنه
- ٤٥ في الامة تدعي أنها ولدت من سيدها
٤٥ في المسلم يلتقط اللقيط فيدعي الذي

صحيفه

أنه ابنه

صحيفه

٥٨. في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني

ثم يسلم بعد أن يعتقه

٤٦ في الحملاء يدعى بعضهم مناسبة بمض

٤٧ في الامة بين الرجلين يطاها جميعا

فتحمل فيديان ولدها

٦٠ في ولاء العبد المسلم يعتقه النصراني

٤٨ في الرجلين يطاها الامة في طهر

واحد فتحمل

٦١ في ولاء العبد يعتقه العبد باذن سيده

أو بغير اذن سيده

٥١ في الامة بين الرجلين يطوها أحدهما

فتحمل أو لا تحمل

٦٢ في ولاء العبد المسلم يكتبه النصراني

٦٢ في ولاء العبد النصراني يكتبه المسلم

٥٤ في الرجل يقر بالولد من زنا

٦٣ في ولاء ولد الامة تمتق وهي حامل

به وأبوه حر

٥٤ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين

ثم يطوها السيد فتحمل

٦٤ في ولاء العبد تدبره أم الولد أو تعتقه

باذن سيدها أو بغير اذنه

٥٥ كتاب الولاء والموارث

٥٥ في ولاء العبد يعتقه الرجل بأمره أو

بغير أمره

٦٤ في ولاء عبيد أهل الحرب إذا خرجوا

اليافاسلوا

٥٦ في ولاء الرجل يعتقه الرجل عن

العبد

٦٥ في ولاء عبيد أهل الحرب يسلمون

بعد ما أعتقهم ساداتهم ثم يسلم

ساداتهم بعد ذلك

٥٧ في ولاء العبد يعتقه سيده عن الرجل

على مال

٦٥ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني

فيسلم المعتق ويهرب السيد الى دار

الحرب فيسييه المسلمون

٥٧ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن امرأة

العبد باذنها أو بغير اذنها

٥٨ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن أبيه

وعن أخيه النصراني

٦٦ في ولاء العبد النصراني يعتقه

صحيفة	صحيفة
٧٢ في ولاء العبد المسلم يمتقه المسلم والنصراني	النصراني فيسلم المعتق ويهرب العبد الى دار الحرب فيسببه المسلمون فيصير في سهران عبده فيمتقه
٧٣ في ولاء الذي يسلم وجنائه	٦٧ في ولاء العبد يتاعه الرجل ثم يشهد مشتيه على بآئمه يمتقه
٧٤ في الوصية للرجل ممن يمتق عليه وولائه	٦٧ في ولاء العبد يدبره المكاتب أو يمتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده
٧٤ في ولاء العبد النصراني يمتقه المسلم وجنائه	٦٨ في ولاء العبد يمتقه المكاتب عن غيره على مال
٧٥ في ولاء العبد يمتقه القرشي وفي القيسي وجنائه والى من يمتق	٦٩ في ولاء العبد النصراني يمتقه المسلم فيهرب الى دار الحرب ثم يسببه المسلمون فيصير في سهران رجل يمتقه
٧٦ في ولاء العبد النصراني يمتقه القرشي والنصراني وجنائه	٧٠ في ولاء العبد يشتريه أخوه أو أبوه أو ابنه فيعتق عليهم
٧٦ في ولاء الملقوط والنفقة عليه وجنائه	٧٠ في ولاء ولد المكاتب من المكاتب وولد المدبرة من المدبر
٧٧ في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق	٧١ في ولاء الحربى يسلم
٧٧ في ولاء موالى المرأة وعقل موالها	٧١ في ولاء أولاد المكاتب الاحرار من المرأة الحرة يموت ويدع بكتابه
٧٨ في ولاء ولد الممتقة من الرجل المسلم	٧٢ في ولاء مكاتب للمكاتب يؤدي الاسفل قبل المكاتب الا على
٧٨ في بيع الولاء وصدقته وهبته	
٧٩ في انتقال الولاء	
٨٠ في شهادة النساء في الولاء	
٨٠ في الشهادة على الشهادة في الولاء	
٨٠ في الشهادة على الشهادة في سماع الولاء	

صحيفه	صحيفه
١٠١ في شهادة ابني العم لابن عمهما في	٨١ في شهادة ابني العم لابن عمهما في
التأخير والنظرة في الصرف	الولاء.
١٠٣ التأخير في صرف الفلوس	٨٢ في الاقرار في الولاء.
١٠٤ في مناجزة الصرف	٨٢ في الدعوى في الولاء.
١٠٧ الحوالة في الصرف	٨٥ في ميراث الاقعد فالاقعد في الولاء.
١٠٨ في رجل يصرف من رجل ديناً عليه	٨٨ في ميراث النساء في الولاء.
١١٠ في الرجل يدفع الى الرجل الدرهم	٨٩ في ميراث النساء ولأولادهن أعتقن أو
يصرفها يقبضها من دينه	أعتق من أعتقن
١١١ في الرجل يصرف دنانير بدرهم من	٩٠ في ميراث الغراء
رجل ثم يصرفها منه بدنانير	٩٠ في الموارث
١١١ الصرف من التصاري والمبيد	٩٢ في الميراث بالشك
١١١ في صرف الدراهم والفلوس بفضة	٩٣ في الدعوى في الموارث
١١٢ في الرجل ينتصب الدنانير فيصرفها	٩٤ في الشهادة في الموارث
قبل أن يقبضها	٩٥ في ميراث ولد الملائنة
١١٢ في الرجل يستودع الرجل الدرهم	٩٦ في ميراث المرتد
ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في بيته	٩٧ في ميراث أهل الملل
١١٣ في الرجل يتبع الثوب بدينار الا	٩٧ في تظالم أهل الذمة في موارثهم
درهما	٩٨ في موارث العبيد
١١٣ في الرجل يتبع السلعة بخمسة دنانير	٩٨ في ميراث المسلم والنصراني
الا درهماً فيدفع بمضا ويحبس ديناراً	٩٩ في الاقرار بوارث
حتى يدفع اليه الدرهم يأخذ الدينار	١٠٠ في الشهادة على الولاء ولا يشهدون
١١٧ في الرجل يتبع الورق والمرض	على العتق

صحيفة

بالذهب

١١٨ في الصرف والبيع

١١٩ في الرجل يصرف الدينار دراهم على

أن يأخذ بالدرهم سلعة

١٢٠ في الذهب والورق والذهب

والعروض بالذهب

١٢١ في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب

والفضة فيمن يزيد فيشتره بفض

الورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن

١٢١ في بيع السيف المفضض بالفضة الى

أجل

١٢٤ في الرجل يتناع الا باريق من الفضة

بالدنانير والدرهم ثم تستحق الدراهم

١٢٥ في الرجل يتناع الدراهم بدينار ونقد

دنانير البلد مختلف

١٢٦ في الرجل يصرف بعض الدينار أو

يصرفه من رجلين

١٢٦ في الرجل يصرف الدينار دراهم

فيقبضها ثم يرجع اليه فيستزيد في

الصرف فيزيده

١٢٧ في الرجل يكون له على الرجل دراهم

دينار الى أجل فيريد أن يصرفها منه

صحيفة

بدينار نقداً

١٢٨ في الرجل يصرف بدينار دراهم

فيجدها زبوا فيرضاها ولا يردها

١٢٩ في الرجل يصرف الدينار من رجل

بدرهم فإذا وجب الصرف سأل

رجلاً أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه

أو يقومان من مجلسهما ذلك فيتوازنان

في مجلس آخر

١٣١ في قليل الصرف وكثيره بالدنانير

١٣١ في بيع الفضة بالذهب جزافاً

١٣١ في الرجل يتسلف الدراهم بوزن

وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر

وبعدد أقل أو أكثر

١٣٤ في الرجل يقرض الرجل دراهم

يزيدية فيأتيه بمحمدية فيأتي أن

يأخذها

١٣٥ في الرجل يستلف الدراهم فيقضى

أوزن أو أكثر

١٣٦ في قضاء المجموعة من القائمة

١٣٩ ما جاء في البذل

١٤٧ ما جاء في المرافلة

١٥١ في الرجل يكون له الدينار فيقتضيه

صيفه

منه مقطماً

صيفه

دراهم فطرح

١٥٢ في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة
 ١٥٣ في الاشتراء بالدائق والدائقين
 ١٥٢ في رجل أقرض فلوساً ففسدت أو
 والثلث والنصف من الذهب والورق

﴿ تمت ﴾



المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التتوخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم السقي

رضي الله تعالى عنهم أجمعين



الجزء الثامن



أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل



حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد أفندي سنان بن المغربي البوشي

(التاجر بالقهاطين بمصر)



تنبية

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة خفيفة جداً ينيف تاريخها عن ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل نمين وفق الله سبحانه وتعالى فضله للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باعظ النفقات ووجدني حواشي هذه النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين

— كتاب التدير —

— في التدير —

﴿قلت﴾ لميد الرحمن بن القاسم التدير أي شيء هو في قول مالك أيعين هو أم لا
(قال) هو إيجاب بوجهه على نفسه والإيجاب لازم عند مالك ﴿قلت﴾ والتدير والعق
يعين يختلف (قال) نعم لأن العق يعين إذا حثت عق على أن يكون جمل عتقه
بعدموت فلان أو بمدخدمة العبد إلى أجل كذا وكذا فيكون ذلك كما قال ﴿وأخبرني﴾
ابن وهب عن سفيان بن سعيد الثوري وغيره عن أشعث عن الشعبي عن علي بن أبي
طالب أنه كان يجعل المدبر من الثلث ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم
عن شرح الكندي وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وبكير بن الأشج وغيرهم
من أهل العلم مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال
في رجل دبر عبداً له ثم مات السيد وليس له مال قال لا يرد في الرق ولكن يعتق
ثلاثة ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال أبو الزناد وابن شهاب يعتق ثلاثة

— في اليمين بالتدير —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال في مملوك أن اشتريته فهو مدبر فاشترى بعمضة (قال) يكون
مدبراً ويقاومانه هو وشريكه مثل ما أخبرتك في التدير ﴿قال سحنون﴾ فإن

أحب الشريك أن يضمه ولا يقاومه كان ذلك له للفساد الذي أدخل فيه وإن أحب أن يمسك فله لأنه يقول لا أخرج عبدي من يدي إلى غير عتق تام ناجز وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبده فكان له مال قوم عليه فذلك صريح العتق بخروج العبد من الرق إلى حرية تتم بها حرمة وتجاوز شهادته ويوارث الأحرار والتدبير ليس بصريح العتق فأقوم عليه من ثبت له الوطء بالملك ومن برده الدين عن العتق فأنا أولى بالرق منه لأنه أراد بما فعل أن يخرج ما في يدي إلى غير عتق ناجز فيملك مالي ويقضى به دينه ويستمتع إن كانت جارية وليس كذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه عن دبر منه قال ربيعة عتاقته رد

﴿ في الرجل يقول لعبده وهو صحيح أنت حر يوم أموت ﴾

﴿ أو بعد موتى أو بعد موت فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن قال رجل لعبده أنت حر يوم أموت وهو صحيح (قال) سئل مالك عن رجل قال لعبده أنت حر بعد موتى وهو صحيح فأراد يبعه بعد ذلك قال مالك يسئل فإن كان إنما أراد به وجه الوصية فالقول قوله وإن كان إنما أراد به التدبير يمنع من بيعه والقول قوله في الوجهين جميعا (قال ابن القاسم) وهي وصية أبدأ حتى يكون إنما أراد به التدبير (وكان) أشهب يقول إذا قال مثل هذا في غير أحداث وصية لسفرا ولما جاء من أنه لا يبنى لأحد أن يبيعه ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة فهو تدبير إذا قال ذلك في صحته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن قال لعبده أنت حر بعد موتى ت فلان (قال) هذا يكون من الثلث وكذلك بلغني عن مالك قال لأن هذا إن مات فلان قبل موت السيد فهو من الثلث لأنه لا يعتق إلا بعد موت سيده وإن مات السيد قبل موت فلان فهو من الثلث أيضا لأنه إنما قال إن مات فأنت حر بعد موت فلان وإن مات فلان فأنت حر بعد موتى (قال سحنون) وكذلك يقول أشهب ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن قال لعبده أنت حر بعد موتى إن كُتبت فلانا فكلمه أي يكون حراً

بعد موته (قال) نعم في ثلثه ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أتى أراه مثل من
 حلف بعتق عبده ان فعل كذا وكذا أو حلف ان فعل فلان كذا وكذا فعبده حر
 فهذا يلزمه عند مالك فأرى العتق بعد الموت لازماً له لانه قد حلف بذلك فحلت
 فصار حجه بعتق العبد بعد الموت شيئاً بالتدبير ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت
 حر بعد موتى يوم أو يومين أو شهر أو شهرين أ يكون هذا مدبراً أم لا في قول
 مالك أم يكون معتقاً الى أجل من جميع المال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه
 من الثلث لأنه اذا قال أنت حر بعد موتى قائماً يكون من الثلث فكذلك اذا قال
 بعد موتى بشهر أو يوم أو أكثر من ذلك (قال) وبما يدلك على ذلك أن الدين
 يلحقه وأن الآخر الذي اعتقه بعد موت فلان لا يلحقه دين وهو من رأس المال اذا
 كان ذلك في الصيغة ﴿قال سحنون﴾ وقد يئنا آثار العتق الى أجل

سح في عتق المدبر الأول فالأول

﴿قلت﴾ أرايت اذا دبر في مرضه ثم صبح ثم دبر في صحته ثم مرض فدبر في
 مرضه أيضاً ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك في التدبير الاول فالاول أبداً
 الا أن يكون التدبير كله في مرض واحد ^(١) ﴿قال﴾ وقال مالك من دبر في
 الصحة قائم يبدأ بمن دبر أولاً ثم الذي بعده وكذلك هذا في المرض يبدأ بمن دبر
 أولاً ثم الذي بعده ثم الذي بعده أبداً بالاول فالاول حتى يأتيوا على جميع الثلث
 فاذا لم يبق من الثلث شيء رق ما بقي منهم ولم يكن لهم من الوصية شيء ^(٢) ﴿قال﴾ وقال
 مالك واذا دبرهم جميعاً في كلمة واحدة فانهم يمتنون جميعهم في الثلث ^(٣) ﴿قال ابن
 القاسم﴾ ان حملهم الثلث عتقوا جميعهم وان لم يحفلهم الثلث جميعهم عتق منهم مبلغ الثلث

- (١) (قوله في مرض واحد) كذا في نسخة وفي أخرى في كلمة واحدة فخر مائة مصححه
 (٢) وجدهنا زيادة في نسخة غير معمول عليها فقد لم يبقها في المصنف ونسبها (قال سحنون) كل تدبير يكون
 في الصحة وان كان شيئاً بعد شيء فهو في منزلة ما لو دبرهم في كلمة واحدة اذا كان قريباً ولم يتباعد
 ما بينهم لان له أن يعتق بعد تدبيره ويهب ويتصدق ولا يبيع ولا يقاتله أدخلت الضرر على المدبر
 فكذلك اذا دبر بعد تدبيره الاول لا يقال له أدخلت الضرر على الاول انتهى

﴿ في المدبر يموت سيده متى تكون قيمته أيوم مات سيده ﴾
 ﴿ أم يوم ينظر في قيمته ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال حدوده وحرمة وموارثه على مثل العبيد أبداً حتى يخرج حراً بالقيمة ﴿ قلت ﴾ ومتى يقوم هذا المدبر في قول مالك أيوم مات سيده أم اليوم وقد حالت قيمته بعد موت سيده ﴿ قال ﴾ قال مالك يقوم اليوم ولا ينظر إلى قيمته يوم مات سيده ﴿ قلت ﴾ وإن كان هذا المدبر أمة حاملاً فولدت بعد موت سيدها قبل أن يقوموها ﴿ قال ﴾ قال مالك يقوم ولدها معها

﴿ وفيما ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله أيكون بمنزلتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المدبرة اذا دبرت وفي بطنها ولد وولدت بعد التدبير أمة بمنزلتها يمتقون بمنزتها في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل أمة مدبرة أو أمة ولد أو معتقة إلى أجل أو مخرمة إلى سنين وليس فيها حق فولدها بمنزلتها ﴿ قلت ﴾ والعبد المدبر أو المعتق إلى سنين اذا اشترى تجارية فوطئها فولدت منه أيكون ولده بمنزلة في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لي نعم ولده بمنزلة في هذا الموضع ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل ولد ولده بعد التدبير قبل موت السيد أو بعد موت السيد فانه يقوم معها فيمتق منها ومن جميع ولدها ما حمل الثلث ولا يقرع بينهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإن كانت أمة غير مدبرة أو أوصى بمتقها فاولدت قبل موت سيدها فهم رقيق لا يدخلون معها وما ولدت بعد موته فهم بمنزلتها يقومون معها في الثلث فيمتق من جميعهم ما حمل الثلث وما ولد للعبد المدبر بعد تدبيره قبل موت سيده أو بعده من أمته فهم بمنزلة يقومون معه في الثلث وما ولد للعبد الموصى بمتقه من أمته قبل موت سيده فهم رقيق وما ولد له بعد موت سيده فهم يقومون معه وهذا قول مالك كله وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وحدثنا عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبرة بمنزلتها يرقون

برقها ويمتقون بمتقها ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وابن شهاب وطاوس وعطاء بن أبي رباح مثل قول ابن عمر ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كان يقول ولد المدبر من أمته بمنزلة يمتقون بمتقه ويرقون برقه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبر من أمته بمنزلة يرقون برقه ويمتقون بمتقه ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك في عبد دبره سيده ثم توفي ولم يترك شيئاً غيره فأعتق ثلثه ثم وقع العبد على جارية له فولدت أولاداً ثم توفي العبد وترك مالا كثيراً أو لم يترك شيئاً غيره (قال) أرى ولده على مثل منزله يعتق منهم ماعتق منه وما بقي فهم رقيق له يستخدمهم الأيام التي له ويرسلهم الأيام التي لهم أو ضريبة^(١) على نحو ذلك ﴿قال سحنون﴾ وحدثني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب وأبي الزناد مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار أنه لا يصلح وطء أمة متقة أعتقت إلى أجل أو وهبت خدمتها إلى أجل (وقال) سعيد بن المسيب وربعة وأولادها بمنزلتها (قال ربعة) وذلك لأن رحمها كان موقوفاً لا يحل لرجل أن يصيبها إلا الزوج

(١) (قوله أو ضريبة على نحو ذلك) يخرج منه أنه يجوز أن يستخدمهم لنفسه الشهران ويخدمون أنفسهم شهراً أو مازاد على ذلك على نحو هذا إذ لم يفرق بين بعد الضريبة وقربها وهذا أيضاً يجوز على التراخي وكذلك في (ع) بن (ق) سئل عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقاً كيف يعملان في خدمته قال يصطاحان على أيام مثل أن يؤاخره شهراً ويعمل العبد لنفسه شهراً وأما أن لم يصطاحا ففي الواضحة لمطرف وابن الماجشون وأصبح فرق بين أن يكون عبداً للخدمة أو للخراج فإن كان للخدمة فيوم بيوم أو جمعة بجمعة أو شهر بشهر إلا أن يكون عبداً خيلاً تاجراً فأقتسام خدمة هذا يوماً بيوم ضرر ولكن جمعة بجمعة أو شهر بشهر وكذلك الأمة التي للخدمة يفرق فيها بين الدنية والمنصرف في رفيع الأعمال على ما تقدم وأما أن كان غلام خراج فيقتسمان خراج يوم بيوم ولا يجوز جمعة بجمعة ولا شهر بشهر لانه خطر فإن عملاً بذلك كان ما آجره به كل واحد منهما بينهما وبينه وإكذلك العبد المشترك بين رجلين حكم المعتق بعضه في القسمة أم من هاشم الأصل

— في مال المدبرة يقوم معها —

﴿قلت﴾ أ رأيت المدبرة لمن غلبها وعقلها ولمن مهرها ان زوجها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك أما غلبتها وعقلها فليسدها وأما مالها ففي يديها الا أن يتزرع السيد منها في الصحة منه فيجوز له ذلك ومهرها بمنزلة مالها ان أخذه السيد جاز ذلك له وان لم يأخذه منها حتى مرض كان بمنزلة مهر مالها وكذلك قال مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في مهرها انه بمنزلة سائر مالها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم يتزرع السيد شيئاً من هذا حتى مات أتقوم الجارية ومالها في ثلث مال الميت في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكيف تقوم في الثلث (قال) يقال ما تسوى هذه الجارية ولها من المال كذا وكذا ومن المروض كذا وكذا ﴿قلت﴾ فان لم يحمل الثلث شيئاً منها الا نصفها (قال) يمتق نصفها ويقر المال كله في يديها وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ وكل ما كان في يد الامة قبل التدبير لم يتزرع السيد من يد الامة حتى مات أيكون بمنزلة ما اكتسبت الامة بعد التدبير في قوله مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل أيكون له أن يأخذ أم ولد مديرة فيبيعها (قال) قال مالك نعم يتزرعها فيبيعها لنفسه ويأخذ ماله أيضاً ما لم يمرض السيد فاذا مرض السيد لم يكن له أن يأخذ مال مديرة ولا مال أم ولده لانه انما يأخذه لغيره ﴿قال﴾ وقال مالك والمتقى الى أجل يأخذ ماله ما لم يتقارب ذلك فاذا تقارب ذلك لم يكن له أن يأخذ لغيره

— في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما بنير رضا الآخر —

﴿قلت﴾ أ رأيت أمة بين رجلين دبرها أحدهما كيف يصنع فيها (قال) قال مالك يتقاولانها فان صارت للمدبر كانت مديرة كلها وان صارت للذي لم يدبرها كانت رقيقاً كلها (قال) مالك الا أن يشاء الذي لم يدبر أن يسلمها الى الذي دبرها ويتبعه بنصف قيمتها فذلك له ﴿قلت﴾ أ رأيت عبداً بين ثلاثة فزدره أحدهم وأعتقه الآخر وتمسك الآخر بالرق والمتقى معسر (قال) أرى أن للمدبر والتمسك بالرق أن

يتقواما بينهما اذا كان التدبير قبل العتق فان كان العتق قبل التدبير والعتق معسر لم يتقواما هذا المدبر والمتمسك بالرق لان المدبر لو بتل عتقه لم يضمن لصاحبه المتمسك بالرق شيئا لان الاول هو الذى ابتدأ الفساد والعتق وأصل هذا أن من كان يلزمه عتق نصيب صاحبه اذا أعتق نصيبه لزمته المقاومة فى التدبير ومن لا يلزمه عتق نصيب صاحبه اذا أعتق لانه معسر لم تلزمه المقاومة ان دبر لان تدبيره ليس فساد لما بقى منه لانه لم يزد الا خيرا

— في الأمة بين الرجلين يدبرها أحدهما برضا الآخر —

﴿قلت﴾ أرايت ان دبر صاحبي عبدآبني وبينه فرضيت أنا ان أتمسك بنصبي منه رقيقا وأجزت تدبير صاحبي (قال) أخبرني سعد بن عبد الله أنه كتب الى مالك الى العبد بين الرجلين يدبر أحدهما نصيبه بأذن صاحبه (قال) قال مالك لا بأس بذلك ويكون نصف العبد مدبرا ونصفه رقيقا وانما الحجة فى ذلك للذى لم يدبر فاذا رضى بذلك فذلك جائز وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبدآبين رجلين دبره أحدهما فرضى صاحبه بذلك أيكون نصفه مدبرا على حاله ونصفه رقيقا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغني أن مالكا قال انما الكلام فيه للذى لم يدبر فاذا رضى فذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت ان دبر صاحبي نصيبه ورضيت أنا وتمسكت بنصبي ولم أذير نصيبي أيكون لى أن أبيع نصيبي فى قول مالك (قال) نعم ذلك لك فى قوله قال ولكن لا تبين حتى يعلم المشتري أن نصف العبد مدبر ﴿قلت﴾ أرايت لو أن المشتري قال للمدبر هلم حتى أقاومك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا ما أخبرتك أنه بلغني عن مالك ولا أرى أن يقاومه

— في الأمة بين الرجلين يدبرها جميعا —

﴿قلت﴾ أرايت أمة بين رجلين دبرها جميعا (قال) سألت مالكا عنها فقال هي مدبرة بينهما والتدبير جائز لأنها قد دبرا جميعا ﴿قلت﴾ وكذلك لو دبرها أحدهما ثم

دبرها الآخر بعده (قال) هذا لا شك فيه أنه جائز

﴿ في الأمة بين الرجلين يدبرانها جميعا ثم يموت أحدهما ﴾
 ﴿ ولا يدع مالا غيرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بيني وبين رجل دبرناها جميعا فمات أحدهما ولم يترك مالا سواها فتمتق ثلث النصف الذي كان له وبقي ثلثا النصف رقيقا في يدى الورثة فقال الورثة هذا الذي في أيدينا غير مدبر فنحن نريد أن نقاومك أيها المدبر أيكون ذلك لهم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك لهم لأن المقاومة إنما كانت تكون أولا فيما بين السيدين الأولين (قال) فأما فيما بين هؤلاء فلا مقاومة بينهم ﴿ قال سحنون ﴾ لأن العتق قد وقع في البعد فما كان من تدبير فأنما هو خير للعبد ﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بين رجلين دبراهما جميعا تكون مدبرة عليهما جميعا في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عنها فقال نعم هي مدبرة عليهما جميعا ﴿ قلت ﴾ فإن مات أحدهما (قال) قال مالك تمتق عليه حصته في ثلثه ﴿ قلت ﴾ ولا يقوم عليه نصيب صاحبه في ثلثه في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم (قال) لأنه لم يبتدئ فسادا ولأن ماله قد صار لغيره ولأنه لم يبتل عتق نصيبه منها في حياته ﴿ قلت ﴾ فإن كان ثلث ماله لا يحمل حصته منها (قال) يمتق من نصيبه في قول مالك ما حمل الثلث ويرق منها ما بقي من نصيبه ﴿ قلت ﴾ فإذا مات السيد الباقي (قال) سيبله سبيل السيد الأول يصنع في نصيبه مثل ما وصفت لك في نصيب صاحبه

﴿ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما أو يدبرانه جميعا ويمتقه الآخر بعده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبدًا بين رجلين دبره أحدهما وأعتقه الآخر بعد ما دبره شريكه (قال) قال مالك في المدبر بين الرجلين يمتقه أحدهما أنه يقوم على الذي أعتق حصه شريكه فمأنتك مثل هذا أرى أن يقوم على الممتق نصيب الذي دبره ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول جميع الرواة لأنه صار إلى أفضل مما كاف فيه

لان الذي دبره وأعتقه من الثلث وربما لم يكن لسيده ثلث ﴿قلت﴾ وكيف يقوم هذا النصف على هذا الذي أعتق المدبر الذي دبراه جميعاً يقوم عليه مديراً أو مملوكاً غير مدبر (قال) انما يقوم عليه عبداً ﴿قلت﴾ ولم قومه مالك عبداً وانما هو في يد هذا الذي لم يبت عتقه مديراً (قال) لان ذلك التدبير قد انفسخ ولان مالكاً قال في المدبر اذا جرح أو قتل أو أصابه ما يكون له عقل فانه يقوم قيمة عبد ولا يقوم قيمة مدبر . وكذلك قال مالك في أم الولد . وكذلك قال مالك في المعتقة الى سنين ﴿قلت﴾ أرايت ان دبراً عبداً بينهما ثم أعتق أحدهما نصيبه (قال) قال لي مالك يقوم على الذي أعتق ﴿قلت﴾ وكيف يقوم أمدبراً أو غير مدبر (قال) يقوم قيمة عبد غير مدبر لان التدبير عند مالك قد انفسخ ﴿قلت﴾ ولم كان هذا هكذا (قال) لأنه انما ينظر الى أوكد الاشياء في الحرية فيلزم ذلك سيده الذي أعتقه ألا ترى أن أم الولد أوكد من التدبير والمعتق كذلك أوكد من التدبير

﴿ في المدبرة يرهنها سيدها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت المدبرة هل يجوز أن يرهنها سيدها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم أجاز مالك أن يرهنها سيدها ولها في الحرية عقد (قال) لان ذلك لا يتقصها من عتقها شيئاً ان مات سيدها ﴿قلت﴾ وكيف أجاز مالك رهن المدبرة وهو ليس بمال في يدي المرتهن (قال) بل هو مال عند مالك ألا ترى أن السيد ان مات ولا مال له غير هذا المدبر بيع للمرتن في دينه ولو لم يكن رهننا في يد المرتن بيع للفرماء جميعهم وانما يباع لهذا دون الترماء لانه قد حازه دونهم

﴿ في بيع المدبرة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت المدبرة أيجوز أن أمرها امرأتى (قال) لا يجوز ذلك لان المدبرة لا تباع فكذلك لا تمهر لان التزويج بها بيع لها ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت مدبرة فأصابها عند المشتري عيب ثم علم بقيع هذا الفعل فرد البيع أ يكون للبائع على

المشتري قيمة ما أصابها عنده من العيب والتقصان في البدن (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أني سمعت مالكا يقول في المدبرة اذا باعها سيدها ثم ماتت عند المشتري ان المصيبة من المشتري وينظر البائع في ثمنها فيجس منه قدر قيمتها لو كان يحمل بيعها على رجاء العتق لها وخوف الرق عليها ثم يشتري بما بقي بمقد ذلك رقبة فيدبرها أو يعين به في رقبة ان لم يبلغ ثمن رقبة فأما مسئلتك فلم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن يرجع بما أصابها عند المشتري من العيوب المفسدة ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يعطى سيد المدير حالا على أن يعتقه هو نفسه ويكون الولاء لسيده الذي دبره (قال) وقال مالك ولا يجوز أن يبيع مدبره ممن يعتقه انما يجوز في هذا أن يأخذ مالا على أن يعتقه ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يباع المدير الا من نفسه ﴿ابن وهب﴾ عن خرمة بن بكير عن أبيه عن عمرو بن شعيب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج أن رجلا سأل سعيد بن المسيب عن رجل أعتق عبده عن دبره فاستباع سيده فقال ابن المسيب كاتبه فخذ منه ما دمت حيا فان مت فله ما بقي عليه وهو حر ﴿وحدثني﴾ ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سئل عن مدبر أو مدبرة سأل سيده أن يبيعه أو يكاتبه قال ابن شهاب ان عجل له العتق بالشيء يعطيه فلا بأس بذلك وأما أن يبيعه من أحد غير نفسه فلا (قال ابن وهب) قال يونس وقال أبو الزناد ليس بان يقاطعه بأس ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب ﴿ابن وهب﴾ قال ربيعة وان أعتق قبل موت سيده فذلك له بما أعطاه وليعجل

﴿في المدير يباع فيموت عند المشتري أو يعتقه المشتري﴾

﴿قلت﴾ أرايت المدير اذا باعه سيده فمات عند المشتري (قال) أما المدير ^(١) فقال

(١) بها الأصل هنا ما نصه وأما المكاتب يباع على أنه عبد ثم يموت عند المشتري فقيمه كله للبائع ولم يقولوا يجس البائع من ذلك قيمته على الرجاء والخوف ويحمل الباقي في رقبة كما قيل في

مالك فيه انه اذا مات عند المشتري فانه ينظر الى قيمته التي لو كان يحل بيعه بها مديراً
على حاله من الضرر بمنزلة من يستهلك الزرع فيقوم عليه على الرجاء والخوف فينظر
البائع الى ما فضل بعد ذلك فيجمله في عبد يشتره فيدبره ﴿قلت﴾ فان لم يبلغ الفضل
ما يشترى به عبداً ﴿قال﴾ هذا الذي سمعت من مالك ولم أسمع منه غير هذا فأرى
ان لم يبلغ أن يشارك به في رقة ^(١) ﴿قلت﴾ فلو أن مشتري المدير أعتقه ﴿قال﴾ قال
مالك اذا أعتقه المشتري فالنكاح كله للبائع وليس عليه في ثمنه شيء ﴿قلت﴾ وموت
المدير عند المشتري وعتقه مختلف ﴿قال﴾ نعم انما المتأفة عند المشتري بمنزلة أن لو قتله
رجل فليسيده أن يأخذ جميع قيمته عبداً لا تدير فيه ويصنع به ما شاء ﴿قال﴾ فقلت
لمالك أفلا يكون على قاتله قيمة مديراً ﴿قال﴾ لا ولكن على قاتله قيمة عبد ﴿قلت﴾
أرايت ان باع مدبرة فأعتقها المشتري ﴿قال﴾ المتق جائز وينتقض التدير والولاء
للمتق ﴿قلت﴾ ولا يرجع هذا المشتري بشيء على البائع قال لا ﴿قلت﴾ أفيكون
على البائع أن يخرج الفضل من قيمتها كما وصفت لي في الموت عن مالك قال لا
﴿قلت﴾ فان اشتراها فوطئها فحملت منه ﴿قال﴾ ينتقض التدير أيضاً وتكون أم ولد
للمشتري وهو بمنزلة المتق قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا يوضع عن المشتري من
الثن ما بين قيمتها مدبرة وقيمتها غير مدبرة ﴿قال﴾ لا ألا ترى أن مالكاً قال لو
أن المدير قتله رجل غرم قيمته عبداً ليس فيه تدير ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني
يونس عن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد أنهم قالوا يكره بيع المدير فان سبق فيه
بيع ثم أعتقه الذي ابتاعه فالولاء للذي عجل له المتق ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني
الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بذلك ﴿قال يحيى﴾ ولا يباع المدير وسيدته أولى بماله
ما كان حياً فاذا توفي سيده فال المدير له وولده من أمته لورثة سيده لان الولد

المدير اذا مات اه (١) يهاشم الاصل هنا مانصه أنظر ما معني قوله يشارك به في رقة هل معناه
في رقة تكون مدبرة أو تكون حقة وقد سئل أبو عمران في ذلك فقال تكون مدبرة وأنظر
في كتاب ابن شعبان ان الموت والمتق سواء يحمل فيما ما بين القيمتين في رقة اه وفي بعض
الجواشي ابن وهب يحمل الثمن كله في رقة وبه يأخذ ابن القريطي وأنظر في تعليقات أبي عمران اه

— في المدبر يكتبه سيده ثم يموت السيد —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا دبر عبده ثم كاتبه ثم مات السيد وله مال يخرج منه العبد في ثلث ماله أنتمتض الكتابة وتمتعه بالتدبير في قول مالك (قال) نعم إذا حله الثلث ﴿قلت﴾ فإن لم يحمله الثلث (قال) يعتق منه ما حل الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسمى فيما بقي منها. وتفسير ما يوضع عنه أنه ابن أعتق نصفه ووضع عنه من كل نجم نصفه. وإن أعتق ثلثه وضع عنه من كل نجم ثلثه وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان المدبر الذي كاتبه سيده موسراً له مال يؤخذ ماله في الكتابة (قال) لا ولكن يقوم بماله في ثلث مال الميت فإن خرج عتق وسقطت عنه الكتابة كلها لأن الذي صنع به الميت من الكتابة حين كاتبه لم يكن ذلك فسخا للتدبير إنما هو تمجيل عتق بمال ﴿قلت﴾ أرأيت مدبراً كاتبه سيده أتجوز كتابته في قول مالك قاله نعم ﴿قلت﴾ فإن مات السيد أيمتق في ثلثه أم يمضي على الكتابة (قال) يعتق في ثلثه إن حله الثلث وإن لم يحمله الثلث ينظر إلى ما يحمل الثلث من المدبر فيعتق منه بقدر ذلك ويوضع عنه من الكتابة بقدر الذي يمتق منه إن أعتق نصفه أو ثلثه أو ثلثاه وضع عنه من كل نجم بقى عليه بقدر ما أعتق منه ويسمى فيما بقي فإن أداه خرج جميعه حراً ﴿قلت﴾ فإن لم يترك الميت مالا غيره وهو مدبر مكاتب (قال) يمتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم بقى عليه ثلثه ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان قد أدى جميع كتابته إلا نجماً واحداً ثم مات السيد (قال) يمتق ثلثه بالتدبير ويوضع عنه ثلث النجم الباقي ويسمى في بقيته فإن أدى خرج حراً ﴿قال سحنون﴾ حدثني ابن وهب عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج أن رجلاً سأل سميد بن المسيب عن رجل أعتق عبده عن دبر فاستباع سيده قال ابن المسيب كاتبه نخذه منه ما دمت حياً فإن مت فلك ما بقي عليه وهو حر ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب (قال ربيعة) وإن أعتق قبل موت سيده فذلك له بما أعطاه ويعجل

﴿قلت﴾ لابن القاسم ولا يلتفت الى ما قبض السيد منه قبل ذلك (قال) نعم لا يلتفت الى ذلك وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ فان مات السيد وعليه دين يفترق قيمة العبد ما حال العبد في قول مالك (قال) هو مكاتب كما هو وتباع كتابته للفرء فان أدى الى المشتري أعتق وولاؤه لسيدته الذي عقد كتابته وان عجز كان رقيقا للمشتري ﴿قلت﴾ فان مات السيد وعليه دين لا يفترق قيمة العبد (قال) قال مالك في المدبر اذا مات سيده وعليه دين ودينه أقل من قيمة العبد بيع منه بقدر الدين ثم عتق منه ثلث ما بقي بالتدبير وكان ما بقي رقيقا للورثة فستثلثك عندي على مثل هذا القول يباع من كتابة هذا المدبر اذا كان مكاتباً بقدر الدين ثم يعتق منه بالتدبير ثلث ما بقي بعد الدين ويوضع من كل نجم بقي عليه بعد الذي يباع من كتابته في الدين ثلث كل نجم لانه قد عتق منه ثلث ما بقي بعد الذي بيع من كتابته في الدين فلذلك وضع عنه ثلث كل نجم بقي عليه بعد الذي بيع من كتابته فان أدى جميع ما عليه خرج حراً وكان الولاء للذي عقد الكتابة وان عجز رد رقيقاً وكان الذي عتق منه بعد الذي بيع من كتابته في الدين حراً لا سبيل لأحد على ما أعتق منه وكان ما بقي رقيقاً للذي اشترى من الكتابة ما اشترى يكون له بقدر ذلك من رقه ويكون للورثة بقدر ما كان لهم من الكتابة بعد الذي اشترى من الكتابة وبعد الذي عتق منه ويكون العبد رقيقاً لهم بحال ما وصفت لك وتكون الحرية بحال ما وصفت لك

— في مدبر وعبد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد —

﴿قلت﴾ أرايت مدبراً الى وعبداً كاتبهما كتابة واحدة ثم مات (قال) بعض الكتابة يوم كاتبهما على ما وصفت لك من قوتها على الاداء فيكون على المدبر حصته من ذلك ثم ينظر الى ثلث الميت فان حمله الثلث عتق ويسمى للمكاتب الآخر في حصته من الكتابة ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا تجوز كتابتهما لأنها تول الى خطر ألا ترى أن الكتابة اذا كانت منمقة عليهما لم يجز له أن يعتق أحدهما لأنه اذا أعتق أحدهما كان في ذلك رق لصاحبه لان بعضهم حملاء عن بعض وان رضى بذلك صاحبه

لم يجوز لأنه لا يجوز له أن يرق نفسه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم يحمل الثلث المدبر (قال)
 يمتق منه مبلغ الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسميان جميعا فيما بقي من
 الكتابة ﴿قلت﴾ ويسمى هذا المدبر مع هذا الذي لم يدبر في جميع ما بقي من الكتابة
 (قال) نعم ولا تمتق بقيته التي يسمى فيها إلا بصاحبه ولا صاحبه إلا به عند مالك
 ﴿قلت﴾ ويرجع عليه هذا المدبر بما يؤدي عنه (قال) نعم إلا أن يكون بينهما رحم
 يمتق بها بعضهم على بعض إذا ملكه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي
 ﴿قلت﴾ أ رأيت إذا كاتب الرجل عبده ومذبره كتابة واحدة (قال) ذلك جائز فإن
 هلك السيد وكان له مال يخرج المدبر من الثلث عتقا عتق ويوضع عن صاحبه حصة
 المدبر من الكتابة ويسمى البعد المكاتب فيما بقي من الكتابة ﴿قلت﴾ ولا يلزم هذا
 المدبر أن يسمى مع هذا الآخر فيما بقي قال لا ﴿قلت﴾ لم وأنت تقول لو أن السيد
 كاتب عبيدين له كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهما وهو قوي على السماية ان عتقه
 غير جائز إلا أن يسلم صاحبه العتق ويرضى بذلك (قال) لأن المدبر لم يمتقه السيد
 بأمر يبتدئه بعد الكتابة إنما أعتق على السيد لأمر لزم السيد قبل الكتابة فلا بد من
 أن يمتق على السيد على ما أحب صاحبه أو كره وتوضع عن صاحبه حصة المدبر من
 الكتابة وتسقط عنه حصة المدبر من الكتابة ﴿قلت﴾ فلم لا يسمى المدبر مع صاحبه
 وإن خرج حراً أليس هو ضامناً على صاحبه من حصة صاحبه من الكتابة
 وصاحبه أيضاً كان ضامناً على المدبر من حصته من الكتابة فلم لا يلزمه السماية
 بال ضمان (قال) لأن صاحبه قد علم حين دخل معه في الكتابة أنه يمتق بموت
 السيد فلا يجوز أن يضمن حر كتابة مكاتب لسيد له لأن السيد لم يمتقه بأمر يبتدئه
 بعد الكتابة إنما أعتق على السيد بأمر لزمه على ما أحب صاحبه أو كره ولا ينبغي أن
 يضمن حر كتابة المكاتب . وإن لم يخرج المدبر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث
 وسقط عنه من الكتابة بقدر ذلك وسمى هو وصاحبه في بقية الكتابة لأنه لا عتق
 لواحد منهما إلا بصاحبه فأيهما أدى منهما رجع على صاحبه بما يصيبه مما أدى عنه

وانما يسمى من المدبر ما بقي فيه من الرق ﴿قال سخنون﴾ وقال أشهب لا يجوز أن
يعقد كتابة عيدين له أحدهما مدبر والآخر غير مدبر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن
مكاتبين في كتابة واحدة دبر السيد أحدهما بعد الكتابة ثم مات السيد وثلثة يحمل
السيد المدبر (قال) ان كان هذا المدبر قويا على الاداء يوم مات السيد فلا يعتق
بموت السيد الا أن يرضى أصحابه الذين معه في الكتابة بذلك فان رضى أصحابه
كانوا بحال ما وصفت لك في العتق وان كان يوم مات السيد المدبر زمنا وقد كان
صحيحاً فانه يعتق ولا يكون للذين معه في الكتابة هاهنا قول ولا يوضع عنهم حصه
هذا المدبر من الكتابة لان مالكا قال في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيعتقه
سيده انه لا يوضع عنهم بذلك شيء وكل من أعتق من صغير أو كبير زمن فانه
عتيق ان شاؤا وان أبوا لا يوضع عنهم من الكتابة شيء وكل من عتق بمن له قوة فلا
عتق لهم الا برضاهم فذلك الذي يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسعون
فيما بقي

— في وطء المدبرة بين الرجلين —

﴿قلت﴾ أرايت مدبرة بين رجلين وطئها أحدهما فحملت منه (قال) قال مالك
تقوم على الذي حملت منه وينسخ التديير (قال) وانما ينظر في هذا الى ماهو أوكد
فيلزم ذلك سيدها وأم الولد أوكد من التديير وكذلك قال لي مالك ﴿قال سخنون﴾
وكذلك يقول جميع الرواة مثل قول مالك (وقال غيره) وان كان الواطئ
معسراً فالشريك بالخيار ان شاء ضمنه نصف قيمتها وكانت أم ولد للواطئ وان أبي
وتمسك بنصيبه كان ذلك له واتبع الواطئ بنصف قيمة الولد يوم تلده أمه ﴿قال
سخنون﴾ فان أفاد الواطئ مالا لم يلزمه ضمان نصيب صاحبه لأنه قد سقط عنه
التقويم اذا كان لا مال له ولا يلزم الشريك قيمة نصيبه وتمسك بنصيبه ويتبع الواطئ
بنصف قيمة الولد وان مات الواطئ ولا شيء عنده بقي نصيب المتمسك بالرق مدبراً
كما هو وكان نصيب المليت حراً من رأس المال لأنه بمنزلة أم الولد وان مات الذي لم

يطأ وقد كان يشبه بنصيبه وترك أن يضمها شريكه وليس له مال وعليه دين يرد
التدبير فبيعت في الدين فان اشتراها الشريك الذي كان وطئ ليسر حدث له حل له
وطؤها فان مات فنصفها حر بمنزلة أم الولد والنصف الذي اشتري رقيق للورثة ألا
تري أن الرجل يمتق معصيته من عبده ولا شيء عنده فلا يقوم عليه لغيره ويسقى
نصيب صاحبه رقيقاً ثم يحدث للمعتق العسر مال فيشتري النصف الرقيق أنه رقيق
كما هو ولا يمتق عليه فكذلك المسئلة الأولى

❦ في الامة يدبر سيدها ما في بطنها أنه أن يبيها أو يرهنها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الامة ان دبر رجل ما في بطن أمته أنه أن يبيها في قول مالك
أو يرهنها (قال) هو كقوله ما في بطنك حر ❦ قلت ❦ أف يكون له أن يرهنها في قول
مالك (قال) نعم لان المدبرة ترهن عند مالك

❦ في ارتداد المدبر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد اذا دبره سيده ثم ارتد العبد ولحق بدار الحرب فظفر
المسلمون به ما يصنع به في قول مالك (قال) يستأب فان تاب والا قتل ❦ قلت ❦
فان تاب أبيع في المقاسم (قال) لا ويرد الى سيده عند مالك ولا يباع في المقاسم
اذا عرفوا سيده أو علموه أنه لا أحد من المسلمين بعينه ❦ قلت ❦ فان لم يعلموا حتى
اقتسموا كيف يصنع به في قول مالك وقد جاء سيده بعد ما قسم (قال) يخير سيده
فان اقتكه كان على تدبيره وان أبى أن يفتكه خدّم العبد في الثمن الذي اشتري به في
المقاسم فاذا استوفى ثمنه المشتري وسيده حي رجع الى سيده على تدبيره وان هلك
السيد قبلاً ذلك فكان الثلث يحمله خرج حراً وأتبع بما بقي من الثمن وان لم يحمله
الثلث أعتق منه بقدر ما يحمل الثلث وكان ما بقي منه رقيقاً لمن اشتراه لان السيد كان قد
أسلمه اليه وليس للورثة فيه شيء (وقال غيره) ان حمله الثلث عتق ولا يتبع بشيء وان
لم يحمله الثلث فما حمل منه الثلث يمتق ولم يتبع العتيق منه شيء وكان ما بقي رقيقاً لمن

اشتراه لانه قد كان اشترى عظم رقبة وان لحق السيد دين ابطال الثلث حتى يرد
عقه كان مملوكا لمن اشتراه وليس ما اشترت به رقبة جناية التي هو فعلها فاعاق
منه اتبع بما يقع عليه من الجناية لانه فعل نفسه وجناته

في مدبر الذي يسلم

قلت ﴿أرأيت لو أن نصرانيا اشترى مسلما فدبره ما يصنع به﴾ (قال) أما الذي
سمعت من مالك في النصراني يدبر العبد النصراني ثم يسلم العبد فانه يؤاجر فانا
أرى هذا يشبهه وهو مثله عندي ومما يدل على ذلك أن لو قال له أنت حر إلى سنة
مضى ذلك عليه وأوجر له ولم يكن إلى رد العتق سبيل ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلم
مدبر النصراني (قال) يؤاجر فيعطى اجازته حتى يموت النصراني فان مات النصراني
وله مال يخرج المدبر من ثلثه عتق المدبر وكان ولاؤه لجميع المسلمين وان لم يترك
النصراني وفاة عتق منه ماعق وبيع منه مابق من المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
قال نعم (قال ابن القاسم) فان أسلم النصراني قبل أن يموت رجع اليه عبده وكان له
ولاؤه فان أسلم بعض ولد النصراني أو أخ له ممن يجر ولاؤه مواليه ويرثه كان ولاؤه المدبر
له يرثه دون جماعة المسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت اذا أسلم العبد ثم دبره بولاه النصراني
(قال) أرى أن يعمل فيه مثل ما يعمل بالذي دبروه وهو نصراني يؤجر لانا ان بنناه كان
الذي يعجل النصراني من هذا العبد منفعة له ومضرة على العبد ولان العبد ان أخطأه
العتق يوما كان أمره الى البيع فلا يعجل له البيع لانه يعتق يوما وليس للنصراني
فيه أمر يملكه اذا أجرناه من غيره الا التلثة التي يأخذها الا أن ولاؤه هذا أيضا ان
عتق للمسلمين لا يرجع الى النصراني وان أسلم ولا الى أولاده مسلمين وقد
ثبت ولاؤه للمسلمين ﴿قال سحنون﴾ وقال بعض الرواة ولا يجوز اشتراء
النصراني مسلما لاني لو أجزت شراءه ما بعته عليه ولكن لما لم يحز له ملكه ابتداء لم
يحز له شراؤه. (وقد قال) بعض الرواة واذا أسلم عبده ثم دبره فانه يكون حرا لانه
اذا أسلم العبد بيع على سيده فلما منع نفسه بالتدبير الذي هو له من البيع والمدبر

لا يباع عتق عليه

﴿ في مدبر المرتد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يدبر عبده ثم يرتد السيد ويلحق بدار الحرب أيعتق مدبره أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الأسير يتصران ماله . ووقوف الى أن يموت فكذلك مسئلتك مدبر المرتد . ووقوف ولا يمتق الا بعد موته ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرتد اذا ارتد وله عبيد قد دبرهم ولحق بدار الحرب (قال) قال مالك ماله موقوف فرقيقه بمنزلة ماله عندي

﴿ في الدعوى في التدبير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعى البعد على سيده انه دبره أو كاتبه وأنكر المولى ذلك أنستحلفه للعبد في قول مالك (قال) لا يستحلف وهذا من وجه العتق فاذا أقام شاهداً واحداً أحلف له السيد فان نكل عن اليمين حبس حتى يحلف

﴿ في الممتق الى أجل أيكون من رأس المال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبد أنت حر بعد موت فلان أيكون هذا مدبراً أم لا في قول مالك (قال) ليس هذا تدبيراً عند مالك ولكن هذا ممتق الى أجل وهذا أخرى اذا مات فلان أن يمتق من جميع المال ولا يكون من الثلث ﴿ قلت ﴾ وسواء ان مات السيد قبل فلان فالعبد حر اذا مات فلان من جميع المال يخدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر (قال) نعم اذا كان هذا القول أصله في صحة سيده فان كان هذا القول من سيده في مرضه كان العبد في ثلثه فان حمله الثلث خدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر بعد موت فلان فان لم يحمله الثلث قيل للورثة اما أمضيتم ماقال الميت واما أعقمت ما حله الثلث الساعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من حال في وصيته على ثلثه فأبى الورثة أن يميزوا وصيته فانه يقال لهم أسلموا ثلث مال الميت الى أهل الوصايا أو أخذوا ماقال الميت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أنت حر بعد

موت فلان بشهر أيعتق من جميع المال أم من الثلث (قال) هذا أجل من الاجال قد
أعتق عبده الى ذلك الاجل فهو حر الى ذلك الاجل من جميع المال بحال ما وصفت
لك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر اذا خدمتني سنة نخدم العبد بعض
السنة ثم مات السيد (قال) يخدم الورثة بقية السنة في قول مالك ﴿قلت﴾ فان لم يموت
السيد ولكنه وضع عنه الخدمة (قال) فهو حر مكانه مثل المكاتب اذا وضع عنه
سيده كتابته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده اخدم ابني هذا سنة ثم أنت حر أو قال
اخدم فلانا سنة ثم أنت حر فمات فلان أو مات ابنه قبل تمام السنة (قال) قال مالك
اذا قال الرجل لعبده اخدم فلانا سنة ثم أنت حر فمات الذي جعل له خدمة العبد قال
مالك يخدم ورثة الذي جعل له الخدمة بقية السنة ثم هو حر . وأما الابن فان مالكا
قال لي ينظر في ذلك فان كان انما أراد به وجه الحضنة لولده والكفالة له فان العبد حر
حين يموت ابنه وان كان انما أراد به وجه الخدمة خدم ورثة الابن الى الاجل الذي
جعل له ثم هو حر ولم يقل لي مالك في الاجنبيين مثل ما قال لي في الابن والبنت
وكذلك لو قال اخدم أخي هذا سنة ثم أنت حر أو ابن فلان سنة ثم أنت حر أو
ابنة فلان سنة ثم أنت حر (قال) هذا كله ينظر فيه فان كان انما أراد به وجه الحضنة
والكفالة فانه حر حين يموت الخدم وان كان أراد به وجه الخدمة فان العبد يخدم
ورثة الخدم بقية السنة ثم هو حر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر على أن
تخدمني سنة (قال) ينظر في ذلك في قول مالك فان كان انما عجل عتقه وشرط عليه
الخدمة فان الخدمة ساقطة عن العبد وهو حر وان كان انما أراد أن يجعل عتقه بصد
الخدمة فهو كما جعل ولا يكون حراً حتى يخدم ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن
الرجل يقول لعبده أنت حر بعد سنة فيأبى فيها أترأه حراً (قال) نعم وانما هو عندي
بمنزلة ما لو قال له اخدمني سنة ثم أنت حر فرض فيها ثم صبح عند انقضاء السنة فانه
حر ولا خدمة عليه ﴿قلت﴾ وسواء ان قال اخدمني سنة وأنت حر فرض سنة
من أول ما قال أو قال له اخدمني هذه السنة لسنة سماها أهو سواء عند مالك (قال)

نعم وانما سيأت مالكا عن سنة ليست بعينها (قال) ومما بين لك ذلك أن
الرجل اذا أكرى دابته أو داره أو غلامه فقال أكرىكم
سنة انه من أول ما يقع الكراء تلك السنة من أول
يوم يقع الكراء ولو قال هذه السنة
بعينها كان كذلك أيضاً

﴿ تم كتاب التذير من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب أمهات الاولاد ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

﴿ في الرجل يقر بوطه أمته فتأني بولد أيلزمه أم لا ﴾

﴿ أخبرنا ﴾ سحنون بن سعيد قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان أقر رجل بوطه أمته فجاءت بولد أيلزمه ذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم يلزمه الولد الا أن يدعى استبراء يقول قد حاضت حيضة فكففت عنها فلم أطأها بعد تلك الحيضة حتى ظهر هذا الحمل فليس هو مني فله ذلك ولا يلزمه هذا الولد اذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر بعد الاستبراء ﴿ قلت ﴾ فان لم يدع الاستبراء الا أنه يقر أنه وطئها منذ أربع سنين فجاءت بهذا الولد بعد وطئه أيلزمه هذا الولد أم لا (قال) قال لنا مالك يلحقه الولد ولم نوقفه على سنة ولا على أربع سنين فأرى أنه يلزمه الولد اذا جاءت به لما يشبه أن يكون من وطئه السيد وذلك اذا جاءت به لاقصى ما تحمل له النساء الا أن يدعى الاستبراء ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس وغير واحد أن نافعا أخبرهم عن صفية ابنة أبي عبيد أن عمر بن الخطاب قال ما بال زجال يطؤون ولا تدم ثم يدعونهم يخرجون لا تأتي وليدة يعترف سيدها أنه قد وطئها الا لحقت به ولدها قال فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن ﴿ سحنون ﴾ قال وأخبرني ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر قال من وطئ أمته ثم ضيعها فأرسلها تخرج ثم ولدت فالولد منه والضيعة عليه (قال نافع) فهذا قضاء عمر بن الخطاب وقول عبد الله بن عمر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان اذا

وطي جارية له جعلها عند صفيّة ابنة أبي عبيد ومنعها أن تخرج حتى يستمر بها حمل أو تحيض قبل ذلك ﴿وقال عبد العزيز﴾ مثل قول مالك أن أقر بالوطء لم يزره الولد إلا أن يدعى استبراء وإن ولده له مثل ما يحتمل له النساء الآن يدعى الاستبراء لا بن وهب

— في الرجل يقر في مرضه بوطء أمته فجاءت بولد لما يشبه أن يكون —

﴿من وطء السيد أئزمه الولد أم لا﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أقر رجل في مرضه أن هذه الأمة تحملها منه وأقر بولد أمة له أخرى فقال ولدها مني وقال في أمة له أخرى قد وطئتها ولم يذكر الاستبراء بعد الوطء وكل هذا في مرضه فجاءت هذه التي أقر بوطئها بولد يشبه أن يكون من وطء السيد (قال) يزره الولد في هؤلاء كلهم وأمهاتهم أمهات أولاد عند مالك ويعتق أمهات الأولاد من جميع المال وإن لم يكن له مال سواهن فهم أحرار وأمهاتهم أمهات أولاد عند مالك ويعتقن (قال) وهذا كله قول مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يقر عند موته بالجارية أنها قد ولدت منه ولا يعلم ذلك أحد إلا بقوله أ ترى أن يصدق في ذلك (قال) فقال لي مالك إن كان الرجل ورثه كلاله إنما هم عسبة ليسوا هم ولده فلا أرى أن يقبل قوله إلا بينة تثبت على ما قال وإن كان له ولد رأيت أن يعتق ﴿قال﴾ قتل للملك أفن رأس المال أم من الثلث (قال) بل من رأس المال ﴿قال﴾ قتل للملك فالذي ورثه كلاله إنما هم عصبته ليسوا بولد أفلا ترى أن تعتق في الثلث (قال) لا وهي أمة إلا أن يكون لها على ما قال بينة تثبت ﴿قلت﴾ وهذا إذا لم يكن مع الأمة ولد يدعيه السيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان مع الأمة ولد يدعيه السيد جاز قوله في ذلك وكانت أم ولده قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت قول مالك إذا كان ورثه كلاله لم يصدق إذا قال في جارية له عند موته أنها أم ولده أن يجعل مالك الأخوة والأخوات كلاله في هذا الوجه أم لا (قال) الأخوة والأخوات كلاله عند مالك في غير هذا الوجه (قال) وإنما قال مالك الذي أخبرتك بهما قال لنا إن كان ورثه كلاله فالأخ والأخت هاهنا أيضا في أمر هذه الجارية التي أقر بها

أنها ولدت منه بمنزلة الكلالة لا يصدق اذا كان ورثته اخوة أو اخوات ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال اذا أقر في مرضه لجارية أنها ولدت منه وليس معها ولد كان ورثته كلاله أو ولدأ فلا عتق لها من ثلث ولا من رأس المال وانما قوله قد ولدت مني ولا ولد معها يلحق بنسبه مثل قوله هذا العبد قد كنت أعتقته في صحتي فلا يعتق في ثلث ولا في رأس مال لأنه أقر وقد حجب عن ماله الا من الثلث ولم يرد به الوصية ولا يكون في الثلث الا ما أريد به الوصية أو فصله في المرض وليس له أن يعتق من رأس ماله في مرضه وقد قال أبو بكر الصديق لما بشة رضى الله تعالى عنهم لو كنت حزيتك لكان لك ولكنه اليوم مال وارث وهذا كله قول مالك وأكثر الرواة

في الرجل يبيع الجارية ثم يدعى ولدها ويقر بالوطء ثم ينكر ذلك المشتري

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى بعت جارية فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطء جارية جاءت به لستة أشهر أو سنتين أو ثلاث فادعيت ولدها وأنكر المشتري أن يكون ولدى (قال) سئل مالك عن رجل باع جارية له وهي حامل فادعى أنه ولده قال مالك أمثل ذلك عندي اذا لم يكن في ذلك تهمة أن يلحق الولد به وتكون أمه أم ولد فكذلك اذا أقر بالوطء وادعى الولد أنه يلحق به عند مالك لأنه ادعى ان ماءه فيها حين أقر بالوطء فاذا جاءت بولد لما يشبه أن يكون من الماء جعلته ولده ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يبيع الجارية ومعه ولد فيدعيه عند الموت بعد سنتين كثيرة كيف ترى فيه (قال) قال مالك أرى أن يلحق به ان لم يتهم في الولد على انقطاع من الولد اليه يكون الرجل لا ولده فيتهم على أنه انما أراد أن يعيل بميراثه اليه لان الصبي له اليه انقطاع فلا يقبل قوله اذا كان كذلك اذا كان ورثته كلاله ليس ورثته أولاده ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة منهم أشهب لا يتهم اذا ولد عنده من أمته ولم يكن له نسب يلحق به فافقاره جائز ويلحق به الولد وتكون الأمنة أم ولد ويرد الثمن كان ورثته كلاله أو ولدأ ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول أكثر كبار أصحاب مالك

الرجل يقر بوطء جاريته ثم ينكر ولدها

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقر رجلا بوطء جاريته ثم باعها قبل أن يستبرئها فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطئه ذلك فأنكر البائع أن يكون منه (قال) هو ولده لانه مقرر بالوطء ولا يقطع نيمه اياها ما لزمه من ذلك في الولد الا أن يدعى استبراء وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقر بوطء جاريته فجاءت بولد فأنكر السيد أن يكون ولده (قال) سئل مالك عن الرجل يطلق امرأته فتدعى أنها قد أسقطت وقد انقضت عندها ولا يعلم ذلك الا بقولها (قال) قال مالك ان الولادة والسقط لا يكاد يخفى هذا على الجيران وانها لو جوه تصدق النساء فيها وهو الشأن ولكن لا يكاد يخفى هذا على الجيران فكذلك مسئلتك في ولادة الامة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أم ولد الرجل اذا ولدت ولدا فنفاه أيجوز فيه في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك ان نفيه جائز اذا ادعى الاستبراء والا لزمه الولد

﴿ في أم الولد والامة يقر سيدها بوطئها ثم تأتي بولد ﴾
﴿ من بعد موته بما يشبه أن يكون ولد لمثله النساء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أم الولد اذا اعتقها سيدها أو مات عنها فجاءت بولد لاربعة سنين أو لما تنجى به النساء أيلزم السيد الولد أم لا (قال) نعم الولد لازم له الا أن يدعى الاستبراء لان كل من أقر بوطء أمة له عند مالك فجاءت بولد لما يشبه أن تكون حاملا لذلك الوطء فالولد ولده الا أن يدعى الاستبراء بعد الوطء ﴿ قلت ﴾ وهو مصدق في الاستبراء في قول مالك قال نعم

﴿ في المديان يقر بولد أمة أنه منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا عليه دين يحيط بماله فقال هذا الولد ولدى من أمتي هذه (قال) أراها أم ولده ولا يلحقها الدين والولد ولده وكذلك قال في مالك في أمهات الاولاد ان الدين لا يلحقهم ولا يردهن ولا يجملهن بمنزلة الرجل يمتق عبده وعليه

دين ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً وهذا يدل على المسئلة الاولى في الذي ادعى الولد وورثته عصبة والولد له انقطاع الى المدعى وناحية فالمر بالولد والدين غالب عليه أولى بالثمة لاثلافه أموال الناس ولكن استلحاق الولد يقطع كل ثمة (وقد قال) ذلك بمض كبار أصحاب مالك منهم أشهب ألا ترى أن الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها وقد علم أنه لم يحسها فالطقة بائن ولا يجوز له ارجاعها الا بشكاح جديد وولي وصداق لما بات منه في الحكم الظاهر فان ظهر بالمرأة حمل فادعاه كان ولده وكانت زوجته بلا صداق ولا نكاح مبتدأ لاستلحاقه الولد فالولد قاطع للثمة

— في الرجل يزوج أمته رجلاً فولد لها تمام ستة أشهر —
﴿ أو أقل من ذلك فيدعيه السيد ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً زوج أمته من عبده أو من رجل أجنبي فجاءت بولد ستة أشهر فصاعداً فادعاه السيد لمن الولد (قال) قال مالك في الرجل يزوج أمته ثم يطؤها السيد فتجيء بولد أن الولد ولد الزوج ولا يكون ولد السيد الا أن يكون زوجها قد اعترضا ببلد يعرف أن في اقامته ما كان استبراء لرحمها في طول ذلك فالولد يلحق بالسيد ﴿ وسئل ﴾ مالك عن رجل زوج أمته من عبده ثم وطئها السيد فجاءت بولد (قال) الولد للعبد الا أن يكون المبد معزولا عنها فان الولد يلحق بالسيد لانها أمته يدراً عنه فيها الحد فكذلك يلحق به الولد اذا كان الزوج معزولا عنها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوج أمته فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر وقد دخل بها زوجها أفسد نكاحه في قول مالك (قال) نعم ويلحق الولد بالسيد ان كان السيد مقرباً بالوطء الا أن يدعي الاستبراء

— في الرجل يطأ أمة مكاتبه فتحمل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يطأ أمة مكاتبه فحملت فجاءت بولد أيمتق الولد أم لا (قال)

لم أسمع من مالك في هذه المسئلة شيئاً إلا أتى سمعت مالك يقول لا يجتمع النسب والحد فإذا درى الحد ثبت النسب فأرى في مسئلتك هذه لأبد من أن يدرأ الحد ولا أحفظه عن مالك فإذا درى الحد ثبت النسب ﴿ قلت ﴾ فهل يكون للمكاتب في الابن القيمة على أية يوم حلت وتكون الامة أم ولده بتلك القيمة أم لا تكون له أم ولد وترجع الى المكاتب أمة (قال) أحسن ما جاء فيه عندي أنها تقوم عليه يوم حلت بمنزلة الذي يطأ جارية ابنه أو ابنته أو شريكه ولا يكون هذا في أمة مكاتبه أشد مما يطأ جارية على الشريك في حصه شريكه وتكون أم ولده ولا يصالح أن يلحق الولد به وتكون أمه أمة لمكاتبه ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن له مال وليس فيما بقي على مكاتبه قدر قيمتها تكون أم ولد ولحق المكاتب وبيع سيده بفضل القيمة أم تكون أمة للمكاتب ويقاص السيد بقيمة الولد فيما بقي عليه من كتابته (قال) أرى أن يكون ذلك على السيد ويقاص المكاتب سيده بذلك فإن كانت قيمتها كفافاً لما بقي عليه من الكتابة عتق وإن كان في قيمتها فضل رجع بذلك المكاتب على سيده وعتق ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس للسيد تعجيل ماعلى مكاتبه (قال) فإن كان له مال أخذت القيمة من ماله وصارت أم ولده للشبهة في ذلك وإن كان ماله على مكاتبه لا يحيط بقيمتها ببيع مكاتبه فإن كان ذلك قيمتها كانت أم ولد وأعطى للمكاتب ذلك الثمن إلا أن يشاء المكاتب أن يكون أولى بما بيع منه لتعجيل العتق وإن أبى كان له الوقوف على كتابته وإن لم يكن في ذلك إلا بقدر نصف الجارية أخذه المكاتب وبقي نصف الجارية للمكاتب ونصفها بحساب أم ولد واتباع السيد بنصف قيمة الولد

— في الرجل يطأ جارية ابنه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يطأ جارية ابنه أقوم عليه في قول مالك أم لا وكيف إن كان ابنه صغيراً أو كبيراً أو حملت أو لم تحمل الجارية من الاب (قال) قال مالك تقوم عليه جارية ابنه إذا وطئها حملت أو لم تحمل كبيراً كان أو صغيراً وهو قول

مالك ان الصغير والكبير في ذلك سواء تقوم عليه اذا وطئها وان لم تحمل ولا حدة عليه فيها لان ملكا قال في الجارية بين الشريكين اذا وطئها أحدهما قامت عليه يوم حملت الا أن يحب الشريك ان هي لم تحمل أن لا تقوم على شريكه فذلك له ولا أرى أنا الابن بمنزلة الشريك اذا هي لم تحمل فان كان الابن كبيرا وليس للأب مال فانها تقوم على الاب على كل حال مليا كان أو معدما وتباع عليه ان لم تحمل لابنه وكذلك المرأة تحل جارتها وزوجها أو لابنها أو لغيرهما وكذلك الاجنبيون هم بمنزلة سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ رجل جارية ابنه وقد كان ابنه وطئها قبل ذلك أتقوم على الاب أم لا (قال) قال مالك تقوم على الاب ﴿قلت﴾ فهل للأب أن يبيها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان حملت من وطئ الاب (قال) قال مالك تقوم على الاب وتخرج حرة وبلحقه الولد لانها حرمت على الاب لان الابن قد كان وطئها قبل ذلك وانما كان للأب فيها اللتمة فلما كانت عليه حراما عتقت (قال) ولم أسمعه من مالك ولكن أخبرني عنه بعض من أثق به ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ الاب أم ولد ابنه أتقوم عليه أم ماذا يصنع به في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أن تؤخذ القيمة من الاب قيمة أم الولد فتدفع الى الابن وتعتق الجارية على الابن ولا تعتق على الاب لان الولاء قد ثبت للابن وانما ألزمنا الاب القيمة للفساد الذي أدخله على الابن . ولا أمر الابن أن يطأها فاذا نهيت الابن عن الوطء وحرمت عليه بوطء الاب أعقتها عليه وقد بلغت ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ لم حرمت هذه الجارية على الابن وقد قال مالك لو أن رجلا وطئ امرأة ابنه لم تحرم على الابن (قال) لا تشبه الحرة في هذا الامة لان الرجل لو وطئ امرأة ابنه لرجته ان كان محصنا وان كان لم يحصن بامرأة قط حددته حد البكر ولست أحده في أم ولد الابن فلما لم أحده في أم ولد ابنه حرمتها على الابن فكذلك أم ولد الابن لانها أمة اذا وطئها الاب دفعت عنه الحد وحرمتها على الابن وألزمنا الاب قيمتها وأعقتها على الابن ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت هذه الجارية بولد

بعد ما وطئها الاب (قال) ينظر في ذلك فان كان الابن غائبا يوم وطئها الاب وقد غاب الابن قبل ذلك غيبة يعلم أن في مثلها قد استبرئت لطول مغيبه فالولد ولد الاب لان مالك قال لو أن رجلا زوج غلاما له أمة له فوطئها سيدها بعد ما دخل بها زوجها فولدت ولداً (قال) مالك ان كان العبد غير معزول عنها فالولد للعبد وان كان معزولا عنها أو غائبا قد استيقن في ذلك أنها قد حاضت بعده واستبرأ زوجها (قال مالك) رأيت أن يلحق الولد بالسيد وترد الجارية الى زوجها فكذلك الاب في جارية ابنه

❦ في الرجل يتزوج الامه قتل منه ثم يشتريها أتكون بذلك أم ولد أم لا ❦
❦ قلت ❦ رأيت ان تزوج الولد أمة والده فولدت ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها انها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا أن يشتريها وهي حامل فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولذته قبل أن يشتريها أنه لسيدها الذي باعها وان الذي اشتراها وهي حامل به يكون له فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل الشراء أم ولد لانه رقيق. وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فاني لا أراها أم ولد وان اشتراها وهي حامل منه لان الولد قد علق على جده في بطنها وانما تكون أم ولد اذا اشتراها وهي حامل منه بمن لم يمتق عليه وهو في بطنها فأما ما ثبتت فيه الحرية يمتق على من ملكه فاشتريها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لانه قد علق عليه ما في بطنها وان الامه التي لغير أبيه لو أراد ان يبيعها وهي تحت زوجها باعها وكان ما في بطنها رقيقا فهذا فرق ما بينهما ❦ قلت ❦ رأيت لو أني اشتريت أمة قد كان أبي تزوجها وهي حامل من أبي (قال) يمتق عليك ما في بطنها ولا تستطيع أن تبيعها حتى تضع ما في بطنها ولا تمتق عليك الامه ❦ قلت ❦ فان رهقني دين بعد ما اشتريتها أتباع أم لا (قال) نعم تباع عليك وتباع

بالولد وذلك أنه لما يمتق عليك اذا خرج الا أنك لا تستطيع أن تيمعها لما عقد
لولدها من العتق بعد الخروج ﴿قال سحنون﴾ وقد قال أشهب مثل قول عبد الرحمن
ابن القاسم (وقال) بعض رواة مالك لا تباع في الدين حتى تضع لان عتق هذا ليس
هو عتق اقتراب من السيد انما اعتقته السنة وعتق السنة أوكد من الاقتراب وأشد
﴿قلت﴾ فان اشتريتها وهي حامل من أبي وأبي حي وهي تحت أم تكون أم ولد لابني
بذلك الولد وفسخ الزوج (قال) لا تكون أم ولد بذلك الولد وهي أمة للابن ولا
تكون أم ولد بذلك الولد لان الولد انما عتق على أخيه ولم يمتق على أبيه ولم يكن
للأب فيها ملك وتحرم على الأب بملك ابنه اياها لان الأب لا يبنئ له أن يتزوج أمة
ابنه ﴿قلت﴾ فان كانت حاملا من أخي فاشتريتها (قال) تكون هي وولدها رقيقا لك
لان الرجل لا يمتق عليه ابن أخيه ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره في الابن الذي
تزوج جارية أبيه فخلعت منه ثم اشتراها من أبيه ان ذلك لا يجوز لان ما في بطنها
قد عتق على جده ولا يجوز أن تباع ويستثنى ما في بطنها لان ذلك غرلانه وضع
من ثمنها لما استثنى وهو لا يدري أيكون لها ولد أم لا يكون فكما لا يجوز له
بيع ما في بطنها لانه غرر فكذلك اذا باعها واستثنى ما في بطنها لانه قد وضع من
الثمن لمكانه ألا ترى أن عتق ما في بطنها عتق لا يتسلط عليه الدين ولا يلحقه
الرق لانه عتق سنة وليس هو عتق اقتراب

﴿ في أم ولد المرتد ومدبره ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مسلما ارتد ولحق بدار الحرب وله عبيد قد دبرهم وأمهات
أولاد في دار الاسلام أيعتقون عليه حين لحق بدار الحرب ككفرآ (قال) قال مالك
في الاسير يتصر انه لا يقسم ماله الذي في دار الاسلام بين ورثته فهذا يدل على
أن أمهات أولاد المرتد لا يمتقن عليه بلحاقه بدار الحرب لان من لا يقسم ماله بين
ورثته لا يمتق عليه أمهات أولاده فلما كان الاسير اذا نصر لا يقسم ماله بين ورثته

فكذلك المرتد اذا ارتد في دار الاسلام ولحق بدار الحرب فهو بمنزلة الاسير الذي تنصر فان رجع الى دار الاسلام قتال ثم مات كان ميراثه بين ورثته وعق عليه أمهات أولاده ومدبروه وان مات على الارتداد كان ماله لجميع المسلمين وأما مدبروه فانهم يستقون وليس هي وصية استحدثها لانه أمر عقده في الصفة ولم يكن يستطيع أن يتفضه وهو مسلم فلذلك جاز عليه وأما كل وصية لو شاء أن يردها وهو مسلم ردها فانها لا تجوز اذا ارتد وكذلك الاسير اذا تنصر ولو جاز له ما أوصى به وهو مسلم ولو شاء أن يرده رده لجاز له أن يحدث في ارتداده وصية فهذا وجه ما سمعته ﴿قلت﴾ أرايت المرتد اذا ارتد وله أمهات أولاد أيجرم عليه في حال ارتداده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يعتن عليه اذا وقعت الحرمة (فقال) لا أحفظ قول مالك في العتق ولكني لا أرى أن يعتن عليه لان الحرمة التي وقعت ها هنا من قبل ارتداده ليست كحرمة النكاح لان النكاح عصمة تنقطع عنه بارتداده وهذه ليس لها من عصمة تنقطع وهذه محل له ان رجع عن ارتداده الى الاسلام فأراها موقوفة ان أسلم كانت أم ولده بحال ما كانت قبل أن يرتد

— في أم ولد الذي تسلم —

﴿قلت﴾ أرايت أم ولد الذي اذا أسلمت ما عليها في قول مالك (قال) تعتق ﴿سحنون﴾ وقد قال مالك توقف حتى يموت أو يسلم فتعل له ثم رجع الى أن تعتق ﴿قلت﴾ ولا تسمى في قيمتها في قول مالك (قال) لا لان الذي انما كان له فيها الاستمتاع بوطنها فلما أسلمت حرم عليه فرجها فصارت حرة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت أم ولد النصراني ثم أسلم النصراني مكانه بعت اسلامها أتجملها أم ولده كما كانت أم تعتقها عليه (قال) ان أسلم قبل أن يعتقها السلطان عليه بعد ما أسلمت كانت أم ولد له (قال) والذي أرى في أم ولد الذي اذا أسلمت ان يغفل عنها فلم يرفع أمرها حتى أسلم سيدها النصراني وقد طال في ذلك زمانها ان سيدها أولى بها ان أسلم ما لم يحكم عليه السلطان بعتها لانه أمر قد اختلف فيه الناس عن مالك ﴿قلت﴾

أرأيت أم ولد ذمي ولدت بعد أن صارت أم ولد من غير سيدها فأسلمت فأعتقتها عليه في قول مالك ما حال الولد وهل هم مسلمون بإسلام أمهم إذا كانوا صفاراً أم لا وهل يمتق ولد أم الولد على سيدهم النصراني إن أسلم وأمه نصرانية أو أسلمت أم الولد ولم يسلم معها أولادها وهم كبار قد استغنوا عن أمهم بلغوا الحلم أو لم يبلغوا أعتقهم أم لا (قال) لا عتق للولد الكبير إذا أسلموا مع اسلام أمهم أو قبلها أو بعدها ولا اسلام للولد الصفار بإسلام أمهم استغنوا عنها أو بلغوا الانتفا أو لم يبلغوا ولا عتق لهم أيضاً ولا لجميع ولدها إن أسلموا إلا إلى موت سيدها ولا يمتق منهم بالاسلام إلا الأم وحدها وذلك أن الأم إذا جنت أجبر سيدها على افتكاكها وإن ولدها لو جنوا جناية لم يجبر السيد على افتكاكهم وإنما عليه أن يسلم الخادمة التي له فيهم فيخندهم المجرع إلى أن يستوفي جرحه قبل ذلك فيرجعون إلى سيدهم فهذا فرق ما بينهما وإنما اسلام الأم كمنزلة ما لو عجل لها سيدها العتق دون ولدها فلا عتق لولدها إذا أسلموا إلا إلى موت سيدها (ولقد) قال مالك الأولاد تبع للأباء في الاسلام في الأحرار وقال في أولاد المييد في الرق أنهم تبع للامهات في الرق ولم أسمع قال في اسلامهم شيئاً إلا أنني أرى لو أن أمة لنصراني لها ولد صغير فأسلمت بيعت وما معها من ولد صغير ولا يفرق بينها وبين ولدها لأنه لا يستغنى عنها (قلت) فإن كان قد استغنى عنها (قال) لا يباع معها (قلت) ولا يكون مسلماً بإسلامها صغيراً كان أو كبيراً (قال) إذا استغنى عنها فلا أراه عندي مسلماً بإسلامها وإن لم يستغن عنها بيع معها من مسلم فأما اسلامه فلا أراه مسلماً إذا كان أبوه نصرانياً ولا لسيدته الذي اشتراه مع أمه أنت يجعله مسلماً إذا كره ذلك أبوه (قال) ولقد سمعت مالكا وهو يسئل عن الرجل المسلم يكون له العبد والامة على النصرانية فتلد أولاداً أرى أن يكره الأولاد على الاسلام وهم صفار (قال) ما علمت ذلك . استنكاراً أن يكون ذلك لسيدهم (قلت) أرأيت المكاتب النصراني إذا كان مولاه مسلماً فأسلمت أم ولد هذا النصراني المكاتب (قال) أرى أن توقف فإن عجز المكاتب كان حاله

مثل حال النصراني يشتري الأمة المسلمة فال كان السيد نصرانيا ثم أسلمت أم
ولد المكاتب النصراني أوقفت فان أدى المكاتب عتقت عليه وان عجز كان رقيقا
وبيعت عليه

— في أم الولد يكاتبها سيدها —

﴿قلت﴾ أ رأيت أم الولد أ يصلح أن يكاتبها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك لا
يكاتبها سيدها الا بشئ يتعجله منها فأما أن يكاتبها يستسعيها في الكتابة فلا يجوز ذلك
﴿قلت﴾ وانما يجوز عند مالك في أم الولد أن يعتقها على مال يتعجله منها قط قال نعم
﴿قلت﴾ أ رأيت ان كاتب الرجل أم ولده أ يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك
لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان فانت بأداء الكتابة أعتقها عليه أم لا (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئا وأري أن لا ترد في الرق بعد أن عتقت ﴿قلت﴾ أ رأيت أم الولد اذا
كاتبها سيدها على مال فأدته الى السيد فخرجت حرة أ يكون لها أن ترجع على السيد
بذلك المال فتأخذه منه في قول مالك لان مالكا قال لا يجوز أن يكاتب
الرجل أم ولده (قال) لا . لا ترجع على سيدها بشئ مما دفعت اليه لان مالكا
قال للسيد أن يأخذ مال أم ولده منها ما لم يمرض فاذا مرض لم يكن له أن يأخذ
مالها منها لانه انما يأخذه الآن لورثته ﴿قال﴾ وقال مالك أيضا لا بأس بأن يقاطع
الرجل أم ولده على مال يتعجله منها ويعتقها فهذا يدل على أنها لا ترجع بما أدت من
ذلك الى السيد ﴿قلت﴾ فلم يجوز مالك القطاعة في أم الولد ولم يجوز الكتابة (قال)
لان القطاعة كأنه أخذ مالها وأعتقها وقد كانت له أن يأخذ مالها ولا يعتقها وأما
الكتابة فاذا كاتبها فكانه باعها خدمتها ورقها فلا يجوز أن يبيعها بذلك ولا
يستسعيها لان أمهات الاولاد لا سعاية عليهن انما فيهن التمتع لسادتهن ﴿قال﴾
وقال مالك ليس لسيد أم الولد أن يستخدمها ولا يجهدها في مثل استقاء الماء
والطحين وما أشبهه ولا يكاتبها ولو أن رجلا كاتب أم ولده فسخت الكتابة فيها الا
أن تقوت بأداء الكتابة فتكون حرة ﴿قلت﴾ أ رأيت أم الولد اذا كاتبها سيدها

(قال) تفسخ كتابتها وقال في أم الولد اذا كوتبت فأدت انها جرة لان مالكا قال لا بأس بأن يقطع الرجل أم ولده فاذا كان لا بأس بالقطاعة فهي اذا أدت حرة لا شك في ذلك ولا ينبغي كتابتها ابتداء ﴿ قال معنون ﴾ وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال اذا أردت أم الولد أن تتجمل العتق بأمر صالحها عليه سيدها فهو جائز فأما الكتابة مثل كتابة المملوك فلا ولكن تصالح من ذات يدها ما ثبت لها العتق ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال ابن وهب) قال الليث قال يحيى ولو مات سيدها وعليها الدين الذي اشتريت به نفسها كان ذلك ديناً عليها تتبع به لانها اشترت رقاً كان عليها لتجمل العتق بما كتب عليها ولو أنها كاتبت على كتابة معلومة ونجم عليها تلك الكتابة الشهور والسنين ثم مات الرجل عتقت وبطل ما بقى عليها من الكتابة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن أبي الزناد بنحو ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في رجل كاتب نسيته قال فان كانت جائته بمال تدفعه اليه على عتق تتجمله يكون بعض ذلك لبعض فذلك جائز لها وله وأنكر ربيعة أن يكتبها وقال ان كتابتها مخالفة لشروط المسلمين فيها. الآثار لابن وهب

﴿ في الرجل يمتق أم ولده على مال يجعله عليها ديناً ﴾

﴿ برضاها أو بنير رضاها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من أعتق أم ولده على مال يجعله ديناً عليها برضاها أو بنير رضاها أليزمها ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك الا أن مالكا قال ليس له أن يستعملها ولا يكتبها فاذا لم يكن له أن يستعملها ولا يكتبها فليس له أن يمتقها ويجعل عليها ديناً بنير رضاها واذا كان برضاها فليس به بأس عندي انما هي بمنزلة امرأة حرة اختلعت من زوجها بدين جعله عليها فكذلك أم الولد لانه انما كان لسيدها المتاع فيها مثل ما كان له في الحرة من المتاع

— في أم ولد الذي يكتبها ثم يسلم —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن نصرانيا كاتب أم ولده النصرانية فأسلمت أم ولده أنسقط الكتابة عنها وتمتق في قول مالك (قال) نعم لانه قال اذا أسلمت أم ولد النصراني عتقت عليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن ذميا كاتب أم ولده الذمية ثم أسلمت (قال) قال مالك في أم ولد الذي اذا أسلمت انها حرة فأرى هذه بتلك المنزلة انها حرة وتسقط عنها الكتابة

— في بيع أم الولد وعتقها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت أم ولد رجل فأعتقتها (قال) قال مالك ليس عتقتك عتقا ويرد هذا البيع وترجع الى سيدها ﴿ قلت ﴾ لم وهذا العتق أو كد من أم الولد (قال) لان ذلك قد ثبت في أم الولد ولا يشبه التدير لان التدير من الثلث وأم الولد حرة من رأس المال الا أن له فيها التمة فهي مردودة على كل حال أم ولد للبائع فان ماتت في يدي المشتري قبل أن ترد فصيتها من البائع ويرجع المشتري الى ماله فيأخذها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا باع أم ولده فأعتقها المشتري أ يكون هذا فوتا (قال) لا يكون هذا فوتا ولا تكون حرة وترد الى سيدها ﴿ قلت ﴾ فان ماتت وذهب المشتري فلم يقدر عليه ما يصنع بالثمن (قال) يتبعه فيطلبه حتى يردّه اليه فان قدر عليه وقدمت الجارية أم الولد في يدي المشتري ردّه عليه جميع الثمن ولم يتبعه بشئ لان أم الولد انما كان لسيدها فيها المتاع بالوطء لا بغيره وهي متوقفة من رأس المال على سيدها فلا يأكل ثمن حرة ﴿ قلت ﴾ فان مات سيدها وقد ماتت أم الولد قبله أو بعده أو لم تمت (قال) يرد الثمن الى مشتريها على كل حال ويكون ثمنها ديناً على بائعها ان لم يكن عنده وفاء ماتت أو لم تمت مات سيدها أو لم يمت سيدها قبلها أو بعدهما أ قلّس أو لم يقلّس

﴿ في العبد المأذون له يعتق وله أم ولد أو أمة حامل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى جارية فوطئها بملك الميمن بأذن السيد أو بفراذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعته كما تبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يمتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فإن ما ولدت قبل أن يمتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لأنهم عبيد وأما أمهم فبمنزلة ماله لأنه إذا أعتقه سيده تبعه ماله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ إلا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولده ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق هو جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا يعتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وجراحها جراح أمة حتى تضع ما في بطنها فيأخذه سيده وتمتق الأمة إذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد الممتق ولا تحتاج الجارية هاهنا إلى أن يحدد لها الممتق (قال مالك) ونزل هذا ببلدنا وحكم به (قال ابن القاسم) وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أ رأيت المدبر إذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل السيد عتقه وقد علم أن ماله يقينه أرى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها إذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يمتقه السيد والجارية للعبد تبع لأنها ماله ﴿ قلت ﴾ وتصير ملكاً له ولا تكون بهذا الولد أم ولد له (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة الميكاتب في جاريته (قال) والذي سمعت من مالك أنه قال تكون أم ولد إذا ولدت في التدبير أو في الكتابة ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك وإن لم يكن لها يوم تمتق ولد حتى (قال) نعم وإن لم يكن لها ولد حتى يوم تمتق ﴿ قال ﴾ سجنون ﴿ وقد قال أكثر الرواة لا تكون أم ولد المدبر أم ولد إذا أعتق المدبر كان له ولد يوم يمتق أو لا ولد له لأنه قد كان للسيد أخذها (قالوا) وليس

هي مثل أم ولد المكاتب لان المكاتب كان ماله ممتوعاً من سيده فبذلك اقرقا وأم ولد المكاتب أم ولد اذا أدى وعق ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها مالك في جراحها وحدودها بمنزلة الامة وان ما في بطنها ملك للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد فلا يصلح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يجر هذا أوقفت فلم تنفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها (قال) ومما بين لك ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه ان ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب ﴿قال سخون﴾ ^(١) وهذا قول الرواة كلهم ما علمت لأحد منهم خلافاً في هذا الا أشهب فانه قال اذا كاتب الرجل عبده وله أمة حامل منه دخل حملها معه في الكتابة الا أن يشترطه السيد

﴿في أم ولد المدبر يموت سيده فيعتق في ثلثه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في أم ولد المدبر اذا مات سيده فعتق في ثلث مال الميت ان أم ولده أم ولد له بالولد الذي كان في التدبير وولده الذين ولدوا بعد التدبير من أم ولده بمنزلة يمتقون في ثلث مال الميت ﴿قال ابن القاسم﴾ وان أراد المدبر أن يبيع أم ولده قبل موت سيده لم يكن ذلك له الا باذن سيده وان أراد سيده انتزاعها كان ذلك له ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان كان أعتق المدبر أو المكاتب ولا ولد له يوم أعتق (قال) نعم أراها أم ولد بما ولدت في التدبير والكتابة ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما تكون أم ولد لان ولدها بمنزلة والدهم فقد جرى في ولدها مثل ما جرى في أبيهم فهذا يدل على أنه يجري فيها أيضاً ما يجري في ولدها ﴿قال﴾ وقال مالك في أم ولد المدبر اذا مات سيده فعتق في ثلث ماله ان أم ولده أم ولد له بالولد الذي حملت به في تدبيره كانوا معها يوم يعتق أبوه أو ماتوا قبل ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ فتكون

(١) (قوله قال سخون) من هنالى آخر الباب مثبت في بعض النسخ اه من هامش الاصل

أم ولد لان ولدها بمنزلة أبيهم لانه جرى العلق في الولد بما جرى في الوالد فكذلك يجري أيضاً فيها كما جرى في ولدها ﴿قال سحنون﴾ قد أعلمتك بهذا الاصل قبل هذا

﴿في أم ولد المدبر وولده يموت قبل سيده﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً له مدبر فولد للمدبر ولد من أمة له ثم مات المدبر ثم مات السيد (قال) لما مات المدبر كانت أم ولده أمة للسيد وجميع ما ترك المدبر من مال للسيد وأما الولد فانه مدبر يقوم في ثلث مال الميت بعد موته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿في الرجل يدعي الصبي في ملك غيره أنه ولده﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً باع صبيّاً صغيراً في يديه ثم أقر بعد ذلك أنه ابنه أ يصدق في قول مالك ويرد الصبي (قال) نعم اذا كان قد ولد عنده (قال) وأخبرني ابن دينار أنها نزلت بالمدينة فقضى بها بعد خمس عشرة سنة وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان كان الصبي لم يولد عنده (قال) قال مالك القول قوله أبداً ألا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه (قال مالك) فا ادعى مما يعرف كذبه فيه فهو غير لاحق به ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً ادعى ابناً فقال هذا ابني ولم تكن أمه في ملكه ولا كانت له زوجة أ يصدق في ذلك اذا كان الابن لا يعرف نسبه (قال) قال مالك من ادعى ولداً لا يعرف كذبه فيما ادعى الحق به الولد اذا لم يكن للولد نسب ثابت ﴿قلت﴾ ومن يعرف كذبه ممن لا يعرف كذبه (قال) التمس الولد في أرض الشرك فيوثق به محمولاً مثل الصقالبة والزنج ويعرف أن المدعى لم يدخل تلك البلاد قط فهذا الذي يعرف كذبه وما أشبهه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهد الشهود أن أم هذا الغلام لم تزل ملكاً لفلان أو لم تزل زوجة لفلان غير هذا المدعى حتى هلكت عنده أ يستدل بهذا على كذب المدعى (قال) أما الامة فلعلمه كان تزويجها فلا أدري ما هذا وأما الحرة فإذا شهدوا أنها زوجة الاول حتى ماتت فهي مثل ما وصفت لك فيما يولد

في أرض المدوّ ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) إنما قال مالك في الحمل إذا ادعاه
 ولم يعرف أنه دخل تلك البلاد قط لم يصدق فأما إذا علموا أنه دخل تلك البلاد فإن
 الولد يلحق به ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ادعى أنه ابنه وهو في ملك غيره أصدق أم لا
 أو كان أعتقه الذي كان في ملكه ثم ادعاه هذا الرجل أيجوز دعواه أن أكذبه الذي
 أعتقه أو صدقه (قال) قد سمعت أنه لا يصدق إذا أكذبه المعتق ولا أدرى أهو
 قول مالك أم لا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال هذا بني وهو ابن أمة
 لرجل وقال زوجني الأمة سيدها فولدت لي هذا الولد فكذبه سيدها أيكون ولده
 أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يصدق ﴿ قلت ﴾ فإن اشتراه
 (قال) أراه ابنه وأراه حراً وإنما قلت أراه حراً لأن مالكا قال من شهد على عتق
 عبد فردت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك عتق عليه وأما في النسب فهو رأيي ﴿ قلت ﴾
 أرأيت أن ادعى أولاد أمة لرجل قتل سيدها زوجتي أمتك هذه وولدت هؤلاء
 الأولاد في وكذبه السيد وقال مازوجتك ولا هؤلاء الأولاد منك أثبت نسب
 الأولاد منه أم لا في قول مالك (قال) لا يثبت نسبهم منه ﴿ قلت ﴾ فإن اشتراه هذا
 الذي ادعاهم واشترى أمهم (قال) إذا اشتراه ثبت نسبهم منه لأنه أقر بأنهم أولاده
 بشكاح لا بحرام فلذلك ثبت النسب منه ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ ولا تكون
 أمهم بولادتهم أم ولد في قول مالك (قال) نعم لا تكون أم ولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو
 أن السيد أعتق الأولاد قبل أن يشتريهم هذا الذي ادعاهم أثبت نسبهم من هذا
 الذي ادعاهم أم لا (قال) لا يثبت نسبهم منه لأن الولاء قد ثبت للذي أعتقهم ولا ينتقل
 الولاء عنه ولا توارثهم إلا بينة ثابتة لأن الولاء لا ينتقل عند مالك إلا بأمر ثبت
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع صبياً قد ولد عنده أو لم يولد عنده ثم ادعاه أنه ابنه (قال)
 سمعت مالكا وهو يستل عن الرجل يدعى الغلام فقال يلحق به إلا أن يستدل على
 كذبه ﴿ قال ﴾ وأخبرني من أثق به من أهل المدينة أن رجلاً باع غلاماً قد ولد
 عنده فادعاه وهو عند المشتري بعد خمس عشرة سنة (قال) مالك يلحق به ﴿ قلت ﴾

أرأيت إذا اشترى رجل جارية من رجل فجاءت بولد عند المشتري لمثل ما تلده النساء
فادعاه البائع (قال) قال مالك دعواه جائز ويرد البيع وتكون أمه أم ولد إذا لم تكن
تسمة (قال) ولم نسأل مالكا عن قولك لمثل ما تلده النساء وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت
إن اشترى رجل جارية فولدت عند المشتري لسته أشهر أو لسبعة أشهر فادعى
البائع ولدها وقد أعتق المشتري الأم (قال) سئل مالك عن رجل اشترى جارية
فأعتقها فادعى البائع أن الجارية قد كانت ولدت منه (قال مالك) لا يقبل قوله إلا بينة
فأرى مسئلتك مثل هذه لا يقبل قوله بعد العتق في الامة لأن عتقها قد ثبت
وتقبل دعواه في الولد ويصير ابنه ﴿قال سحنون﴾ ويرد الثمن لأنه قد أقر أنه
أخذ ثمن أم ولده ﴿قلت﴾ أرأيت إن بنت جارية لى حاملا فولدت عند المشتري
فأعتق المشتري ولدها فادعاه البائع أثبت دعواه (قال) قال مالك في الجارية إذا
أعتقها المشتري فادعى ولدها البائع ما أخبرتك في ولدها أيضا إذا أعتق المشتري
ولدها أن الولاء قد ثبت فلا يرد بقول البائع هذا الذي قد ثبت من الولاء إلا
بأمر يثبت ﴿قلت﴾ فالجارية ماحلها هاهنا (قال) أرى أن كانت دنية لا يتهم في
مثلا رأيت أن تلحق به ويرد الثمن وإن كانت ممن يتهم عليها لم يقبل قوله وكذلك
قال مالك في الامة إذا ادعى أنها أم ولد رأيت أن تلحق به إذا لم يتهم ﴿قلت﴾
فالولد هاهنا ينتسب إلى أبيه ويوارثه (قال) ينتسب إلى أبيه والولاء قد ثبت
للمعتق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا باع جارية فولدت عند المشتري فأت ولدها
وماتت الجارية فادعى البائع ولدها بعد موتها (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا
شيئا ولكن أرى أن يرد البائع جميع الثمن لأنه مقر بأن الثمن الذي أخذه لا يحل له
وهذا المشتري لم يحدث في الجارية شيئا يضمن به ﴿قلت﴾ فإن كانت الجارية
والولد لم يموتا ولكن أعتقهما هذا المشتري (قال) يرد الثمن والمعتق ماض والولاء
للمعتق ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشترت جارية فأقامت عندي سبعة أشهر فوضعت
ولدا فادعيت أنا والبائع جميعا (قال) إن كان المشتري قد استبرأها بحبضة فجاءت

بولد لسته أشهر من بعد الاستبراء فالولد ولد المشتري وان كان المشتري لم
 يستبرئ وقد وطئها جميعا في طهر واحد دعي له القافة ﴿قلت﴾ أرأيت ان دعي
 له القافة فقالت القافة هو منهما جميعا (قال) قول مالك أنه يوالى أيهما شاء كما قال عمر
 ابن الخطاب وبه يأخذ ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت جارية حاملا فولدت فأعتقها المشتري
 وولدها فادعيت الولد أيجوز دعواي وتردالي وتكون أم ولدي في قول مالك أم لا
 (قال) أما الولد فيلحق به نسبه وأما أم الولد فأنها ان لم تعتق فان مالكا قال فيها ان لم
 يتهم فان أمثل شأنها أن تلحق به وترد أم ولد له فأما اذا أعتقت هي فأنى لا أحفظ
 أنى سمعت من مالك فيه شيئا إلا أنى أرى فيها أن التتق لا يرد بعد ان عتقت ولا
 يقبل قوله ولا يرد عتق الجارية الا بينة تثبت له وهو قول مالك ﴿قال ابن
 القاسم﴾ وأنا أرى أن لا يفسخ عتق جارية قد ثبتت حررتها بقوله فقد رد اليه أمة وان
 كان مثلها لا يتهم عليها فلا ترد اليه الا بينة تثبت وأنا أرى أن يرد على المشتري الثمن
 ولا ترد اليه الجارية بقوله ويكون الولاء للمشتري ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت
 جارية فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر فادعيت الولد أعتق على أم لا وتكون أم
 ولدي أم لا في قول مالك (قال) لا تكون أم ولدك ولا يكون ولدك ولا تعتق
 عليك لانه ولد قبل تمام ستة أشهر من يوم اشتريت الام فالحمل لم يكن أصله في
 ملكك فلا يجوز دعواك فيه في قول مالك (قال) وقال مالك كل من ادعى ولدا يستيقن
 فيه كذبه لم يلحق به فهذا عندي مما يستيقن فيه كذبه ﴿قلت﴾ أنتضربه الحد حين
 قال هذا ولدي وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر في قول مالك (قال) لا أحفظه
 عن مالك ولا أرى عليه الحد ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنى بعت أمة لى فجاءت بولد
 عند المشتري ما بيننا وبين أربع سنين فادعى البائع الولد أيجوز ذلك ويثبت نسب
 الولد وترد اليه الامة أم ولد (قال) نعم أرى ذلك له ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع الجارية فتلد فيدعي الولد قال يجوز دعواه الا أن
 يتهم ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره من أصحاب مالك في الرجل يبيع الجارية وولدها

وقد ولدت عنده أو ولدت عند المشتري إلى مثل ما تلده النساء ولم يطاها المشتري ولا زوج أو باعها وبقي ولدها الذي ولدت عند البائع أو باع الولد وجسها ثم ادعى البائع الجارية وولدها وهي عند المشتري أو ادعى الولد عند المشتري وأمه عنده أو ادعى الجارية عند المشتري والولد عنده بأنه ابنه وقد أعتقها المشتري أو أعتقها أو أعتقه أو كاتب أو دبر أن ذلك كله إذا ادعاه الأول المولود عنده منتزع من المشتري منتقض فيه البيع حتى يرجع إلى ربه البائع ولداً وأمه أم ولد ويرد الثمن إلى المشتري وإن كان ممدداً والجارية في يد المبتاع والولد أو الجارية بغير ولد وقد أحدث فيهما المشتري أو لم يحدث من العتق وغيره فقال بعض أصحابنا إذا لحق النسب رجعت إليه الجارية وأتبع بالثمن ديناً (وقال آخرون) ومالك يقول يرجع الولد لأنه يلحق بالنسب وتبقى الأم في يد المبتاع لأنه يتهم أن تكون بردها متعة ولا تستخدم ولا يفرم ثمنها والولد يرجع إلى حرية لا إلى رق بالذي يصير عليه من الثمن وإذا لم تكن الولادة عنده ولا عند المشتري من أمة باعها فولدت عند المشتري من حين اشتراها إلى ما لا تلحق فيه الأنساب فلا تنتقض فيه صفقة مسلم أحدث فيها المشتري شيئاً أو لم يحدثه لأن النسب لا يلحق به أبداً إلا أن تكون أمه أمة كانت له وولدت عنده أو عند غيره ممن باعها منه ولم يحزه نسب أو كانت عنده زوجة بقدر ما تلحق به الأنساب ويشبه أن يكون الولد ولده من حين زالت عنه والا فلا يلحق به أبداً (قال سحنون) هذا أصله كله وهو جيد

— في الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه —

قلت رأيت أن التفتت لقيطاً فجاء رجل فادعى أنه ولده أصدق أم لا (قال) بلغنى عن مالك أنه قال لا يصدق إلا أن يكون لذلك وجه مثل أن يكون رجلاً لا يعيش له ولد فيسمع قول الناس أنه إذا طرح عاش فيطرح ولده فالتقط ثم جاء يدعيه فإذا جاء من مثل هذا ما يعلم أن الرجل كان لا يعيش له ولد وقد سمع منه ما يستدل به على صدق قوله ألحق به اللقيط والا لم يلحق به اللقيط ولم يصدق مدعى

اللقيط الا يئنة أو بوجه ما ذكرت لك أو ما أشبهه ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره اذا علم أنه لقيط لم تثبت فيه دعوى لأحد الا يئنة تشهد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الذي هو في يديه ان أقرأ أو جحداً ينفع اقراره أو جحوده ﴿ قال ﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه شاهداً وشهادته واحدة في الانساب لا تجوز وهي غير تامة عند مالك ولا يمين مع الشاهد الواحد في الانساب ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي التقطه لو ادعاه هو لنفسه أثبت نسبه منه ﴿ قال ﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه هو وغيره فيه سواء لا يثبت نسب الولد منه بقوله اذا عرف أنه التقطه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا ادعت المرأة لقيطاً أنه ولدها أيقبل قولها ﴿ قال ﴾ لا أرى أن يقبل قولها ﴿ وقال أشهب ﴾ أرى قولها مقبولاً وان ادعته أيضاً من زنا الا أن يعرف كذبها

— في الرجل يدعى الصبي في ملكه أنه ابنه —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لبعده أو لأمة له هؤلاء أولادي أيبكونون أحراراً في قوله مالك أم لا ﴿ قال ﴾ قال مالك القول قول السيد فيهم ما لم يأت بأمر يستدل به على كذب السيد في قوله هذا فإذا جاء بأمر يستدل به على كذب السيد لم يكن قوله بشئ ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان لهؤلاء أب معروف أو كانوا محمولين من بلاد أرض الشرك أهذا مما يستدل به على كذبه قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت صبيّاً ولد في ملكي ثم بعته فكنت زماناً ثم ادعيت أنه ولدي أتجوز دعوى ﴿ قال ﴾ ان لم يستدل على كذب ما قال فهو ولده ويتراذان الثمن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان المشتري قد أعتق البتلام فادعاه البائع وقد كان ولد في ملكه أتجوز دعواه وينتقض البيع فيما بينهما وينتقض البتق ﴿ قال ﴾ ان لم يستدل على كذب البائع كان القول قول البائع ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه المسئلة أعدل قوله في هذا الاصل ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن صبيّاً ولد في ملكي من أمتي فأعتقته ثم كبر الصبي فادعيت أنه ولدي أتجوز دعوى ويثبت نسبه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وأنا كذبي الولد ﴿ قال ﴾ نعم تجوز الدعوى ولا يلتفت الى قول الولد ﴿ قلت ﴾ وهذا

قول مالك (قال) قال مالك تجوز دعواه اذا لم يقين كذبه ﴿قلت﴾ فان اشترى جارية فولدت عنده من الغد فادعى الولد لم تجز دعواه حتى يكون أصل الحمل عنده وهذا مما يستدل به على كذبه في قول مالك (قال) نعم لا يجوز أن يدعي الولد ولا يثبت نسبه الا أن يكون أصل الحمل كان عنده في ملكه فاذا كان أصل الحمل في ملك غيره لم تجز دعواه في قول مالك في الولد الا أن يكون كان تزوجها ثم اشتراها وهي حامل فهذا تجوز دعواه

﴿ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت أمة له ولدت منك وأنكر السيد أتخلفه لها أم لا (قال) لا أخلفه لها لان مالك لم يخلفه في المتق فكذلك هذه لاشئ لها الا أن تقيم رجلين على اقرار السيد بالوطء ثم تقيم امرأتين على الولادة فهذا اذا أقامته صارت أم ولد ويثبت نسب ولدها ان كان معها ولد إلا أن يدعى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وأقامت امرأة واحدة على الولادة أتخلف السيد (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يخلف لأنها لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي اذا أقامت امرأة واحدة على الولادة رأيت اليمين على السيد

﴿ في المسلم يلتقط اللقيط فيدعى الذي أنه ابنه ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اللقيط من لثام عليه بينة أيقضى له به وان كان في يدي مسلم فأقام ذمى البينة من المسلمين أنه ابنه أيقضى به لهذا الذمى ويجعله نصرانياً في قول مالك (قال) قال مالك في اللقيط يدعيه رجل ان ذلك لا يقبل منه الا بينة أو يكون رجلاً وقد عرف أنه لا يعيش له ولد فيزعم أنه فعله لذلك (قال ابن القاسم) فان من الناس من يفعل ذلك فاذا عرف ذلك منه رأيت القول قوله وان لم يعرف ذلك منه لم

يلحق به فإذا أقام البيئة عدولا من المسلمين فهذا أخرى أن يلحق به نصرانيا كان أو غيره ﴿قلت﴾ فما يكون الولد إذا قضيت به للنصراني وألحقته به أمسلا أم نصرانيا (قال) ان كان قد عقل الاسلام وأسلم في يد المسلم فهو مسلم وان كان لم يعقل الاسلام قضى به لأبيه وكان على دينه

— في الحلاء يدعي بعضهم مناسبة بعض —

﴿قلت﴾ أرايت الحلاء اذا أعتقوا فادعى بعضهم أنهم اخوة بعض أو ادعى بعضهم أنهم عصبه بعض أيصدقون أم لا (قال) قال مالك أما الذين سبوا أهل البيت أو النفر اليسير يتحملون الى الاسلام فيسلمون فلا أرى أن يتوارثوا بقولهم ولا تقبل شهادة بعضهم لبعض وأما أهل حصن يفتح أو جماعة لهم عدد كثير فيتحملون يريدون الاسلام فيسلمون فأنا أرى أن يتوارثوا بتلك الولادة وتقبل شهادة بعضهم لبعض وبلغني عن مالك أنه قال لا تقبل شهادة هؤلاء النفر القليل الذين يتحملون بعضهم لبعض الا أن يشهد شهود مسلمون قد كانوا ببغدادهم قال فأرى أن تقبل شهادتهم (قال) ولم أسمعه من مالك ولكن بلغني عنه وهو رأيي ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال حدثني الثقة عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول ان عمر بن الخطاب أتى أن يورث أحداً من الأعاجم الأحرار ولد في العرب (قال) وقال مالك وذلك الأمر المجتمع عليه عندنا ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن مخزومة بن بكير ويزيد بن عياض عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمر بن عثمان بن عفان وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يحيى بن حميد المعافري عن قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب أنه قال قد قضى بذلك عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والآثار لابن وهب

في الامة بين الرجلين يطأنها جميعا فتجبل فيديان ولدها

﴿قلت﴾ أرايت الامة تكون بين الحر والعبد قتل ولدا فيديان ولدها جميعا (قال) قال مالك في الجارية توطأ في طهر واحد فيديان جميعا ولدها انه يدعى لولدها للقافة ﴿قلت﴾ وكيف تكون هذه الجارية التي وطئها في طهر واحد أمي ملك لهما أم ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فمذه التي قال مالك يدعى لولدها القافة كلنا حزين أو عبيد ﴿قلت﴾ أرايت ان حملت أمة بين رجلين فادعي ولدها السيدان جميعا (قال) قال مالك في أمة وطئها سيدها ثم باعها فوطئها المشتري أيضاً واجتمعا عليها في طهر واحد انه يدعى لولدها القافة فكذلك هذا الذي سألت عنه عندي ولم أسمع من مالك انه يدعى لولدها القافة فان قالت القافة انهما قد اشتركا فيه جميعاً قيل للولد والأيهما شئت ﴿قلت﴾ فان كانت الامة بين مسلم ونصراني فادعي جميعاً ولدها أو كانت بين حر وعبد فادعي جميعاً ولدها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن يدعى لولدها القافة لأن مالكا قال انما القافة في أولاد الامة فلا أبالي ما كان الآباء اذا اجتمعوا عليها في طهر واحد فانه يدعى لولدها القافة فيلحقونه بمن ألحقوه منهم ان ألحقوه بالحر فكسبيل ذلك وان ألحقوه بالعبد فكسبيل ذلك وان ألحقوه بالنصراني فكسبيل ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت بولد فادعاه المولىان جميعاً وأحدهما مسلم والآخر نصراني فدعى لهذا الولد القافة فقالت القافة اجتماعاً فيه جميعاً وهو لها فقال الصبي أنا أوالى هذا النصراني أتتمكن من ذلك أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن عمر قد قال ما قد بلغك أنه يوالى أيهما شاء فأرى أن يوالى أيهما شاء بالنسب ولا يكون الولد الا مسلماً ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يخطب يخطب أولاد أهل الجاهلية بالبنهم في الزنا (وقال ابن القاسم) ولقد سمعت مالكا يقول ذلك غير مرة واحتج به في المرأة تأتي حاملاً من المدون فتسلم قتله توأمين انهما يتوارثانه من قبل الاب وهما اخوان لام وأب (قال) وكان مالك لا يرى القافة في الحرائر لو أن رجلاً طلق

امرأته فتزوجت قبل أن تحيض فاستمر بها حمل كان مالك يراه للاول ويقول الولد
 للفراس لان الثاني لا فراس له الا فراس فاسد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال فان
 تزوجها بعد حيضة أو محيضتين ودخل بها كان الولد للآخر اذا وضعت لتمام ستة
 أشهر لحق الولد بالآخر ﴿قلت﴾ أرايت ما ذكرت من قولك في الامه اذا
 اجتمعا عليها في طهر واحد فقلت اذا قالت القافة هو لهما جميعاً انه يقال للصبي وال
 أيهما شئت أهو قول مالك أم لا (قال) لا أدري ولكني رأيته مثل قول عمر بن
 الخطاب لأن مالكا قال فيما أخبرتك انه يدعى لولد الامه القافة اذا اجتمعا عليها في
 طهر واحد وكذلك فعل عمر بن الخطاب ولكن الذي فعل عمر رضي الله تعالى عنه فعله
 في الحرائر في أولاد الجاهلية ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الصبي قبل أن يوالى واحداً
 منهما وقد وهب له مال من يرثه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولو نزل هذا بي
 رأيت المال بينهما نصفين لانهما قد اشتركا فيه وقد كان له أن يوالى أيهما شاء فلما لم
 يوال واحد منهما حتى مات رأيت المال بينهما ﴿قلت﴾ أرايت كل من دعا عمر
 لا ولادهم القافة في الذي ذكرت عن عمر أنه كان يليب أولاد الجاهلية بمن ادعاهم إنما
 كانوا أولاد زنا كلهم (قال) لا أدري اكلمهم كذلك أم لا الا أن مالكا ذكر لي
 ما أخبرتك أن عمر كان يليب أولاد أهل الجاهلية بالآباء في الزنا ﴿قلت﴾ فلو
 أن قوماً من أهل الحرب أسلموا أ كنت تليب أولادهم بهم من الزنا وتدعو لهم
 القافة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن وجه ما جاء عن عمر بن الخطاب أن لو
 أسلم أهل دار من أهل الحرب كان ينبغي أن يصنع ذلك بهم لان عمر قد فعله وهو رأيي

﴿في الرجلين يطان الامه في طهر واحد فتحمل﴾

﴿قلت﴾ أرايت الامه تكون بين الحر والعبد فتلد ولداً فيدعيان ولدها جميعاً (قال)
 قال مالك في الجارية توطأ في طهر واحد فيدعيان ولدها جميعاً انه يدعى لولدها القافة
 ﴿قلت﴾ وكيف هذه الجارية التي وطئها جميعاً في طهر واحد أي ملك لهما أم
 ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهذه التي قال

مالك يدعى لولدها القافة والتي هي لهما جميعا فوطئها في طهر واحد فاني أرى أن يدعى لهما القافة كانا حرين أو عبيدين^(١) قلت ﴿أرأيت ان وطئها هذا في طهر ثم

(١) وجد بالاصل هنا طيارة لم يؤشر لها في موضع محدد ومن غير ان ما فيها من تعلقات موضوع الساب فاقبضها هنا بحر وفها وها هو نصها . وإذا كانت أمة بين رجلين فوطئها في طهر واحد دعى لولدها القافة فإن ألحقوه بأحدها ألحق به وإن ألحقوه بهما ترك حق يكبر فيوالى من شاء منهما وقيل بل يكون ابنا لهما ولا يوالى واحدا دون واحد فإن مات أحد أبويه أوقف له قدر ميراثه منه إلى أن يكبر فإن والاه أمجده وإن والى الآخر فايرد ملوقف إلى ورثة الاول . فإن مات الغلام بعد موت أحدهما فنقد ابن القاسم أنه يؤخذ نصف ما وقف من الميت فيضاف إلى ما عند الصبي ثم يكون نصف ما ترك للاب الحى والنصف لمن يرث الميت الاول لأنه ملزم يوالى أحدهما فهو ابن لهما وقيل يرد ما وقف له إلى ورثة الاول ويرثه الباقي وحده وهو قول أصبغ . وإذا كانت بين حرة وعبد فإن ألحقته القافة بالحر كان ولده وكان عليه نصف قيمة الأمة وإن ألحقته بالعبد كان الحر خيراً لأن ابلا للعبد لا يوجب لها حرمة أمهات الاولاد فإن شاء تمسك بنصيبه وكان له نصف الأمة ونصف ولدها رقيقاً وإن شاء قوم نصف الأمة على العبد فإن لم يكن له مال بيعت عليه كلها فيما لزمه من نصف القيمة وابن العبد في ملك السيد لا يباع عليه فيما لزمه من القيمة وقيل بل ذلك جناية في رقة العبد يخير سيده في إسلامه أو في اقتدائه وإن قلت القافة اشتركا فيه فقيل يقوم على الحر نصف الولد لتسليم ويقوم على الحر نصف الأمة ثم لا تكون له بالتقوم أم ولد حتى يولدها ثانية يريد ان شاء العبد لأن الولد منهما فكان الحر لم يولدها إلا نصف ولد إذ بقية الولد للعبد وإنما تكون أم ولد على قدر مالها من الولد وليس لهما من جهة الحر إلا نصف ولد فلماذا احتاج إلى ابلادها ثانية وقيل ان نصف الحر من الأمة يعتق ويبقى نصيب العبد على حاله حتى يموت فيرث سيده ولا يقوم نصيب للعبد من الصبي ويوقف الأمر إلى أن يكبر الصبي فإن والى العبد كان نصفه حراً ونصفه رقيقاً وإن والى الحر استتم عليه نصف الولد وفيه نظر لأن العتق ليس من سبب الاب الذي يقوم عليه فإن كان من سيده فلماذا أخر التقوم حتى يواليه . وإن كانت بين كافر ومسلم فألحقته القافة بالكافر والأمة كافرة فقيل يقوم عليه نصيب المسلم وتكون له أم ولد وقيل المسلم يخير يريد لأن أم ولد الكافر ليست لها حرمة . قال أصبغ في ثلاثة مسلم حر وعبد مسلم ونصراني وطئوا أمة في طهر واحد والأمة مسلمة فقالت القافة اشتركا فيه فانه يعتق على المسلم والنصراني ولا يعتق على العبد ويكون للعبد قيمة نصيبه وإن كانت الأمة نصرانية عتق جميعاً على الحر المسلم وقوم عليه نصيب العبد والنصراني ولو قالت القافة ليس هو لواحد منهم رفع إلى قافة آخرين وقيل يكونون شركاء فيه . وإذا وقف الصبي بعد أن ألحق بهما جميعاً لينسب حد الموالاة فمن ينسب عليه قال عيسى الشركاء جميعاً وإن باع فوالى أحدهما لم يرجع الذي لم يوال على الآخر شيء . وقال أصبغ النفقة على المشتري حتى يباع فإن باع فوالى البائع رجع المشتري بما أتفق على البائع انتهى

وطئها هذا الآخر في طهر آخر (قال) الولد للآخر منهما اذا ولدته لسته أشهر فأكثر من يوم وطئها لان مالكا قال في الرجل يبيع الجارية فتحيض عند المشتري حيضة يوطؤها المشتري فقلد ان ولدها للمشتري اذا ولدته لسته أشهر وكذلك اذا كانت ملكا لهما فوطئها هذانم وطئها هذا بعد ذلك في طهر آخر ان الولد للذي وطئها في الطهر الآخر اذا جاءت به لسته أشهر فصاعداً وتقوم عليه ﴿قلت﴾ أفيجعل مالك عليه نصف الصداق (قال) لا أعرف من قول مالك نصف الصداق ولا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أفجعل عليه نصف قيمة الولد مع نصف قيمة الام (قال) ان كان موسراً كان عليه نصف قيمتها يوم وطئها ولا شيء عليه من قيمة الولد وان كان مسيراً كان عليه نصف قيمتها يوم حملت ونصف قيمة ولدها ويبيع نصفها للذي لم يطأ في نصف القيمة فان كان ثمنه كافاً بنصف القيمة اتبعه بنصف قيمة الولد وان كان أنقص اتبعه بما نقص مع نصف قيمة الولد ولا يباع من الولد شيء ويالحق بأبيه ويكون حراً وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الجارية يبيعها الرجل فقلد ولداً عند المشتري فيدعيه البائع والمشتري وقد جاءت بالولد لما يشبه أن يكون من البائع ومن المشتري (قال) قال مالك في الجارية يوطؤها المشتري والبائع في طهر واحد فقلد ولداً انه يدعي لولدها القافة فأرى مسئلتك ان كانا وطئها في طهر واحد دعي لولدها القافة وان كان بعد حيضة وولدت لاقل من ستة أشهر فهو الاول وان كانت ولدته لسته أشهر أو أكثر من ذلك فهو للمشتري وهذا قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الخليل بن مرة عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينش رجلان امرأة في طهر واحد ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح قال أتني عمر بن الخطاب بمجارية قد تداولها ثلاثة نفر كلهم يوطؤها في طهر واحد ولا يستبرئها فاستمر حملها فأمر بها عمر فحبست حتى وضعت ثم دعا عمر لها القافة فألقوه برجل منهم فلحق به وقضى عمر عند ذلك ان من ابتاع جارية قد بلغت

الحبيص فليتربص بها حتى تحيض قال ونكلهم جميعا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني
 ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب مثله (قال يونس) قال ابن شهاب فأبهم ألقى به
 كان منه وأمه أم ولد ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال أبو الزناد يعاقبون ويدعي
 لولدها القافة فيألق بالذي يلقونه به منهم والوليدة والولد للملق به (وقال يحيى
 ابن سعيد كان سلفنا يقضون في الرهط يتداولون الجارية بالبيع أو الهبة فيطونها قبل
 أن يستبرؤا بحبضة فتحمل ولا يدري ممن حملها ان وضعت قبل ستة أشهر فهو من
 الاول وتمتق في ماله ويجلدون خمسين خمسين كل رجل منهم فان بلغت ستة أشهر
 ثم وضعت بعد ستة أشهر دعي لولدها القافة فألقوه بمن ألقوه ثم اعتقت في مال
 من ألقوا به الولد ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة وان أسقطت سقطا معروفا
 أنه سقط قضى بقيمتها عليهم وعتقت وجلد كل واحد منهم خمسين جلدة (قال) وان
 مات قبل أن تضع فهي منهم جميعا ثمنها عليهم كلهم (قال) مضى بذلك أمر الولاة
 ﴿ قال سنخون ﴾ وأخبرني ابن وهب عن الليث بن سعد أن ابن شهاب حدثه عن
 عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت دخل على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال ألم تري أن عجزا أنظر أنفا
 الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال ان بعض هذه الاقدام لمن بعض ﴿ قال ابن
 وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن أبي موسى الاشعري وكعب بن سور
 الازدي وكان قاضيا لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر بن عبد العزيز أنهم
 قضوا بقول القافة وألقوا به النسب . الآثار لابن وهب

— في الامة بين الرجلين يطؤها أحدهما فتحمل أولا تحمل —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت جارية بين رجلين وطئها أحدهما فلم تحمل أيكون على الذي
 وطئها شيء في قول مالك (قال) قال مالك أرى أن تقوم على الذي وطئها حملت
 أو لم تحمل إلا أن يحب الذي لم يطأها اذا هي لم تحمل أن تميمك بحقه منها ولا
 يقومها على الذي وطئها فذلك له ﴿ قلت ﴾ ومتى تقوم اذا هي لم تحمل في قول مالك

أيوم وطى أم يوم يهوه ونها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولكن أرى
 أن تقوم يوم وطىها ﴿قال﴾ وقال مالك ولاحد على الذى وطى ولا عقوبة عليه (قال)
 وليس نعرف نحن العقوبة من قول مالك وإنما قلت انها تقوم عليه يوم وطىها من قبل
 أنه كان ضامنا لها ان مات بعد وطىه حملت أو لم تحمل فمن أجل ذلك رأيت عليه
 قيمتها يوم وطىها ﴿قلت﴾ أرأيت اذا هي حملت والذى وطىها موسر (قال) قال
 مالك تقوم على الذى وطىها ان كان موسرا ﴿قلت﴾ ومتى تقوم أيوم حملت أم
 يوم نضع أم يوم وطىها (قال) قال مالك تقوم عليه يوم حملت ﴿قلت﴾ فاذا قومت عليه
 أتكون أم ولد للذى حملت منه في قول مالك ويكون ولدها ثابت النسب منه قال
 نعم ﴿قلت﴾ فان كان الذى وطىها عديما لا مال له (قال) بلغنى أن مالكا كان يقول
 قديما ولم أسمه منه انها تكون أم ولد للذى وطىها وان كان عديما ويكون
 نصف قيمتها ديناً على الذى وطى يتبع به ﴿قلت﴾ فهل يكون عليه في قول مالك
 القديم نصف قيمة الولد (قال) لا يكون عليه من قيمة الولد شئ لانها حين حملت
 ضمن فولدت وهو ضامن لها ألا ترى أنها لو ماتت حين حملت كان ضامناً لشريكه
 نصف قيمتها وأما الذى هو قوله منذ أدركناه نحن والذى حفظناه من قوله انه إن
 كان موسرا قومت عليه وكانت أم ولده وان لم يكن موسرا بيع نصفها الذى
 كان للذى لم يطاء فيدفع الى الذى لم يطاء فان كان فيه نقصان عن نصف قيمتها
 يوم حملت كان الذى وطى ضامنا لما نقص ولدها حر ويتبع أيضاً هذا الذى وطى
 بنصف قيمة الولد ويثبت نسب الولد ولا يباع نصف الولد وليس هو مثل أمه
 في البيع وهذا رأيى والذى أخذ به ﴿قلت﴾ فهل يكون هذا النصف الذى بقى في
 يدى الذى وطى بمنزلة أم الولد أم حرة في قول مالك (قال) أرى أن يعتق هذا
 النصف الذى بقى في يديه لأنه لا تمتع له فيها ولأن سيد أم الولد ليس له فيها الا
 الممتع بها وليس له أن يستخدمها فلما بطل الاستمتاع بالجماع من هذه ولم يكن له أن
 يستخدمها عتق عليه ذلك النصف وصار النصف الآخر رقيقا لمن اشتراه ﴿قال ابن

القاسم ﴿ ولقد سئل مالك وأخبرني بذلك من أثنى به أنه سئل عن رجل
 وطى أمة له وهي أخته من الرضاة فحملت منه (قال مالك) يلحق به الولد ويدراً
 عنه الحد بملكه إياها وتعلق عليه لأنه إنما كان له في أمهات الأولاد الاستمتاع بالوطء
 وليس له أن يستخذهن فإذا كان لا يقدر على أن يطأها ولا يستخذهما فهي حرة
 (قال) ونزلت بقوم فحكم فيها بقول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى اشترت
 أنا ورجل أمة بيننا فجاءت بولد فادعت الولد (قال) تقوم الأمة يوم حملت
 فيكون عليه نصف قيمتها يوم حملت ﴿ قلت ﴾ ولا يكون عليه نصف الصداق
 في قول مالك قال لا ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره إذا كانت الأمة بين رجلين
 ففدا عليها أحدهما فوطئها فولدت (قال) لاحد عليه ويماقب أن لم يعذر بحالة وتقوم
 عليه أن كان له مال فإن لم يكن له مال كان الشريك بالخيار أن شاء ثبت على حقه
 منها وكان حق شريكه منها بحساب أم ولد وأتبع شريكه بنصف قيمة الولد ديناً
 عليه وإن شاء أن يضمته ضمته ويتبعه في ذمته وليس هو بمنزلة من أعتق نصيباً له
 في عبد بينه وبين رجل ولا شيء عنده فأراد الشريك أن يضمته فليس ذلك له
 عليه ولم يكن كالواطئ لأن الواطئ وطى حقه وحق غيره فأفسد حقه وحق
 غيره وإن الذي أعتق لم يحدث في مال شريكه إنما أعتق نصيبه وقد قضى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم عليه أن كان له مال والا فقد عتق منه ما عتق
 فإن أراد الشريك أن يحبس نصيبه ويرق له نصيب شريكه بحساب أم ولد فذلك له
 ولا يمتنع على الشريك الواطئ نصيبه لأنه قد يشتري النصف الباقي أن وجد مالا
 فيكون له وطؤها إلا أن يمتنع المتمسك بالرق نصيبه فيعتق على الواطئ نصيبه لأنه
 لا يقدر على وطئها وليس له خذمتها ﴿ قلت ﴾ فإن أيسر الشريك الذي وطى ولم
 يكن عنده مال ولم يضم شيئاً فأراد المتمسك بالرق أن يضمته أو أراد هو أن يقوم
 عليه لليسر الذي حدث أو أطاع بذلك هل يكون نصفها الذي كان رقيقاً بحساب أم
 ولد حتى يكون جميعاً أم ولد (قال) لا تكون بذلك أم ولد لأنه لم يكن يلزم الواطئ

ان وجد مالا أن يلزم القيمة للرق الذي يرد فيها فكذلك لا يلزم الذي له النصف
أن يؤخذ بغير طوعه ولا تكون أم ولد إلا بما يلزم الواطئ بالجلدة ويلزم الشريك
بالقيمة ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه مسألة كثير الاختلاف فيها من أصحابنا وهذا
أحسن ما علمت من اختلافهم

﴿ في الرجل يقر بالولد من زنا ﴾ —

﴿ قلت ﴾ ما رأيت لو أن رجلا قال زيت بهذه الامة فجاءت بهذا الولد وهو مني
فجلدته الحدة مائة جلدة ثم اشترى الامة وولدها أثبت نسبه منه ويعتق عليه في قول
مالك أم لا (قال) لا يثبت نسبه منه ولا يعتق عليه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان
الولد جارية فأراد أن يطأها بمد ما أقربها (قال) قد أخبرتك أنه لا يكون له أن يطأها
في قول مالك (قال) ولا يحل له ذلك أبداً

﴿ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين ثم يطؤها السيد فتعمل ﴾ —

﴿ قال ﴾ وسألته عن الرجل يخدم الرجل جاريته عشر سنين ثم يطؤها سيدها
فتحصل منه (قال) ان كان له مال كانت أم ولد له وأخذ منه في مكانها أمة تخدم في
مثل خدمتها ﴿ قيل له ﴾ فان ماتت هذه الجارية (قال) فلا شيء له وهو أحب قوله
إلى وهذا الذي أرى أن يؤخذ منه أمة اذا حملت الأولى وقد اختلف فيها فقال بعض
من قال تؤخذ منه القيمة فيؤجر له منها فان ماتت الأولى قبل أن تنفذ القيمة رجع ما
بقي إلى السيد وان نفذت القيمة والأولى حية ولم تنقض السنون لم يرجع على سيدها بشيء
وان انقضت العشر سنين وقد بقيت من القيمة بقية ردت إلى السيد الذي أخذ

﴿ تم كتاب أمهات الأولاد من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ ويليّه كتاب الولاء والموارث ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأتحي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الولاء والموارث من المدونة الكبرى

في ولأء العبد يفتقه الرجل بأمره أو بغير أمره

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أعتقت عبداً عن رجل بأمره أو بغير أمره لمن الولاء في قول مالك (قال) قال مالك الولاء للمعتق عنه قلت وسواء أن كان المعتق عنه حياً أو ميتاً فهو سواء وولأء هذا للمعتق للذى أعتق عنه في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك سعد بن عبادة أخبرنا بذلك مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري أن أمه أرادت أن توصي ثم أخرت ذلك الى أن تصبح فهلكت وقد كانت همت بأن تمتق (قال) عبد الرحمن فقلت للقاسم بن محمد أينفعها أن أعتق عنها فقال القاسم ان سعد بن عبادة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمي هلكت وليس لها مال أينفعها أن أعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فأعتق عنها (قال ابن وهب) وأخبرني جرير ابن حازم الازدي انه سمع الحسن يذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أعتق عنها وتصدق فانه سينالها وان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت عن عبد الرحمن بن أبي بكر رقاباً كثيرة بعد موته (قال ابن وهب) وأخبرني عقبة بن نافع عن يحيى بن سعيد أنه قال من أعتق رقبة عن أحد فالولأء لمن كانت العتاقة عنه (قال سحنون) ومن الدليل على أن ولأءه للذى أعتق

عنه وميراثه له ان السوائب الذين يعقون سائبة لله ان ولاءهم للمسلمين وميراثهم لهم
وان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتقوا السوائب ولم يرثوهم وكان
ولاؤهم وميراثهم للمسلمين قال ذلك ابن أبي الزناد عن أبيه ان عمر بن عبد العزيز
كتب بذلك الى بعض عماله ان يجعل ميراثهم في بيت مال المسلمين وان سالما
اعتقته امرأة من الانصار سائبة قتل فلم يأخذ ورثتها من ميراثه شيئاً ذكر ذلك
سفيان بن عيينة عن أبي طوالة الانصاري وان عمر بن الخطاب قال ميراث السائبة
ليت مال المسلمين ويقل عنه المسلمون (وقال) أبو الزناد وريسة وابن شهاب ميراثه
ليت مال المسلمين (وقال) قبيصة بن ذؤيب كان الرجل اذا اعتق سائبة لم يرثه وان
عبد الله بن عمر اعتق سائبة فلم يرثه وقال هؤلاء ويقل عنهم المسلمون (ابن وهب)
عن ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحرث انه قال اعتق عبد الله بن عياش رجلاً
يقال له الملمين سائبة وكان عبد الله بن عياش لا يقر بولائه لانه سائبة (قال سحنون)
وانما معنى السائبة كانه اعتق عن المسلمين اذ كانوا يرثونه ويعقلون عنه ولو كان ولاؤه
للذي اعتقه لورثه ولكان العقل على عاقلة ألا ترى ان عمر بن عبد العزيز وابن شهاب
وربيعة بن أبي عبد الرحمن يحملون عقله على بيت المال لأن الميراث لهم

— في ولاء المبد يعقته الرجل عن المبد —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتقت عبدي عن عبد رجل لمن ولاؤه (قال) ما سمعت من
مالك فيه شيئاً ولكني أرى ان ولاءه لسيد المعتقد عنه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتق
المبد المعتقد عنه بعد ذلك أيجز ولاءه (قال) لا لان مالكاً قال في عبد أعتق عبده
بإذن سيده ثم أعتقه سيده بعد ذلك انه لا ييجز الولاء (قال سحنون) وذكر ابن
وهب أن ابراهيم النخعي سئل عن عبد كان تقوم فأذنوا له أن يتباع عبداً فيعتقه ثم
باعوا المبد بعد ذلك فقالوا الولاء لمواليه الاولين الذين أذنوا له (وقال أشهب) ^(١) يرجع
اليه الولاء لانه عقد عتقه يوم عقده ولا اذن للسيد فيه ولا رد

❦ في ولاء العبد يمتقه سيده عن الرجل على مال ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو قال رجل لرجل أعتق عبدك على ألف درهم أضمنها لك أتكون عليه الألف أن أعتق الرجل عبده أم لا (قال) نعم أملك عليه عند مالك ❦ قلت ❦ ولمن الولاء (قال) للذي أعتق في قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال رجل لرجل أعتق عبدك على أن أدفع اليك كذا وكذا تنجمها عليّ وتمجّل للعبد عتقه (قال) لا بأس بذلك والمال لازم للرجل كان نقداً أو إلى أجل . فإن كان عتق العبد إلى أجل والمال حال أو إلى أجل فلا خير فيه لاني سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل مالا على أن يدبر عبده قال مالك لا خير في ذلك لانه لا يدري أيتّم عتق العبد أم لا (قال ابن القاسم) لان العبد لو هلك قبل الاجل الذي أعتق له ذهب مال هذا الرجل باطلا وكذلك الكتابة أيضا انها غير جائزة من وجه الفرولان سيد العبدان مات العبد قبل أن يؤدي هذا الذي كاتبه من عنده جميع الكتابة ذهب مال الرجل باطلا لان العبد لم يعتق فهذا لا يجوز وانما يجوز من هذا اذا عجل السيد العتق كان الذي جعل للسيد حالا أو إلى أجل فهو جائز (وقال مالك) والولاء للذي أعتق وأخذ المال وكذلك قال مالك ابن أنس في رجل دبر عبده فأعطاه رجل مالا على أن يعجل عتقه ففعل ان ذلك جائز والمال لازم للرجل وهو جائز للعبد والولاء للسيد

❦ في ولاء العبد يمتقه الرجل عن امرأة العبد باذنها أو بغير اذنها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن امرأة حرة تحت عبدي أعتقت عبدي عنها أفسد النكاح أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يفسخ النكاح لانها لم تملكه وانما جعلنا الولاء لها بالسنة والآثار ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قالت امرأة حرة تحت عبدي لسيد زوجها أعتق زوجي عني على ألف درهم أفسد النكاح في قول مالك (قال) أرى أن يفسد النكاح ولم أسمع من مالك فيها شيئا لانها في هذا الباب قد اشتهرت حينئذ أعطته ألف درهم على أنه حر عنها وقولها له أعتقه عني بألف درهم

انما هذا اشتراء ولها ولاؤه وقد قال أشهب لا يفسد النكاح لانها لم تملكه **وقال**
سحنون **﴿** وقول أشهب أحسن **﴾**

﴿ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن أبيه وعن أخيه النصراني **﴾**

﴿ قلت **﴾** أرايت من أعتق عبداً عن أبيه وهو نصراني أو مسلم أو عن أخيه وهو نصراني أو مسلم **﴿** قال **﴾** قال مالك الولاة للذي أعتق عنه اذا كان مسلماً **﴿** قال ابن القاسم **﴾** وأرى ان أعتق عبداً مسلماً عن نصراني فلا ولاؤه وهو لجماعة المسلمين بمنزلة النصراني يعتق المسلم اذا كان الممتق مسلماً فان كان نصرانياً فولاؤه لأبيه ان أسلم أبوه

﴿ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني ثم يسلم بعد ان يعتقه **﴾**

﴿ قلت **﴾** أرايت لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم العبد بعد ما أعتق وللسيد ورثة مسلمون أيكون ولاء هذا العبد الممتق حين أسلم لورثة هذا النصراني اذا كانوا مسلمين وان كان النصراني الذي أعتق حياً أو ميتاً **﴿** قال **﴾** نعم لأنه قد كان الولاة له اذا كان نصرانياً فلما أسلم العبد الممتق لم يرثه سيده من قبل أنه لا يرث المسلم النصراني فان مات العبد الممتق وسيده علي نصرانيته وللسيد ورثة أحرار مسلمون رجال فيراث المولى الذي أسلم لهم دون النصراني الذي أعتق والنصراني في هذه الحال بمنزلة الميت لا يحجب ورثته عن أن يرثوا ماله ولا يرث هو وكل من لا يرث فلا يحجب عند مالك **﴿** قلت **﴾** وهذا قول مالك قال نعم **﴿** قلت **﴾** فان أسلم السيد رجع اليه ولاء مواليه قال نعم **﴿** قلت **﴾** أرايت لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً وللسيد أب مسلم أو أخ مسلم أو ابن مسلم أو عم أو ابن عم أو رجل من عصبته مسلم أو ابن ابن مسلم فأسلم العبد الممتق ثم مات عن مال أيكون ميراثه لقراءة سيده المسلم أم لا في قول مالك **﴿** قال **﴾** نعم ميراثه لمن ذكرت والولاة بمنزلة النسب ألا ترى أن هذا النصراني لو كان له ابن مسلم فمات والديه نصراني ولوالده عصبه مسلمون ان ميراث الابن لعصبته المسلمين فكذلك ولاء مواليه **﴿** قلت **﴾** أرايت لو أن نصرانياً من بني

تغلب أعتق عبداً له نصارى ثم أسلموا بعد ذلك فهلكوا عن مالٍ من يرثهم (قال)
عصبة سيدهم ان كانوا مسلمين يعرفون ﴿قلت﴾ وما جنوا بعد اسلامهم هؤلاء
الموالي فقبل ذلك على بنى تغلب قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً من العرب
نصرايأ أعتق عبداً له والعبد نصراني ثم أسلم العبد بعد ذلك أ يكون ولاؤه لجميع
المسلمين أم تقوم هذا العربي النصراني (قال) بل ولاؤه لقوم هذا العربي النصراني
ولا يكون ولاؤه لجماعة المسلمين وهو مثل النسب ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرايأ
أعتق عبداً له الى أجل من الآجال فأسلم العبد قبل حل الآجل (قال) أرى ذلك على
مثل تدبير النصراني وكتابه ان العبد اذا أسلم يؤاجر المدبر وتباع كتابه المكاتب
وكذلك المعتق الى أجل هو أثبت أنه يؤاجر فان مضى الاجل كان حراً ﴿قلت﴾
ولمن ولاؤه (قال) للمسلمين ما دام سيده على نصرايته ﴿قلت﴾ فان أسلم
النصراني أيرجع اليه الولاء قال نعم ﴿قلت﴾ ولم رددت اليه الولاء والعتق حين وقع
والعبد مسلم فلم لا تجمل ولاؤه لجميع المسلمين ولا ترده الى النصراني بعد ذلك (قال)
لان حرمة انما ثبت له اليوم بما عقد له قبل اليوم ألا ترى لو أن عبداً أعتق عبداً
له بنير اذن سيده ثم أعتقه سيده وهو لا يعلم بما صنع عبده ثم العبد عتق عبده
بما صنع وولائه يرجع اليه ليس لسيده منه شيء ﴿قلت﴾ ولا يشبه عبد العبد ما هنا
لان عبد العبد قد تمت حرمة حين أعتقه العبد الاسفل (قال) لا من قبل أن حرمة
لم تكن قائمة الا من بعد ما أعتق السيد عبده الاعلى فهناك تمت حرمة العبد الاسفل
وهذا قول مالك فهذا يدل على جميع مسائلك انك انما تنظر أبداً في هذا كله الى
عقد العتق يوم وقع فان كان المعتق نصرايأ وسيده نصرايأ فأسلم العبد بعد ذلك فان
سيده ان أسلم رجع اليه ولاؤه فان كان يوم عقد له العتق كان العبد مسلماً فبطل له
عتقه أو أعتقه الى أجل فأسلم السيد قبل مضى الاجل فانه لا شيء له من ولائه
انما ينظر في هذا الى عقد العتق يوم عقده السيد للعبد كان العتق الى أجل أو باقاً فان
كان العبد يوم عقد له العتق مسلماً والسيد نصراني لم يسلم فلا شيء للسيد من الولاء فان

كان العبد نصرانيا يومئذ والسيد نصراني فأسلم العبد وأسلم السيد النصراني فان
الولاء يرجع اليه

من في ولاء أم ولد النصراني

قلت ﴿ أرايت أم ولد النصراني الذي ان أسلمت فأعتقت عليه في قول مالك
لمن يكون ولاؤه في قول مالك (قال) لجميع المسلمين ﴾ قلت ﴿ أرايت ان أسلم
سيدها بعد ذلك هل يرجع اليه ولاؤه (قال) نعم لان مالك قال في مكاتب الذي
اذا أسلم فأدي كتابته ان ولاءه للمسلمين فان أسلم سيده بعد ذلك رجع اليه ولاؤه
لانه كان عقد كتابته وهو على دينه فكذلك أم ولده

من في ولاء العبد المسلم يعتقه النصراني

قلت ﴿ أرايت عبد النصراني اذا أسلم فأعتقه سيده لمن ولاؤه في قول مالك (قال)
جميع المسلمين ﴾ قلت ﴿ فان أسلم السيد بعد ذلك أيرجع اليه ولاؤه أم لا في قول
مالك (قال) قال مالك لا يرجع اليه ولاؤه ﴾ قلت ﴿ فافرق ما بين هذا وبين
مكاتبه وأم ولده في قول مالك وقد قال مالك في أم ولده ومكاتبه انه ان أسلم
رجع اليه ولاؤه (قال) لان العتق قد كان وجب عليه في أم ولده وفي مكاتبه في حال
نصرايتهما وهذا العبد الذي أسلم فأعتقه بعد اسلامه لم يجب فيه حرية الا بعد اسلامه
فلم يجب لهذا النصراني فيه ولاؤه في حال نصرايته وانما وجب الولاء فيه لهذا
النصراني بعد اسلام العبد لانه انما أعتقه بعد اسلامه فلا يثبت لهذا النصراني فيه ولاؤه
ولاؤه لجميع المسلمين ولا يرجع اليه ولاؤه بعد ذلك اني أسلم ﴾ قلت ﴿ فلو أن نصرانيا
له عبد نصراني فأسلم العبد واشترى عبدا مسلما فأعتقه وللنصراني الذي أعتق ورثة
مسلمون أحرار رجال أ يكون لهم من ولاء هذا العبد الذي أعتقه هذا النصراني شيء
أم لا (قال) قال مالك لا يكون لهم من الولاء شيء والولاء لجميع المسلمين ﴾ قال ﴿ وقال
مالك وان أسلم النصراني الذي أعتق لم يكن له من ولاؤه قليل ولا كثير ولا يرجع

إليه الولاء وقد ثبت لمن وقع له الولاء يوم وقع العتق بمنزلة النسب ولا يزول بمد ذلك كما لا يزول النسب وأما ما ذكرت من ورثة المسلمين فلا شيء لهم من هذا الولاء لأنه لم يثبت لصاحبهم الذي أعتقه فذلك لا يكون لهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا من العرب من بني تغلب وهو نصراني أعتق عبداً له والبيد مسلم ألا يكون ولاؤه لبني تغلب أم لجماعة المسلمين في قول مالك (قال) قال مالك ولاؤه لجماعة المسلمين ألا ترى أن ولد هذا التغلبي النصراني لو كانوا مسلمين فأعتق الأب وهو نصراني عبيداً له من المسلمين ان ولاء العبيد لجماعة المسلمين ولا يكون ولاؤهم لولده فولده أقرب إليه من عصبته وهذا ولده لا شيء لهم من هذا الولاء فالعصبة في هذا أخرى أن لا يكون لهم هذا الولاء.

﴿ في ولاء مدبر النصراني يسلم ﴾

﴿قلت﴾ فمدبر الذي إذا أسلم (قال) قال مالك يؤاجر وتكون الاجرة للسيد ولا يترك يخدم النصراني فإن مات النصراني على نصرايته وله مال يخرج هذا المدبر من ثلثه عتق عليه وإن لم يكن له مال يخرج من ثلثه عتق عليه مبلغ ثلثه ورق من المدبر ما بقي فإن كان ورثة النصراني نصاري بيع عليهم مارق من المدبر وإن لم يكن له ورثة من النصاري فأارق من هذا المدبر فهو لجميع المسلمين (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وإن كان ورثة النصراني مسلمين ألا يكون لهم ولاؤه (قال) نعم لهم الولاء لأن الأب قد ثبت له الولاء بالتدبير الذي كان في النصراية

﴿ في ولاء العبد يمتقه العبد بأذن سيده أو بغير إذن سيده ﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ما أعتق العبد بأذن سيده فولاؤه لسيده ولا يرجع إلى العبد وإن أعتق العبد فهو مخالف للمكاتب في هذا وما أعتق العبد من عبيده مما لم يأذن له فيه سيده فلم يعلم به حتى عتق العبد جاز عتقه وولاؤه للعبد دون السيد (قال ابن القاسم) وذلك لأن العبد حين أعتقه سيده تبعه ماله فحين تبعه ماله جاز عليه عتق عبده الذي

كان أعتقه لأن سيده لم يكن رده قبل ذلك في الرق فأعتقه حين أعتقه ولم يستثن ماله فجاز عتق العبد في عبده الأول ولو استثنى السيد مال عبده فسخ عتق العبد الذي كان أعتق بغير إذن سيده ورد رقيقا إلى السيد لأن السيد قد استثناه ولأن السيد كان له أن يرده إذا علم بذلك قبل أن يتفق عبده ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يميز عتق العبد إذا أعتق عبده بأذن سيده قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يميز عتقه إذا أعتقه بغير إذن السيد ثم أعتق السيد العبد الأعلى قبل أن يعلم بعتق الثاني (قال) نعم كما فسر لك

❦ في ولاء العبد المسلم يكتبه النصراني ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت النصراني إذا كاتب عبده والعبد مسلم ثم أسلم السيد قبل أداء الكتابة (قال) فإن ولاء المكاتب إذا أدى لجميع المسلمين ولا يرجع إلى السيد ولاؤه وإنما ينظر إليه يوم عقد له العتق ولا ينظر إلى العتق يوم وقع ألا ترى لو أن نصرانيا كاتب نصرانيا ثم أسلم العبد بيعت كتابته فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للنصراني إذا أسلم ﴿قلت﴾ لم نظرت إلى حاله يوم عقد له العتق ولا تنظر إلى حاله يوم وقع العتق (قال) لأنه حين عقده ما عقد ضلولا يستطيع رده ويجب له وإنما ينظر إلى حاله تلك حين وجب ولا ينظر إلى ما بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا يدل على ما أخبرتك من عتق النصراني وتدييره وكتابه العبد النصراني قبل أن يسلم العبد ثم أسلم العبد

❦ في ولاء العبد النصراني يكتبه المسلم ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت عبدا نصرانيا أسلم كاتبه فاشتري هذا النصراني عبدا نصرانيا فكتابه فأسلم المكاتب الأسفل ثم ينع كتابته وجهلا ذلك حتى أديا جميعا فعتق لمن ولاء هذا النصراني المكاتب الأعلى في قول مالك (قال) لسيدته وميراثه لجميع المسلمين فإن أسلم كاتب ميراثه لسيدته وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ فلمن ولاء مكاتبه الأسفل وقد أدى للنصراني (قال) لمولى النصراني ﴿قلت﴾ فإن ولد لهذا النصراني أولاد

فأسلموا بعد أداء كتابته فملكوا عن مال من برهم (قال) مولى النصراني الذي كاتبه
﴿قلت﴾ وكذلك لو أعتق النصراني عبداً مسلماً بعد ما أدى كتابته وهل كواعن
مال لمن ولاؤهم (قال) لجماعة المسلمين لأن ولائهم لم يثبت للنصراني حين أعتقهم وهم
مسلمون فلذلك لا يكون ذلك لمولى النصراني أيضاً ﴿قلت﴾ ولم تجت له ولاء مكاتب
مكاتبه إذا أسلم وولاء ولده إذا أسلموا وهو لا يرث ولده الذين ولد لهم ولا الذي كاتب
لأنه نصراني (قال) إنما منعت ميراث هذا النصراني لاختلاف الدينين لأن ذلك ألا
تري أن هذا النصراني نفسه إن أسلم كان سيده الذي كاتبه هو وارثه دون المسلمين
فكذلك أولاده الذين هم على الإسلام هو وارثهم وكذلك مواله الذين أسلموا بعد
العتق هو وارثهم لأنه مولا لهم وهو مولى مولا لهم أيضاً ألا تری أنه لا يرث مسلم
نصرانياً ﴿قلت﴾ فلم قلت في عبيد النصراني إذا هو أعتقهم وهم على الإسلام أن ولائهم
لجميع المسلمين ولا يكون ولاؤهم لسيدهم إن أسلم ولا لسيده النصراني (قال) لأنه حين
أعتقهم ثبت ولاؤهم لجميع المسلمين فلا يرجع الولاء بعد ذلك إلى أحد من الناس ألا تری
أن هذا النصراني الذي أعتقهم لو أسلم وكان له ولد مسلمون لم يرجع إليه ولا إليهم ولاؤهم
فكذلك موالى النصراني هم بمنزلة كل من كان لا يرجع إلى النصراني من الولاء إذا
أسلم النصراني فليس لسيده من ذلك الولاء شيء وكل ولاء إذا أسلم النصراني يرجع
إليه ذلك الولاء فهو ما دام النصراني في حال نصرانيته لسيده النصراني الذي أعتق
النصراني ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً ثم أسلم المعتق
وللسيد ولد مسلمون ورثوا مولى أبيهم فكذلك إذا أعتق عبداً نصرانياً فولد له أولاد
فأسلموا ثم ماتوا وكان له ولد نصراني فأسلموا ورثهم مولى أبيهم النصراني لأنه لو
كان للنصراني الذي أعتق أولاد على الإسلام ورثوا مواله الذين أسلموا بعد
العتق فكذلك مواله في هذا بمنزلة واحدة

﴿قلت﴾ في ولاء ولد الأمة تمتق وهي حامل به وأبوه حر

﴿قلت﴾ أوليت لو أن رجلاً أعتق أمة له وهي حامل وزوجها حر ابن ولاء هذا الولد

الذي في بطنها في قوله مالك (قال) للمولى الذي أعتق الام لأن ما في بطنها قد
 مسه الرق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أعتق أمة وهي حامل من زوج حر فولدت
 ولدا لمن ولاء هذا الولد في قول مالك (قال) للمولى الذي أعتقها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني
 محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في حر تزوج أمة فأعتق ما في
 بطنها (قال) ولاؤه للذي أعتقه وميراثه لأبيه (قال) وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى
 ابن سعيد أنه قال في عبد وامرأته أمة لهما ولد فأعتق قبل أبيه ثم أعتقت أمه قال
 فإن أبويه تزنا ما بقيا فإذا هلك أبواه صار ولاؤه الى من أعتقه ولا يجر الوالد ولاء
 ولده ﴿قال سحنون﴾ وقاله ابن شهاب وقال (وألوا الارحام بعضهم أولى ببعض
 في كتاب الله)

﴿ في ولاء العبد تديره أم الولد أو تمتعه باذن سيدها أو تديرها أو كتابتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد أيجوز عتقها أو تديرها أو كتابتها (قال) لا يجوز
 ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كان لم يعلم السيد بذلك حتى أعتقها أو مات عنها (قال)
 سيلها على ما وصفت لك في عتق العبد إذا أذن لها للسيد كان الولاء للسيد ولم يرجع
 اليها وإن لم يأذن لها السيد كان الولاء لها ﴿قلت﴾ فالمكاتب إذا أذن له سيده في
 عتق عبده فأعتقه ثم عتق المكاتب أيرجع ولاؤه الى المكاتب في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فافرق ما بين أم الولد وبين المكاتب (قال) لأن المكاتب لم يكن للسيد
 أن يزرع ماله وأم الولد كان له أن يزرع ماله فلذلك كان كما وصفت لك في عتقها

﴿ في ولاء عبيد أهل الحرب إذا خرجوا إلينا فأسلموا ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ بلغني أن مالكا قال في عبيد أهل الحرب أسلموا ثم إن ساداتهم
 أسلموا وخرجوا إلينا بغيرهم مسلمين (قال) العبيد أحرار ولا يردون الى الرق (وبلغني)
 عن مالك أنه قال ولاؤهم لأهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم ﴿قلت﴾ أرأيت
 لو أن عبيد آمن عبيد أهل الحرب خرجوا إلينا فأسلموا ثم قدم ساداتهم بعد ذلك

فأسلموا (قال) قد ثبت ولاء العبيد لأهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم الولاء أبداً في قول مالك لأن ولاءهم حين أسلموا ثبت لأهل الاسلام كلهم ﴿قلت﴾ فلم رددت الولاء في المسئلة الاولى (قال) لأن المسئلة الاولى قد كانوا اعتقوهم بينة ثبتت قبل اسلام العبيد فلما أسلموا رجع اليهم الولاء لانهم هم أعتقوهم وفي هذه المسئلة انما أعتق العبيد الاسلام ولم يعتقهم ساداتهم فذلك لا يرجع اليهم الولاء.

﴿في ولاء عبيد أهل الحرب يسلمون بعد ما أعتقهم﴾

﴿ساداتهم ثم يسلم ساداتهم بعد ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوماً من أهل الحرب أعتقوا عبيداً لهم ثم ان العبيد خرجوا اليها فأسلموا ثم خرج ساداتهم بعد ذلك فأسلموا أيرجع اليهم ولاؤهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الولاء هاهنا بمنزلة النسب اذا قامت اليينة على عتقهم اياهم مثل أهل حصن أسلموا جميعاً ثم شهد بعضهم لبعض بعتق هؤلاء أو كان في ايديهم قوم من المسلمين أسارى أو تجار فشهدوا على عتقهم اياهم رجع اليهم الولاء بمنزلة النسب اذا ثبتت اليينة على النسب ألحقته بنفسه فكذلك الولاء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في النسب والولاء بمنزلة النسب هاهنا

﴿في ولاء العبيد النصراني يعتقه النصراني فيسلم المعتق﴾

﴿ويهرب السيد الى دار الحرب فيسيه المسلمون﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من النصراني من أهل النمة أعتق عبيداً له نصراني ثم أسلم العبيد الذين أعتق فهرب السيد الى دار الحرب وتقص العبيد ثم ظهر عليه أهل الاسلام بعد ذلك فسبوه ثم أسلم أيرجع اليه ولاء عبيده الذين أعتق وهو عبد الا أنه قد أسلم (قال) نعم يرجع اليه ولاء عبيده حين أسلم ولا يرثهم الا أن يعتق ﴿قلت﴾ فبأن يرث هؤلاء الموالي سيده الذي هو له ما دام العبد في الرق قال لا ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا مكاتب المكاتب اذا أدى المكاتب الثاني كتابته قبل الاول

ثم مات عن مال (قال) نعم لا يشبهه لان مكاتب المكاتب انما كانه المكاتب الاعلى وهو مكاتب لسيدة وهؤلاء أعنتهم هذا العبد يوم أعنتهم وهو حر الا أن الرق منه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فلو أعتق السيد هذا العبد أ يكون ولاؤهم لهذا العبد المعتق قال نعم ﴿قلت﴾ ويحجر ولاءهم الى سيده الذي أعتقه قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان ولاءهم حين أعنتهم السيد لو أن سيدهم أسلم وهو عبد كان ولاؤهم لجميع المسلمين وان لم يسلم فهو أيضاً لجميع المسلمين فهو في الحالتين جميعا لجميع المسلمين فلا ينتقل ذلك عن المسلمين للرق الذي أصابه ولكن ان أعتق هو نفسه فهم مواليه لانه هو أعنتهم ولا يحجر ولاءهم الى مواليه ولا ينقلهم عن أهل الاسلام (قال) وكذلك ولده الذين أسلموا قبل أن يؤسرانه لا يحجر ولاءهم لان ولاءهم قد ثبت لجميع المسلمين ولكن ما أعتق بعد عتق السيد اياه أو ولده بعد ذلك في حال الرق من ولد فان ولاء هؤلاء للسيد الذي أعتق العبد

﴿في ولاء العبد النصراني يمتقه النصراني فيسلم المعتق ويهرب السيد﴾
﴿الى دار الحرب فيسيه المسلمون فيصير في سمان عبده فيعتقه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا من النصراني أعتق عبدا له فأسلم العبد المعتق وهرب السيد نصرانيا فاقضى للعهد الى دار الشرك فسي بعد ذلك فصار في سمان عبده الذي أعتق فأعتقه بعد ذلك وأسلم أ يكون ولاء كل واحد منهما لصاحبه (قال) نعم كذلك ينبغي لان الولاء بمنزلة النسب فقد كان ولاء هذا العبد المعتق للنصراني الذي هرب ثم سبي فصار له رقيقا فأعتقه فأسلم فصار ولاؤه للعبد المعتق فقد صار ولاء كل واحد منهما لصاحبه مثل النسب يرث كل واحد منهما صاحبه ان هلك عن مال (قال) والولاء انما هو نسب من الانساب وكذلك سمعت مالكا يقول الولاء نسب ثابت

﴿ في ولاء العبد يتباعه الرجل ثم يشهد مشترطه على بآله يمتقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل فشهد هذا المشتري أن البائع قد كان أعتقه والبائع ينكر (قال) قال مالك لو أن رجلاً شهد على رجل بأنه أعتق عبداً له أو على أبيه بعد موته بأنه أعتق عبداً له في وصيته فصار العبد إليه في حظه واشتري الشاهد العبد أنه يمتق عليه ﴿ قلت ﴾ ولبن ولاؤه (قال) للذي زعم هذا أنه أعتقه ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) كذلك قال لي مالك أنه يمتق عليه فأما الولاء فهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اشترى رجل أمة من رجل فأقر أنها قد كانت ولدت من سيدها الذي باعها (قال) سمعت مالكا يقول من اشترى عبداً فأقر بأنه حرّ فإنه يمتق عليه فأرى أم الولد إذا أقر لها رجل بأنها أم ولد لبائنها وقد اشتراها هذا الذي أقر أنها بهذه المنزلة أنه يؤخذ باقراره إلا أنني لا أرى أن تمتق الساعة حتى يموت سيدها لأنني أخاف أن يقرّ سيدها بما قال هذا المشتري فتصير أم ولد له ولا أرى للذي اشتراها عليها سبيلاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أقرت أنني بعت عبدي هذا من فلان فان فلانا أعتقه وفلانا يبيح ذلك (قال) أراه حرّاً لأن مالكا قال في رجل شهد على رجل بعتق عبده فردت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك قال يمتق عليه بقبضه ﴿ قالت ﴾ فلمن ولاؤه (قال) للذي شهد له أنه أعتقه (قال أشهب) لا يمتق عليه إلا أن يقرّ بعدما اشتراه بأن سيده قد كان أعتقه فان ولاءه للذي أعتق عليه وليس للأول من ولاءه شيء فأما الولاء فليس قول أشهب إلا أنه قول كثير من أصحابنا

﴿ في ولاء العبد يدبره المكاتب أو يمتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المكاتب إذا دبر عبده أيجوز أم لا (قال) ان علم بذلك السيد فرد تديره بطل تديره وان لم يعلم بذلك حتى أدى الكتابة وعق كان العبد مدبراً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو دبر عبد عبده كان بهذه المنزلة (قال) قاله مالك هو مثل الذي أخبرتك من عتق العبد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المكاتب أيجوز عتقه أم لا في قول مالك

(قال) لا يجوز عتقه عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق المكاتب عبدا له فلم يعلم سيده بما صنع من ذلك حتى أدى كتابته وعتق أينفذ عتق عبده ذلك أم لا (قال) قال مالك اذا لم يعلم سيده حتى يؤدي كتابته فان عتق ذلك العبد جائز وليس له أن يردّه ﴿قلت﴾ وكذلك صدقة ماله ان علم بذلك السيد كان له أن يردّه (قال) نعم كذلك قال مالك قال وما رد السيد من ذلك من عتق أو صدقة ثم عتق المكاتب لم يلزم المكاتب ذلك الا أن يشاء ﴿قلت﴾ وهذا المكاتب الذي أجزت عتق عبده حين أدى كتابته لمن يجعل ولاء ذلك الممتق (قال) قال مالك ولاؤه للمكاتب (قال مالك) وان أعتق المكاتب أيضا عبده باذن سيده ثم عتق المكاتب فان الولاء يرجع اليه اذا عتق

﴿قلت﴾ في ولاء العبد يمتقه للمكاتب عن غيره على مال ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا أعتق عبده على مال أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا أعتقه على مال يدفعه اليه من غير مال هو للعبد فذلك جائز اذا كان على وجه النظر لنفسه وان كان انما أعتقه على مال للعبد يأخذه منه فان ذلك لا يجوز لأن هذا انما أعتق عبده وأخذ منه مالا كان له فلا يجوز له هذا الممتق لأن المكاتب لو أعتق عبده بغير اذن سيده لم يجوز لأن ماله كان في المكاتب اذا كاتب عبده على وجه النظر لنفسه فان ذلك جائز وكذلك عتقه اياه على مال يأخذه منه من غير ماله ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أتى الى مكاتب أو أتى الى عبد مأذون له في التجارة فقال له أعتق عبدك هذا عني ولك ألف درهم ففعل أيجوز الممتق في قول مالك (قال) قال مالك نعمهما جائز وأرى هذا يبيح وأراه جائزا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مكاتباً أتاه رجل فقال أعتق عبدك هذا أيها المكاتب على ألف درهم ولم يقل عني أيجوز هذا الممتق أم لا (قال) الممتق جائز اذا كانت الالف ثمنا للعبد أو أكثر من ثمنه ﴿قلت﴾ ولين الولاء (قال) للمكاتب اذا أدى فمتق كان الولاء له وان عجز المكاتب كان الولاء لسيد المكاتب ولا يكون للذي أعطاه الالف من الولاء قليل ولا كثير وتلزمه

الألف درهم ﴿قلت﴾ ولم حصلت الألف درهم لازمة له ولم تحصل له من الولاء شيئاً (قال). ألا ترى لو أن رجلاً أتى إلى رجل فقال: أعتق عبدك ولم يقل عني على ألف درهم فأعتقه إن الألف لازمة له وإن الولاء للذي أعتق لأنه لم يقل عني فكذلك المكاتب هو في ذلك بمنزلة الحر لأن المكاتب لو كاتب عبداً له على وجه النظر جازت الكتابة وإن كره ذلك السيد فإن أدى المكاتب كتابته كان له ولأهله مكاتبه الذي كاتبه وإن عجز كان ولأهله مكاتبه لسيدته وهذا الآخر قول مالك وما قبله رأيي

— في ولأهله العبد النصراني يعتقه المسلم فيهرب إلى دار الحرب —
 ﴿ثم يسببه المسلمون فيصير في سبيلهم رجل فيعتقه﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني إذا أعتقه رجل من المسلمين فهرب النصراني إلى دار الحرب فسبى بعد ذلك أيكون رقيقاً في قول مالك (قال) نعم يكون رقيقاً لأن كل من نصب الحرب على أهل الإسلام ممن لم يكن على دين الإسلام فهو في ﴿قلت﴾ فإن سبى بعد ذلك فأعتقه الذي صار في سبيلهم لمن يكون ولأهله الأول أم للثاني (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ولأهله للثاني ﴿قلت﴾ فإن كان قبل أن يلحق بدار الحرب سراغماً لأهل الإسلام كأن أعتق عبداً له نصارى في بلاد المسلمين قبل لحاقه فلحق بعد ما أعتقهم أو كان تزوج نصرانية حرة فولدت له أولاداً ثم أسلموا لمن يكون ولأهله مواله أولئك وولأهله أولئك ذلك للمولى الثاني أم للمولى الأول (قال) أراه للمولى الأول ولا يكون للمولى الثاني من ذلك الولاء شيء لأن ذلك قد ثبت لمولاه الأول قبل أن يلحق النصراني بدار الحرب فلا ينتقض ذلك الولاء بلحاقه إلى دار الحرب لأن الولاء ثبت وإنما ينتقض ولأهله نفسه لأنه قد عاد في الرق وليس ذلك الولاء مما يجره إذا وقع في الرق ثمانية فأعتق لأن مواله أولئك أعتقهم وهو حر وولده أولئك ولدوا وهو حر فثبت ولأهله لمولاه الأول وإنما يجر للعلاء إذا كان عبداً فتزوج امرأة حرة فما ولد له في حال العبودية من ولد

فهو يجر ولأهـم اذا أعتق وان تداوله موال وكانت امرأته هذه تلد منه وهو في ملك
أنوام شتى يتداولونه فاشتراه رجل فأعتقه فهذا يجر ولأهـ ولده كلهم الذين ولدوا له
من هذه الحرة لأنهم ولدوا له وهو في حال الرق وما ولد له في حال الحرية أو أعتقهم
ثم مسه الرق بعد ذلك فإنه لا يجر ولأهـ لان ولأهـم قد ثبت للمولى الاول

❦ في ولأهـ العبد يشتره أخوه أو أبوه أو ابنه فيعتق عليهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أنى اشتريت أخى فيعتق على أن يكون لى ولأؤه (قال) نعم لك
ولأؤه عند مالك ❦ قلت ❦ وكذلك لو أن امرأة اشترت ولدها فيعتق عليها أيكون
مولاهما قال نعم ❦ قال ❦ وقال لى مالك لو أن امرأتين اشترتا أباهما فأعتق عليهما
فهلك فنهما يرثان الثلثين بالنسب والثلث بالولاء اذا لم يكن ثم وارث غيرهما

❦ في ولأهـ ولد المكاتبه من المكاتب وولد المدبرة من المدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتباً لرجل تزوج مكاتبه لرجل آخر فولدت أولاداً في
كتابتها ثم أهدى الأب والام الكتابة فأعتقا وأعتق الولد لمن ولأه الولد في قول
مالك (قال) لموالى الام لأنهم انما اعتقوا بعتق أمهم وانما كانوا في كتابة الام وكذلك
المدبر لو تزوج مدبرة لغير مولاه فولدت له أولاداً كانوا على تدبير أمهم يمتقون
بعتقها ويرثون برقها وكذلك ولد المكاتبه ويكون ولأه ولد المدبرة وولأه المكاتبه
لموالى الام وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتبه تحت حراً أو تحت مكاتب
حملت في حاله كتابتها فأدت وهي حامل ثم وضعت بعد ما أدت لمن ولأه
هذا الولد (قال) ولأؤه لسيد الامه لانه قد مسه الوق حين كانت به حاملاً وهي
مكاتبه لانها ان وضعت قبل أن تؤدى كتابتها فهو معها في كتابتها وان وضعت بعد
أداء الكتابة فقد مسه الرق اذ هو في بطنها الا ترى لو أن رجلاً أعتق أمته وهي
حامل فوضعت بعد ما عتقت ووالده عبد ثم أعتق ان هذا الولد مولى لمولى الامه
لان الرق قد مسه ولا يجر الاب ولأؤه وهذا قول مالك في هذا الآخر

﴿ في ولاء الحربى يسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة من أهل الحرب قدمت بأمان فأسلمت لمن ولاؤها في قول مالك (قال) لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ فإن سبي والدها بعد ذلك فأعتق وأسلم أيجر ولاءها في قول مالك أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾ ولم قلت في هذه أنه يجزى ولاءها وقلت في المسئلة الاولى اذ لحق بدار الحرب فسبي ثم أعتق انه لا يجزى ولاء ولده الذين ولدوا في حال حريته (قال) أولاده الذين ولدوا قبل أن يلحق بدار الحرب قد ثبت ولاؤهم لمن كان له الرق في أبيهم فأعتقه فجر ولاء ولده بعتقه اياهم فهذا ولاء قد ثبت لرجل بعتق أبيهم وأما التي أسلمت فلم يثبت ولاؤها لأحد من عتق من أعتقها أو من قبل عتق أبيها ولم يحسارق قط فلما أعتق هذا أباه بعد ما سبي صار ولاؤها لهذا الذي أعتق أباه لأنه لم يستحق أحد من الناس ولاءها من قبل الرق ولم يستحق أحد من الناس ولاءها برق كان له في أبيها أو في جدها ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت ان العبد النصراني اذا أعتقه رجل فولد له أولاد من حرة نصرانية فأسلموا ثم لحق النصراني بدار الحرب فسبي ثم صار في سيمان رجل فأعتقه انه لا يجزى ولاءهم ولا يجزى من الولاء الا ولاء كل ولد كان له في حال عبوديته (قال) انما قلت لك هذا في كل ولد قد استحق ولاءهم مولى أبيهم انه ان رجع في الرق ثم عتق لم ينتقل ولاء ولده عن موالهم الذين ثبت لهم الولاء وأما هذه البنت التي أسلمت قبل أبيها ثم سبي أبوها ثم أسلم بعد ذلك فانه يجزى ولاءها لانه ليس لأحد عليها نعمة عتق ولم يكن لأحد على أبيها نعمة عتق قبل هذا المتق الذي حدث فيهم فلذلك جبر ولاءها

﴿ في ولاء أولاد المكاتب الاحرار من المرأة الحرة ﴾

﴿ يموت ويدع وفاة بكتابه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت مكاتبات وترك أولاداً حدثوا في كتابته وأولاداً من امرأة

أخرى حرة وترك وفاء بالكتابة فأدى عنه ولده الذين حدثوا في الكتابة كتابته
 أئيمر السيد ولأء ولده الاحرار الذين من الحرة (قال) لا يجر ولأءهم لأن مالكا قال
 اذا مات وعليه شيء من كتابته فإن ترك ولدأ حدثوا في الكتابة ومالا فيه وفاء فأنما
 مات عبداً فهو لا يجر الولاء في مسئلتك ولا يجر اليه الولد الذين حدثوا في الكتابة
 ولأء اخوتهم ﴿قلت﴾ أ رأيت مكاتباً هلك وله ولد حدثوا في الكتابة وولد أحرار
 من امرأة حرة وترك مالا فيه وفاء بكتابه فأدى عنهم وخرج ولده أحراراً أولم
 يترك مالا يعتقون به فسموا فأدوا لمن ولأء ولده الاحرار (قال) قال مالك لا يجر
 الولاء الى سيده في الوجهين جميعاً (قال) ومما يدل على ذلك أن مالكا قال في الرجل
 يكتب عبده ويكتب المكاتب عبداً له آخر فيهلك المكاتب الاول وله ولد حدثوا في
 الكتابة أو كاتب عليهم وولد أحرار فيسمى ولده الذين في الكتابة حتى يؤدوها ان
 ولأء للمكاتب الثاني لولد المكاتب الاول الذين كوتبوا معه دون ولده الاحرار فجعل
 ولاؤه بمنزلة ماله اذا مات عن مال فيه فضل عن كتابته كان مابقي بعد الكتابة لولده
 الذين معه في الكتابة

﴿في ولأء مكاتب المكاتب يؤدي الاسفل قبل المكاتب الاعلى﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت المكاتب الاعلى اذا كاتب مكاتباً فأدى المكاتب الاسفل قبل
 الاعلى ثم أدى المكاتب الاعلى بعد ذلك أ يرجع اليه الولاء في قول مالك (قال) نعم
 اذا أدى رجع اليه ولأء مكاتبه الاسفل عند مالك

﴿في ولأء العبد المسلم يعتقه المسلم والنصراني﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت عبداً مسلماً بين مسلم ونصراني أعتقه جميعاً مما لمن ولأء حصه هذا
 النصراني (قال) لجميع المسلمين

﴿ في ولاء الذمي يسلم وجنابته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من أسلم من أهل الذمة أعظمهم في بيت المال أم لا في قول (قال)
نعم عظمهم في بيت المال في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك جريرة موالهم يكون ذلك
في بيت المال في قول مالك (قال) نعم لانه قال فيهم أنفسهم ان جريرتهم في بيت المال
فوالهم بمنزلتهم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت
وعبد الله بن مسعود ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون فيمن
يموت ولا يعرف له عصة ولا أصل يرجع اليه انه يرثه المسلمون ﴿ قال سحنون ﴾
وقد كتب أبو موسى الاشعري الى عمر بن الخطاب يذكر أن ناسا يموتون عندهم
ولا يتركون رجلا لهم ولا ولاء فكتب عمر أن ألحق أهل الرحم برحمهم فان لم يكن
رحم ولا ولاء فأهل الاسلام يرثونهم ويعقلون عنهم ﴿ قال سحنون ﴾ قال زيد بن
عياض مثل عمر بن عبد العزيز عن يسلم من أهل الجزية من اليهود والنصارى
والجوس فقال من أسلم من أهل تلك الملل فهو مسلم عليه ماعلى المسلمين وله
ما للمسلمين وليست عليه الجزية وميراثه لدى رحم ان كان فيهم مسلم يتوارثون كما
يتوارث أهل الاسلام فان لم يكن له وارث مسلم فيرثه في بيت مال الله يقسم بين
المسلمين وما أحدث من حدث ففي بيت مال الله الذي بين المسلمين يعقل عنهم منه
﴿ قال ﴾ وقال مالك من أسلم من الاعاجم البربر والسودان والقبط ولا موالى لهم فجر
جريرة فعقله على جماعة المسلمين وميراثه لهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أبى عمر بن
الخطاب أن يورث أحدا من الاعاجم الا أحدا ولد في العرب وقد كانت الاجناس كلها
في الزمان الاول وليس اسلام الرجل على يدي رجل بالذي يجر ولاءه (وقال يحيى
ابن سعيد) من أسلم من أهل الذمة على يدي رجل مسلم فان ولاءه للمسلمين عامة
كما كانت جزية للمسلمين عامة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني سفيان بن عيينة عن
مطارف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لدى نعمة (وقال مالك) لا يرث أحد أحدا
الا بنسب فركابة أو بولاء عتاقة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن الهيثم عن زيد بن أبي حبيب

ان عمر بن الخطاب قال من أسلم من أهل الذمة كان ولاؤه للمسلمين وهم يعقلون عنه

❦ في الوصية للرجل بمن يمتق عليه وولائه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من أوصى لرجل بمن يمتق عليه اذا ملكه ققبل أولم يقبل (قال) هو حر على كل حال قبل أولم يقبل اذا حمله الثلث والولاء للموصى له ان قبل أولم يقبل فهو للموصى له ويبدأ على أهل الوصايا كانه انما أوصى أن يمتق عليه ويبدأ على أهل الوصايا (قال مالك) وأرى ان لم يحمله الثلث فان قبل عتق منه ما حمل الثلث وقوم عليه مابقي وكان الولاء له وان لم يقبل قال علي بن زياد عن مالك سقطت الوصية (قال ابن القاسم) وان أوصى له بشقص منه فهو مثل ذلك سواء ان قبل عتق عليه مابقي وقوم عليه وكان له الولاء وان لم يقبل لم يمتق من العبد الا ما أوصى به وان كان الثلث يحمله فلا يمتق عليه الا الجزء الذي أوصى له به ويبدأ على أهل الوصايا ولا يقوم عليه مابقي . وان أوصى لقيم أو لسفيه بشقص ممن يمتق عليه أو أوصى له به كله فلم يحمله الثلث قبله وليه لم يمتق منه الا ذلك ولم يقوم عليه وليس للولي أن يقول لا أقبله وأن يرده والولاء لليتيم فيما أعتق عنه ❦ قلت ❦ أ رأيت اذا أوصى رجل لرجل بأبيه أو بانه فأبى أن يقبل الوصية فأت الموصي والموصى له يقول لا أقبل الوصية أيعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يمتق وان لم يقبله الموصى له ويبدأ على أهل الوصايا كما يبدأ المتق على أهل الوصايا وكان الولاء له ❦ قال سحنون ❦ وقال أشهب لأنه في ترك قبول الوصية مضار اذا كان الثلث يحمله وليس يلزمه فيه قويم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار

❦ في ولاء العبد النصراني يمتقه المسلم وجناته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن عبداً نصرانياً أعتقه رجل من المسلمين فجر النصراني جريرة أبطل عنه هذا المسلم وقومه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أن يطل عنه قوم الذي أعتقه جريرة ❦ قلت ❦ فلي من عقله (قال) أراه على

جميع المسلمين لان ميراثه لجميع المسلمين لان مالكا قال ليس على النصراني اذا اعتقه المسلم جزية (قال مالك) وميراثه لجميع المسلمين اذا لم تكن له قرابة يرثونه من أهل دينه (قال مالك) ولا أرى عليه الجزية فلما لم يجبه مالكا من أهل الجزية لم يحمل عنه أهل الجزية جريرته اذا لم تكن له منهم ذمة ولا يحمل مالكا ميراثه للذي اعتقه فتكون جريرته على سيده وانما جريرته على جميع المسلمين لانهم ورثته ولو أن رجلا قتله كان العقل على الذي قتله لجميع المسلمين يرثون ذلك ويكون ذلك العقل على قوم القاتل ان كان من المسلمين وله عاقلة تعقل عنه وهذا قول مالك (قال سحنون) ألا ترى أن مالكا وغير واحد ذكروا أن يحيى بن سعيد حدثهم أن اسماعيل بن أبي حكيم حدثهم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبداً له نصرانياً فتوفي قال اسماعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن آخذ ميراثه فأجعله في بيت مال المسلمين وانما لم يرثه مولاه الذي أعتقه لاختلاف الدينين (قال أشهب) ألا ترى أن ابن عمر ذكر عنه يحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع أنه قال لا يرث مسلم كافراً الا إلى أجل عبده أو مكاتبه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين ولقول عمر بن الخطاب لا يرث أهل الملل ولا يرثونا

﴿ في ولاء العبد بعتقه القرشي وفي القيسى وجنائه والى من يقتل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً من قریش وأخر من قيس أعتقا عبداً بينهما جنى العبد جنابة قتل خطأ أيكون نصف العقل على قریش ونصف العقل على قيس في قول مالك (قال) قال مالك لو أن قوماً اجتمعوا على قتل رجل خطأ وهم من قبائل شتى فإن العقل على جميع تلك القبائل فكذلك هذا العبد المعتق عقل جنائمه على قيس وعلى قریش ﴿ قلت ﴾ أ رأيت هذا العبد المعتق كيف يكتب شهادته أ يكتب القرشي أم القيسى (قال) قال مالك يكتب مولى فلان بن فلان القرشي وفلان بن فلان القيسى

﴿قَالَ﴾ فِي وِلَاءِ الْعَبْدِ النَّصْرَانِيِّ يَمْتَقِنُهُ الْقُرْشِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَجَنَابَتُهُ ﴿قَالَ﴾

﴿قُلْتُ﴾ وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ عَبْدًا نَصْرَانِيًّا يَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَرَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ أَعْتَقَهُ جَمِيعًا جَنَى جَنَابَتِهِ أَيْ يَكُونُ نَصْفَهَا عَلَى قُرَيْشٍ وَنَصْفَهَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ نَصْرَانِيًّا (قَالَ) لَا وَلَكِنْ نَصْفَهَا عَلَى أَهْلِ خُرَاجٍ مَوْلَاهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ أَهْلُ بِلَادِهِ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ مَعَهُ خُرَاجَهُ وَنَصْفَهَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ هَذَا الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ هَذَا الْعَبْدَ لِأَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنَّ أَسْلَمَ الْعَبْدَ قَبْلَ أَنْ يَجْنِيَ جَنَابَتَهُ ثُمَّ جَنَى (قَالَ) يَكُونُ نَصْفُ عَقْلِ جَنَابَتِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَنَصْفُهُ عَلَى قُرَيْشٍ قَوْمَ مَوْلَاهُ ﴿قُلْتُ﴾ لَمْ (قَالَ) لِأَنَّ الْقُرْشِيَّ حِينَ أَسْلَمَ الْعَبْدَ صَارَ وَارِدًا لَنَا أَعْتَقَ وَالَّذِي انْقَطَعَتْ وَرِثَتُهُ مِنْ حَضْرَتِهِ الَّتِي أَعْتَقَهَا لِأَسْلَامِ الْعَبْدِ وَصَارَ ذَلِكَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فَصَارَ فِي بَيْتِ الْمَالِ جَرِيرَةٌ ذَلِكَ النِّصْفُ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنَّ أَسْلَمَ مَوْلَاهُ النَّصْرَانِيَّ بَعْدَ ذَلِكَ (قَالَ) يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَلَاؤُهُ وَيَكُونُ مَا جَنَى بَعْدَ ذَلِكَ خَطَأً نَصْفَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ وَنَصْفَهَا عَلَى قَوْمِ الْقُرْشِيِّ

﴿قَالَ﴾ فِي وِلَاءِ الْمَقْطُوعِ وَالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَجَنَابَتِهِ ﴿قَالَ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ مَا لَكَ إِذَا كَانَ يَقُولُ اللَّقِيطُ خَر (قَالَ) نَعَمْ وَوِلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ عَنْهُ وَيَرِثُونَهُ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ مَنْ أَتَّفَقَ عَلَى اللَّقِيطِ فَأَتَمَّ نَفَقَتَهُ عَلَى وَجْهِ الْحِسْنَةِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ كَانَ لِلْقِيطِ مَالٌ وَهَبَ لَهُ أَوْ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَتَّفَقَ فِي مَالِهِ (قَالَ) نَعَمْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ اللَّقِيطُ أَيْ كَوْنُ وَلَاؤُهُ لِمَنْ انْقَطَعَتْ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ وَلَاؤُهُ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ وَلَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِمَنْ انْقَطَعَتْ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ جَنَابَتَ اللَّقِيطِ عَلَى مَنْ هِيَ (قَالَ) هِيَ عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ﴿قُلْتُ﴾ وَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ (قَالَ) نَعَمْ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ اللَّقِيطُ أَيْ كَوْنُ مَوْلَى لِمَنْ انْقَطَعَتْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ لَا ﴿قُلْتُ﴾ وَلِمَنْ وَلَاؤُهُ (قَالَ) لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ مَالِكٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ اللَّقِيطُ أَيْ كَوْنُ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) لَا وَوِلَاؤُهُ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ مَالِكٍ ﴿قَالَ ابْنُ وَهْبٍ﴾ وَلِذَا عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

قال اللقيط حر قال عمر بن عبد العزيز ونفقة على بيت المال.

❦ في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق ❦

❦ قال ❦ وقال مالك وإنما تفسير وفي الرقاب أن يشتري رقة يتدثها فيعتقها فيكون ولاؤها لجميع المسلمين ❦ قال ❦ ولقد سألتنا مالكا عن عبد تحت حرة له منها أولاد أحرار يشتري من الزكاة فيعتق لمن ولاء ولده (قال) قال مالك ولاؤه لجميع المسلمين ويحرر ولاء ولده الأحرار ❦ قال ❦ وقال مالك ولو أن عبدا تزوج حرة فولدت له أولادا فاشتري العبد من زكاة المسلمين فأعتق فإن ولاء ولده تبع له ويصير ولاؤه وولاء ولده لجميع المسلمين

❦ في ولاء موالى المرأة وعقل موالها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المرأة على من عقل موالها ولمن ميراثهم في قول مالك (قال) قال مالك عقل ما جر موالها من جريرة على قومها وما تركوا من ميراث فهو لولد المرأة إن كان لها ولد وإن كانت ميتة فإن لم يكن لها ولد فلولد الولد الذكور من ولد ولدها دون الإناث ❦ قلت ❦ وإلى من ينتمي مولى هذه المرأة إلى قوم ولدها أو إلى قوم المرأة وكيف تكتب شهادته (قال) ينتمي إلى قوم المرأة كما كانت المرأة تنتمي ❦ ابن وهب ❦ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني رجال من أهل العلم أن عليا والزبير اختصما في موالى أم الزبير وهي صفية بنت عبد المطلب فقال علي أنا عصبتها وأنا أولى بموالها منك يا زبير وقال الزبير أنا ابنها وأنا أرثها وأولى بموالها منك يا علي فقضى عمر بن الخطاب للزبير بموالى أم الزبير وهم آل إبراهيم منهم عطاء ومسافر بن إبراهيم ❦ قال ابن شهاب ❦ ثم اختصم الناس فيهم حين هلك ولد المرأة الذكور وولد ولدها فردوا إلى عصبية أمهم ولم يكن لمصبة ولد المرأة من ولاتهم شيء ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن الخطاب قضى بالميراث للزبير وبالعقل على عصبتها فإن مات الزبير رجع إلى عصبتها ❦ مالك بن

أنس ﴿ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان فاختصم اليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث ابن الخزرج وكانت امرأة من جهينة تحت رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب فقات المرأة وتركها مالا وموالى فورثها ابنها وزوجها ثم مات زوجها ثم مات ابنها فقال ورثة ابنها لنا ولاء الموالى قد كانت ابنها أحرزه وقال لجهنيون ليس كذلك انما هم موالى صاحبتنا فاذا مات ولدها قلنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقضى أبان بن عثمان للجهنيين بولاء الموالى ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنا رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد أن الموالى يرجعون اذا هلك ولدها الى عصبته

﴿ في ولاء ولد المعتقة من الرجل المسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتقت أمة لي فزوجتها من رجل أسلم من أهل الذمة فولدت منه أولادا لمن ولاء أولادها للأب أم لموالى الام في قول مالك (قال) قال مالك كل حرة تزوجها حر قالوا له للأب كان من أهل الذمة فأسلم أو من عليه بالعتق فأسلم ويرث ولده عند مالك كل من كان يرث أباه اذا كان الاب ميتا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلا أسلم فكان ولاؤه لجميع المسلمين فزوج امرأة من العرب أو من الموالى معتقة فولدت أولادا ثم مات ومات الاولاد بعده لمن ميراثهم ولن ولاؤهم في قول مالك (قال) قال مالك ان كل ولد يولد للحر من حرة فهو تبع للاب فولاء هؤلاء لجميع المسلمين وميراثهم لجميع أهل الاسلام عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلا أسلم من أهل الذمة فزوج امرأة معتقة أو امرأة من العرب فولدت له أولادا لمن ولاء الولد (قال) لجميع المسلمين وانما الولد هاهنا تبع للأب وهذا قول مالك

﴿ في بيع الولاء وصدقته وهبته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت بيع الولاء وصدقته وهبته أيجوز في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

عند مالك **﴿ قال ابن وهب ﴾** وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعلى ابن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب أن الولاء لغة كالنسب لا يباع ولا يوهب **﴿ وقال ابن مسعود ﴾** أبيع أحدكم نسيبه **﴿ وقال ﴾** ابن شهاب ومكحول وربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله

— في انتقال الولاء —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرأة الحرة اذا كانت تحت المملوك فولدت له أولاداً فأعتق المملوك أيجر ولاء ولده في قول مالك قال نعم **﴿ قلت ﴾** أ رأيت الجد اذا أعتق أيجر ولاء ولده في قول مالك قال نعم **﴿ قلت ﴾** وجد الجد اذا أعتق أيجر ولاء ولده ولده اذا أعتق **﴿ قال ﴾** قال مالك الجد يجر ولاء ولده ولده فجد الجد بمنزلة الجد **﴿ مالك بن أنس ﴾** عن هشام بن عروة وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام اشتري عبداً فأعتقه ولذلك العبد أولاد من امرأة حرة فلما أعتقه قال الزبير ابن العوام هم موالى وقال موالى الام هم موالينا فاختصموا في ذلك الى عثمان بن عفان فقصى بولائهم للزبير بن العوام الا أن هشاماً ذكره عن أبيه **﴿ قال ابن وهب ﴾** وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وأبي أسيد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الاب يجر الولاء اذا أعتق الاب **﴿ قال ﴾** سعيد بن المسيب ان مات أبوهم وهو عبد فولاء ولده لموالى أمهم **﴿ وقال مالك ﴾** الامر مجتمع عليه عندنا على ذلك وانما مثل ذلك مثل ولد الملاءنة يتنسب الزمان من دهره الى موالى أمه فيكونون هم مواليه ان مات ورثوه وان جر جريرة عقلوا عنه ثم ان اعترف به أبوه لحق بأبيه وصار الى موالى أبيه وصار ميراثه لهم وعقله عليهم ويجلد أبوه الحد اذا اعترف به وكذلك ولد الملاءنة من العرب ان اعترف به أبوه صار بمنزلة هذا الذي وصفنا وانما ورثه من ورثه من قبل أن يترف به لأنه لم يكن له نسب ولا عصبة فلما ثبت نسبه رد الى أصله وعصبته

﴿ في شهادة النساء في الولاية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء أتجوز علي الولاية في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء على الولاية ولا على النسب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدن على السماع في الولاية أتجوز شهادتهن في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تجوز على السماع ولا على غيره في الولاية ولا في النسب لا تجوز شهادتهن على الولاية ولا على النسب على حال من الحالات ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن شهادتهن في العتق لا تجوز فكيف في الولاية والولاية هو نسب وقد قال ريعة وابن شهاب لا تجوز شهادتهن في العتق (وقال مكحول) لا تجوز شهادتهن الا حيث أجازها الله في الدين

﴿ في الشهادة على الشهادة في الولاية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الشهادة على الشهادة أتجوز في الولاية في قول مالك (قال) نعم قال مالك وشهادة الرجلين تجوز علي شهادة عدد كثير

﴿ في الشهادة على الشهادة في سماع الولاية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدا على أنهما سمعا أن هذا الميت مولى لفلان هذا لا يملان له وارثا غير هذا (قال) قال مالك اذا شهد شاهدان على السماع أو شهد شاهد واحد أنه مولاة أعتقه ولم يكن الا ذلك من البيعة فان الامام لا يجعل في ذلك حتى يثبت فان جاء أحد يستحق ذلك والا قضي له ﴿ قال ﴾ وقال لنا مالك وقد نزل هذا ببلدنا وقضى به ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان لم يكن الا قوم يشهدون على السماع فانه يقضى له بالمال مع بين الطالب ولا يجر بذلك الولاية (وقد قال) أشهب بن عبد العزيز ويكون له بذلك ولاؤه مولاة ولده بشهادة السماع. وكذلك لو أقر رجل أن فلانا مولاى ثم مات ولم يستل أمولى عتاقة رأيت مولاة ورأيت وارثا بالولاية ﴿ قلت ﴾ فان كان شاهد واحد على السماع يحلف ويستحق المال في قول مالك (قال) ما سمعت من

مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يخلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال شيئاً لأن الشهادة على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا يجوز شهادة واحد على شهادة غيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ألا ترى لو شهد له شاهد واحد على الولاء بالبت أو على النسب بالبت لم يكن له أن يخلف مع شاهده ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت النسب والولاء والنسب لا يثبت بأقل من اثنين ألا ترى أن مالكا يقول في الاخ يدعيه أحد اخوته انه لا يخلف معه ولا يثبت له شيء من المال في جميع المال لانه لا يثبت له المال الا بأبواب النسب والنسب لا يثبت الا بأثنين فلا يكون لهذا أن يخلف ولكن يكون له فيما في يدي أخيه ما يصيبه منه على الاقرار به مثل أن يكونا أخوين أقر أحدهما بأخ وأنكره الآخر فانه يكون للمقر له فيما في يدي المقر ثالث ما في يديه وهو السدس من الجميع (وقال غيره) وانما استحسن له في المال أن يكون له مع يمينه اذا لم يكن للمال طالب لانه ليس ثم نسب يلحقه في المولى الذي شهد فيه شاهد على أنه مولاه أو شهد شاهدان على السماع ألا ترى أن الاخ يقر بأخ وليس له غيره ان ذلك يوجب له المال ولا يثبت له نسب

— في شهادة ابني الم لابن عمهما في الولاء —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد أعمامى على رجل مات أنه مولاي وأن أبى أعتقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن ابني عم شهدا على عتي لابن عمهما قال مالك ان كانا ممن يتهمان على قرابتهما أن يجرا بذلك ولأء فلا أرى ذلك يجوز وان كانا من الاباعد ممن لا يتهمان أن يجرا بذلك ولأء ولعل ذلك يرجع اليهما يوما ما ولا يتهمان عليه اليوم (قال مالك) فشهادتهما جائزة ففي مسئلتك ان كان انما هو مال يرثه وقد مات مولاه ولا ولد لمولاه ولا موالى فشهادتهما جائزة لانهما لا يجران بشهادتهما الى أنفسهما شيئاً فان كانت لموالى الميت ولد أو موالى يجز هؤلاء الشهود بذلك الى أنفسهم شيئاً يهتمون عليه لعدددهم لمن شهدوا له لم أر شهادتهم تجوز في الولاء

— في الاقرار في الولاء —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أقر رجل أنه أعتق هذا الرجل وأنه مولاه وقال الآخر صدق هو أعتقني أ يصدق وإن كذبه قومه (قال) أرى القول قوله ويكون ثابت الولاء ولا يلتفت إلى أنكار قومه ها هنا إلا أن تقوم عليه بينة بخلاف ما أقر به فإن قامت عليه بينة بخلاف ما أقر به أخذ بالبينه وترك قوله ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل تحضره الوفاة فيقول فلان مولاي أعتقني وهو وارثي ولا يعلم ذلك إلا بقوله أ يصدق في قول مالك أم لا (قال) نعم يصدق إلا أن يأتي أحد يقيم بينة على خلاف ما قال وقاله أشهب بن عبد العزيز ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أقر الرجل على أبيه أن أباه أعتق عبده هذا في مرضه أو في صحته ولا وارث لآبيه غيره أ يجوز إقراره على أبيه بالولاء ويعتق هذا العبد ويجعل ولاؤه لآبيه في قول مالك (قال) نعم يلزمه المتق فإن كان إقراره بأن أباه أعتقه في المرض والثالث يحمله جاز المتق ﴿قلت﴾ أفلا تهمه في جر الولاء (قال) لا لأنه لو أعتقه عن أبيه كان الولاء لآبيه فليس ها هنا تهمة (قال أشهب) إلا أن يكون معه وارث ألا ترى أن مولى أبيه هو مولاه وإنما نقص نفسه ومولاه هو مولى أبيه إلا أن يكون معه وارث غيره ﴿قال سحنون﴾ وقال الليث بن سعد وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لا يجوز شهادته ولو جاز مثل ما شهد عليه فهذا في العبد الذي بينه وبين أخوته لم يشأ رجل أن يدخل مثل ذلك على شركائه ويخرج بمثل ذلك من الذي عليه في السنة من قيمة العبد كله ولا يجوز مثل شهادة هذا على مثل ما شهد عليه (قال عبد الجبار) قال ربيعة وإن كان معه رجل آخر يشهد على ذلك جاز ذلك على الورثة وإن لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث وأعطى حقه منه

— في الدعوى في الولاء —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أعتق أمة وهي تحت جر فولدت له أولاداً قالت أعتقت وأنا

حامل بهذا الولد وقال الزوج بل جماع به بعد المتق فولأوه لمولاي (قال) الفول قول
 الزوج (قلت) تحفظه عن مالك قال لا (قال) وقال أشهب ولو أقر الزوج بملقات
 لم يصدق الا أن يكون المتق واقعا وهي حامل بينة الحمل أو تضع بعد المتق لاقول
 من ستة أشهر (قلت) رأيته ان أقت البينة أن فلانا أعنتى وفلان يحجد ذلك
 ويقول لا أعرفك وما كنت لي عبدا أو قال ما أنت لي بمولى أيلزمه ولائى وتمكنى
 من إيقاع البينة عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسئلة
 ولكن هذا عندي بمنزلة النسب ألا ترى لو أن رجلا دعى أنه ابن هذا الرجل وجحد
 ذلك الرجل أنه ابنه فأقام عليه البينة فاني أمكنه من ذلك وأثبت نسبه منه (قلت)
 رأيته ان أنكر مولاي أنى أعنته وجحد ولائى فأردت أن أوقع عليه البينة عند
 القاضي أيعكنى القاضي من ذلك أم لا (قال) نعم يمكنك من إيقاع البينة عليه حتى يثبت
 أنه مولاك (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أزل أسمع هذا (قلت) وكذلك
 الانساب لو أن رجلا جحد ابنه أو ابنا جحد أباه فأراد أن يوقع البينة عليه أمكنه
 من ذلك قال نعم (قلت) وكذلك الام واولد (قال) نعم (قلت) وكذلك الاخ
 والاخت اذا جحد بعضهم بعضا فأراد المجحد أن يوقع البينة عليه أمكنه من ذلك
 في قول مالك قال نعم (قلت) رأيته لو أن رجلا مات وترك ابنتين فادعى رجل
 أنه أعتق هذا الميت وأنه مولاه فصدقته احدى البنات وأنكرت الاخرى (قال) لا
 لرى للمولى في اقرار هذه شيئا من المال لانه لا يدخل عليها في الثلث الذى صار لها
 في اقرارها هاهنا للمولى شيء وأما الولاء فاني لا أرى أن يثبت له حتى يكون ولأه
 تجمل العاقلة جبريتها وأما الميراث فاني أرى أن يخلف ان مات ولم تترك وارثا غيره
 أو عصبة تخلف وتأخذ الميراث (قال) ويخلف مع البنتين وتأخذ الثلث الباقي وان لم
 يأت أحد بأحق مما شهدنا له به وذلك اذا كانتا عدلتين (قلت) رأيته لو أن رجلا
 هلك وترك ابنتين فادعى رجل أنه مولاه وأنكر البنات أن يكون هذا الرجل مولى
 أبيهما (قال) لا يكون مولى الاب الا أن يقيم البينة في قول مالك (قلت) فان أقرت

البنتان أنه مولى أبيهما (قال) إذا لم يكن لابيها عصبه ولا من يستحق الثلث الباقي
 بولاء معروف ولا نسب حلفت هذا مع اقرار البنين واستحق المال ولا يستحق الولاء
 ألا ترى أن الرجل يهلك وترك ابنا فيقول الابن هذا أخي ولم يكن للمقر له بينة
 أنه يستحق المال ولا يثبت نسبه (وقال غيره) لا يحلف مع البنين في الثلث الباقي
 لانهما شهدتا على العتيق وشهدتهما في العتيق لا تجوز ولا يثبت المال الا بأبواب الولاء
 وشهادتهما في الولاء لا تجوز ولو أقرتاه بالولاء أنه مولاهاورثهما اذا لم يكن يعرف
 باطل قولهما بمنزلة الرجل يقر للرجل أنه مولا ولا يعرف باطل قوله فهو مولا
 (قلت) أرأيت لو ادعى رجل علي رجل فقال أنت مولاي أعقتني وأنكر الرجل
 ذلك وقال لا أعرفك أتكون عليه اليمين في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عليه
 اليمين (قلت) فإن أقام شاهداً واحداً أحلفته في قول مالك فإن أبي حبسته حتى يحلف
 (قال) لا أحبسه ولكن أقول لهذا أقم شاهداً آخر والا فلا ولاءه عليك (قلت)
 أرأيت لو أن رجلين أقاما البيعة على رجل كل واحد منهما يقيم البيعة أنه مولا وكلتا
 البيعتين في العدالة سواء والمولى مقر بالولاء لاحدهما ومنكر للآخر (قال) أراه
 مولى للذي أقر له بالولاء لان البيعتين لما تكافأتا في العدالة كانتا بمنزلة من لا بينة لهما
 فيكون الولاء للذي أقر له به (وقال مالك) اذا تكافأت البيعتان والحق في يد أحدهما
 فالحق لمن هو في يديه فأقرار هذا له بمنزلة من في يديه الحق (قلت) فإن كانت
 بينة الذي ينكره المولى أعدل من بينة الذي يقر له بالولاء (قال) فهو مولى لصاحب
 البيعة المادلة ولا ينظر في هذا الى اقراره (قلت) أرأيت لو أن رجلاً مات فأخذت
 ماله وزعمت أني وارثه وأنه مولاي فأتى رجل بعد ذلك فأقام البيعة أنه مولا وأثقت
 أنا البيعة أنه مولاي وتكافأت البيعتان في العدالة أيكون المال للذي هو في يديه في
 قول مالك (قال) المال بينهما (قلت) ولم ذلك وقد قال مالك اذا تكافأت البيعتان
 فالمال للذي هو في يديه (قال) انما ذلك في مال في يديه ولا يعرف من أين أصله
 فاذا عرف أصله فهو للذي له أصل المال وقد أقاما جميعاً البيعة أنهما استحقا جميعاً هذا

المال من الذي كان له أصل هذا المال فهو بينهما

﴿بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿في ميراث الاقصد فلاقصد في الولاء﴾

﴿قلت﴾ ماقول مالك في ميراث الولاء اذا مات رجل وترك مولا وترك ابنتين فأت أحد الابنتين وترك ولدا ذكر أتم مات المولى (قال) قال مالك الميراث لابن الميت المتفق ولا شيء لولد ولده مع ولده لصلبه لانه أقصد بالميت وإنما الولاء عند مالك لا أقصد بهم بالميت ولو استويا في القصد كان الميراث بينهما بالسواء (قال) وأخبرني مالك قال بلغني أن ابن المسيب قال في رجل هلك وترك بين له ثلاثة موالى وترك موالى أعظمهم هو ثم ان رجلين من بني هلكا وتركوا ولدا فقال سعيد بن المسيب يرث الموالى الباقي من ولده الثلاثة فاذا هلك فولده وولد اخويه في الموالى شرعا سواء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني غزمية بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وأبي الزناد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن طبيعة عن بكير بن الاشج أن عمرو بن عثمان وأبان بن عثمان ورثا أباهما عثمان بن عفان فكانا يرثان الموالى سواء ثم توفي عمرو بن عثمان فخلص الميراث لابان بن عثمان ثم توفي أبان فرجع الولاء لبني أبان فبني عمرو ابني عثمان بن عفان فكانوا فيه شرعا سواء وأنه قضى بمثل ذلك في ولد سالم وعبيد الله وواقدي عبد الله بن عمر فبني هلك من موالى ابن عمر ﴿ابن وهب﴾ عن ابن طبيعة عن ابن هيرة عن عبد الله ابن عمر أنه استفتي في رجل هلك وترك ابنتين فورثا ماله ومواليه ثم توفي أحدهما وترك بين ثم توفي مولى أبيهم فقال عم الغلمان أنا أحق به وقال بنو أخيه إنما ورثت أنت وأبونا المال والموالى فقال ابن عمر ميراثهم للم ﴿قال﴾ وأخبرني من أَرْضَى به من أهل البلم عن طائوس مثله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة هلكت وترك ثلاثة اخوة أختا لأب وأم وأختا لأب وأختا لأم وترك موالها فأت الموالى لمن ميراثهم في قول مالك (قال) قال مالك ميراثهم لأخيه لأمها وأبيها وليس لأخيه لأمها ولا لأخيه لآبائها من ولاد موالها قليل ولا كثير ولا لأخيه لآبائها من ميراث الموالى

مع أخيها لأمها وأبيها قليل ولا كثير لأن الأخ للاب والام أقرب اليها بأم قال مالك **﴿**ولو كان الأخ للاب والام مات وترك ولداً كان الأخ للاب أقدم بها وكان ميراث المولى لأخيها لآبيها دون ولده أخيها لأمها وأبيها وإن مات الأخ للاب والام ومات الأخ للاب وكلاهما قد ترك ولداً ذكوراً فميراث المولى إذا هلكوا ولد الأخ للاب والام دون ولد الأخ للاب لانهم أقرب الى الميتة بأم فإن هلك ولد الأخ للاب والام وترك ولداً وولد الأخ للاب حتى كان الميراث لهم دون ولد الأخ للاب والام لانهم أقدم بالميتة وليس للأخ للام من ميراث ولأخت لأمه قليل ولا كثير وإن لم تترك أخاً غيره كان ميراث موالها لمصبتها وإن كان الأخ للام من عصبتها كان له الميراث كرجل من العصبه وهذا قول مالك **﴿**ابن وهب **﴿**عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد عن المهاجر أنه قال حضرت القاسم بن محمد بن أبي بكر وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهما يختصمان الى ابن الزبير في ميراث أبي عمرو ذكوان مولى عائشة وكان عبد الله بن عبد الرحمن وارث عائشة دون القاسم لأن أبيه كان أخاً لها وأبها وكان محمد أخاً لها لآبيها ثم توفي عبد الله فورثه ابنه طلحة ثم توفي ذكوان أبو عمرو ففرض به ابن الزبير لطلحة فسمعت القاسم بن محمد يقول سبحان الله ان المولى ليس بمال موضوع يرثه من يرث المال إنما المولى في قول مالك عصبه **﴿**قلت **﴿**أرأيت ان مات رجل وترك مولى وترك من القرابة ابن عمه لآبيه وأمه وابن عمه لآبيه من أولى بولاء هؤلاء في قول مالك **﴿**قال **﴿**بنو عمه لآبيه وأمه أولى من بنى عمه لآبيه لانهم أقرب الى الميت بأم **﴿**قلت **﴿**أرأيت رجلاً هلك وترك ابناً وأباً ومولى لمن ولأه هؤلاء المولى ولبن ميراثهم اذا ماتوا **﴿**قال **﴿**سئل مالك عن رجل هلك وترك مولى فهلك المولى وترك أباً مولاه وترك ابنه فقال الميراث لابنه وليس لآبيه منه شيء **﴿**قال مالك **﴿**ولأه هؤلاء لولده الذي كور دون والده وكذلك لو لم يكن له ولد لصبيه ولكن له ولد ذكور ووالد فان ولأه مواله لولد ولده الذي كور دون والده لا يرث الوالد من ولأه المولى مع

الولد ولا مع ولد الولد اذا كانوا ذكورا قليلا ولا كثيرا عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان مات وترك أخاه وجده وترك موالى (قال) قال مالك الاخ أحق بولاء الموالى من الجد (قال مالك) وبنو الاخ وبنو بني الاخ أحق بولاء الموالى من الجد (قال) ولو أن رجلين أعتقا عبدا بينهما فأت أحدهما وترك عصبة وبنين ثم مات المولى المتفق وترك أحد مولييه وعصبة الآخر وولده (قال مالك) للميراث بين المولى الباقي وبين ورثة الميت المذكور ﴿قلت﴾ أرايت رجلا مات وترك موالى وترك ابن ابن وترك أخا لمن الولاء في قول مالك (قال) ليس للاخوة من الولاء مع ولد الولد المذكور شيء عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت رجلا أعتق عبدا له ثم مات وترك ولدين له فأت الولدان جميعا وترك أحدهما ابنا واحدا وترك الآخر أربعة أولاد ذكرور كيف الولاء بينهم في قول مالك (قال) الولاء بينهم عند مالك أخماس لكل واحد منهم خمس الميراث اذا مات المولى لانهم في القعدد والقراية من الميت سواء ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن أبيه أن العاصي بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة اثنا لام وأب ورجل لعله فهلك أحد الابنين اللذين هما لام وأب وترك مالا وموالى فورثه أخوه لأمه وأبيه ورث ماله وولاء مولييه ثم هلك الذي ورث المال والموالى وترك ابنة وأخاه لأبيه فقال ابنة قد أحرزت ما كان أبي أحرزه من المال وولاء الموالى وقال أخوه ليس كذلك انما أحرزت المال فأما ولاء الموالى فلا أرايت لو هلك أخي اليوم ألت أرثه أنا فاختصما الى عثمان بن عفان قضى لأخيه بولاء الموالى ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال الولاء للاخ دون الجد قال عبد الجبار وقال ذلك ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال مالك وبنو الاخ أولى بولاء الموالى من الجد ﴿ابن وهب﴾ عن غرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى هل ترث المرأة ولاء موالى زوجها فقال لا ثم سئل هل يرث الرجل ولاء موالى امرأته فقال لا (قال بكير) وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة

(قال بكير) وسمعت سليمان بن يسار واستفتى هل يرث الرجل من ولاء. وإلى أخيه لأمه شيئاً فقال لا (ابن وهب) وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة (وقال) سليمان بن يسار وإن لم يترك أحداً من الناس إلا أخاه لأمه لم يرثه وإن لم يترك غيره

— في ميراث النساء في الولاء —

(قلت) رأيت رجلاً مات وترك ابن ابن وابنته لصلبه وترك موالى (قال) الولاء لابن الابن وليس لابنته من الولاء ثم (قلت) وكذلك لو ترك الميـت بنات وعصبة وترك موالى كان ولاؤهم للعصبة دون النساء في قول مالك قال نعم (قلت) ولا يرث البنات من ولاء موالى الآباء شيئاً ولا من ولاء موالى الأموات شيئاً ولا من ولاء موالى أخوتهن ولا من ولاء موالى أمهاتهن شيئاً في قول مالك (قال) نعم وإن مات موالى من ذكرت ولم يدع الموالى من الورثة إلا من ذكرت من قرابة مواليتهم من النساء كان مارك هؤلاء الموالى لبيت المال عند مالك ولا يرث النساء من الولاء شيئاً عند مالك إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن وقد وصفت لك هذا (قلت) رأيت موالى النعمة أم أولى ميراث الميـت من عمة الميـت وخالته في قول مالك (قال) نعم والعمة وإخالة لا يرثان عند مالك قليلاً ولا كثيراً إذا لم يترك الميـت غيرها ويكون مارك للعصبة (قال ابن وهب) وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يرث موالى عمر دون بنات عمر (قال ابن وهب) وأخبرني أشهل بن حاتم عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال مات مولى لعمر بن الخطاب فسأل ابن عمر زيد بن ثابت فقال أعطى بنات عمر شيئاً فقال ما أرى لمن شيئاً وإن شئت أعطيتهم (قال ابن وهب) وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن النساء لا يرثن الولاء إلا أن تمتق امرأة شيئاً فترثه

في ميراث النساء ولأء من أعتقن أو أعتق من أعتقن

﴿قال﴾ وقال مالك لا ترث النساء من الولاء شيئا إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن أو ولد من أعتقن من ولد الذكور ذكراً كان ولد هذا الذكور أو أنثى ﴿قلت﴾ فلو أعتقت امرأة أمها ثم أنها تزوجت زوجاً فولدت منه أولاداً فلا عنها وانتهى من ولدها أي يكون ميراث هذا الولد للمرأة التي أعتقت أمة في قول مالك (قال) نعم ولو ولدت من الزنا كان بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة اشترت أباهما فأعتقته ثم مات الأب عن مال ولا وارث له غير هذه البنت أي يكون جميع المال لها في قول مالك (قال) قال مالك نعم لها جميع المال نصفه بالنسب ونصفه بالولاء ﴿قلت﴾ أرايت أن اشترى الأب بعد ما أعتقته البنت ابناً له فمات الأب وترك مالا وترك ابنته وابنته (قال) الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ﴿قلت﴾ فإن مات الابن بعد ذلك (قال) للآخر النصف بالنسب والنصف بالولاء لأن الابن مولى أبيه والأب مولى لها وهي ترث بالولاء من أعتقت أو أعتق من أعتقت وهذا قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وغير واحد من التابعين من أهل العلم أنه لا يرث من النساء إلا من كاتبن أو أعتقن أو أعتق من أعتقن وقاله الشعبي وقال إبراهيم النخعي إلا من أعتقن وقال عمر ابن عبد العزيز إلا من أعتقت أو كاتبت فسقط منها أو أعتق من أعتقت ﴿ابن وهب﴾ عن عيسى بن يونس عن اسماعيل عن الشعبي أن مولى لآبنة حمزة بن عبد المطلب مات وله ابن قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه على ابنته وابنة حمزة بن عبد المطلب نصفين ﴿قلت﴾ أرايت مولى المرأة على من جريرته في قول مالك (قال) على قومها ﴿قلت﴾ والميراث لولدها الذكور والمقل على قومها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت امرأة ماتت وتركت موالى وتركت ابناً فمات ابنتها وترك أولاداً ذكوراً (قال) قال مالك ميراث الموالى لولدها وولد ولدها الذكور والمقل على عصبتها فإن انقطع ولدها الذكور رجع الميراث إلى عصبتها الذين هم أقدم بها يوم يموت الموالى

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرأة اذا ماتت وترك مولى وترك اباً وابناً فأت المولى (قال) قال مالك ميراث المولى للولد دون الوالد قال بنزلة ما وصفت لك في موالى الاب اذا مات الاب وترك ابناً وابناً فوالى الام هاهنا وموالى الاب سواء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن امرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وترك ولداً ذكر أو أنثى مات ولدها هذا وترك أخاه لا يه ثم مات المولى لمن ميراثه (قال) لمصبة المرأة التى أعتقته ﴿ قلت ﴾ ولا يرث ولاء هذا المولى أخوه ولدها لا يه في قول مالك (قال) نعم لا يرث عند مالك ﴿ قال سجنون ﴾ وقد كتبت آثار هذا قبل هذا الموضوع

﴿ في ميراث النساء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت النساء هل تكون الا اذا كانت أختاً وأماً وجداً وزوجاً (قال) نعم لا تكون الا كذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كانت أم وزوج وأختان وجد (قال) هذه لا تكون غراء في قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الام اذا أخذت السدس وأخذ الزوج النصف وأخذ الجد السدس فانه يبقى هاهنا للاخوات السدس فاذا بقي من المال شئ فأتنا للاخوات مابقي ولا تكون غراء وانما الغراء اذا بقيت الاخت وليس في المال فضل فيربي لها بالنصف لان الفريضة اذا كانت أختاً وأماً وزوجاً وجداً كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس فبقيت الاخت وليس في المال فضل فيربي لها بالنصف وفي المسئلة الاخرى فضل للاختين فلذا كان في المال فضل فأتنا للاخوات مابقي ولا يربي لها بشئ غير السدس وهذا قول مالك

﴿ في الموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت كل من التقي هو وعصبته الى جد جاهلي أيتوارثان بذلك أم لا (قال) قال مالك في كل بلاد افتتحت غنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام ثم أسلم أهل تلك الدار انهم يتوارثون بأنسابهم التى كانت في الجاهلية وهم على أنسابهم التى كانوا عليها يريد بذلك كما كانت العرب حين أسلمت وأما كل قوم

تحمّلوا فان كان لهم عدد وكثرة فأنهم يتوارثون مثل الحصص فيفتح وما يشبه ذلك وان كانوا قوما لا عدد لهم فلا يتوارثون بذلك الا أن تقوم بينة عادلة على الاصل مثل الاسارى من المسلمين يگونون عندهم فيخرجون فيشهدون لهم فأنهم يتوارثون ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك من العرب من قيس يعلم أنه من أنفسهم وليس له وارث ولا يعلم من عصبته من قيس ذية أو من هو من سليم ولا يعلم من عصبته من سليم لمن تحمل ميراثه (فقال) قال مالك في هذه المسئلة انه لا يورث بهذا ولا يورث حتى يعلم من عصبته الذين يرثونه ﴿قلت﴾ فان كانت عصبته الذين يرثونه انما يلتقون معه الى جد جاهلي بعد عشرة آباء أو عشرين أباً يرثونه في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك يعرف وكان عصبته هؤلاء الذين يلتقون معه الى ذلك الاب قوما يحصون ويعرفون ﴿قلت﴾ فاذا ورثت هذا الذي يلتقى مع هذا الميت الى أب جاهلي فلم لا تورث سليبا كلها من الميت وأنت قد علمت أن هذا الميت يلتقى هو وكل من ولد من ولد سليم الى سليم (قال) لان سليبا لا تحصى فلمن تجعله منهم وكيف تقسمه بينهم أرايت ان أذاك سليبي فقال اعطنى حق من هذا المال كم تعطيه منه فهذا لا يستقيم (قال) وقال مالك لا يورث أحد الا يقين والذي ذكرت لك من عصبة ذلك الرجل هم قوم يعرفون ويعرف حق كل واحد منهم ﴿مالك﴾ عن الثقة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أبى أن يورث أحداً من الاعاجم الا أحداً ولد في العرب ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير ويزيد بن عياض عن بكير بن عبد الله عن ابن المسيب عن عمر مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو بن عثمان بن عفان وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله (قال يونس) قال ابن شهاب وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضيا بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن سليمان بن بلال ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال أدركت الصالحين يذكرون أن في السنة أن ولادة الاعاجم من ولد في أرض الشرك ثم يحمل أن لا يتوارثون

﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح مثل ذلك
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال أرى أن كل
 امرأة جاءت حاملا فاته وارث لها موروث لها وأرى أن كل من قذف بها فهو
 مفتر وان جاءت بسلام مفصول وادعت أنه ولدها فاته غير ملحق بها في ميراث
 ولا مجلود من اقترى عليه بأمه ﴿قال ابن وهب﴾ عن مالك في مثل رواية ابن القاسم
 عن مالك في أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فشهد بعضهم لبعض أنهم
 يتوارثون بذلك

﴿ في الميراث بالشك ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا معه امرأته وابنه وأخ لامرأته فماتت المرأة وابنه
 فاختلف الاخ والزوج في ميراث المرأة فقال الزوج ماتت المرأة أولا وقال الاخ بل
 مات الابن أولا ثم ماتت أختي بعد ذلك (قال) لا ينظر الى من هلك منهم ممن لم
 يعرف هلا كه قبل صاحبه ولا يورث الموق بعضهم من بعض اذا لم يعرف من مات
 منهم أولا ولكن يرثهم ورثتهم الاحياء عند مالك (قال مالك) فانما يرث كل واحد
 منهما ورثته من الاحياء وانما ترث المرأة ورثتها من الاحياء ولا ترث المرأة الابن ولا
 يرث الابن المرأة ﴿قال﴾ وقال مالك لا يرث أحد أحدا الا بيقين ﴿قلت﴾ أرايت
 لو أن أمة تحت رجل حر مات عنها زوجها فقالت الامة أعفتني مولاي قبل أن
 يموت زوجي وقال المولى صدقت أنا قد أعفتها قبل أن يموت زوجها وقالت الورثة
 بل أعفك بعد موته (قال) أرى أنه لا ميراث لها لان مالك قال لا يورث بالشك
 ولا يورث أحد الا بيقين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة أعتقت رجلا فماتت ومات
 المولى ولا يدري أيهما مات أولا ولم يدع وارثا غيرهما (قال) لا ترثه مولاه في قول
 مالك ويكون ميراثه لأقرب الناس من مولاه الذكور ﴿قلت﴾ وهو هكذا في
 الموارث في الآباء اذا مات الرجل وابنه لا يدري أيهما مات أولا فاته لا يرث
 واحد منهما صاحبه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرث كل واحد منهما ورثته

من الاحياء في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لا يورث أحد بالشك ﴿قلت﴾ ولا يرث المولى الاسفل المولى الاعلى في قول مالك (قال) نعم لا يرثه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر بن حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب امرأة عمر بن الخطاب وابنها زيد بن عمر بن الخطاب هلكا في ساعة واحدة فلم يدر أيهما هلك قبل صاحبه فلم يتوارثا ﴿قال مالك﴾ سمعت ربيعة وغيره ممن أدركت من العلماء يقولون لم يتوارث من قتل يوم الجمل وأهل الحرة وأهل صفين وأهل قديد فلم يورث بعضهم من بعض لانهم لم يدر من قتل منهم قتل صاحبه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر أن أبا الزناد حدثه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بالمرأى في القوم يموتون جميعا لا يدرى أيهم مات قبل أن ورث الاقرب الا اقرب الاحياء منهم من الاموات ولا تورث الاموات من الاموات ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن عمر بن عبد العزيز مثله (وقال) ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وقد بلغني أن علي بن أبي طالب قضي بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري أن أبا الزناد حدثه قال قسمت موارث أصحاب الحرة فورث الاحياء من الاموات ولم يورث الاموات من الاموات

❦ في الدعوى في الموارث ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا هلك وترك ابنين أحدهما مسلم والاخر نصراني فادعى المسلم أن أباه مات مسلما وقال النصراني بل مات أبي نصرانيا القول قول من وكيف أن أقاما جميعا البينة على دعواهما وتكافأت البينتان (قال) كل مال لا يعرف لمن هو يدعيه رجلان فانه بينهما فأرى هذا كذلك اذا كانت بينة المسلم والنصراني مسلمين ﴿قلت﴾ أو ليس هذا قد أقام البينة أن والده مات مسلما وصلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين فكيف لا تجعل الميراث لهذا المسلم (قال) ليست الصلاة شهادة فأما المال فأقسمه بينهما (قال) وأما اذا لم يكن لهما بينة وعرف الناس أن أباه كان نصرانيا فهو على

النصرانية حتى يقيم المسلم اليئنة أنه مات على الاسلام لأنه مدع ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب وغيره إلا أن يقيم جميعا اليئنة كما ذكرت لك وتكافت البيئتان فهو للمسلم

﴿في الشهادة في الموارث﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهد قوم على رجل ميت أن فلانا ابنه وهو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره أ يقضى له بالمال في قول مالك أم لا يقضى له بالمال حتى يشهدوا على البنات أنه لا وارث له غيره ﴿قال﴾ اذا شهدوا أنه ابنه لا يعلمون له وارثا غيره قضى له بالمال ﴿قال﴾ وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقت اليئنة على رجل مات أنه مولاي أعتقته وأنهم لا يعلمون له وارثا غيري أيدفع السلطان الى ميراثه ﴿قال﴾ نعم ﴿قلت﴾ ولا يأخذ مني كفيلا ﴿قال﴾ بلغني عنه أنه قال لا يأخذ منه كفيلا ﴿قلت﴾ فان جاء بعد ذلك رجل آخر فأقام اليئنة أنه أعتقه وأنه مولاه لا يعلمون له وارثا غيره أينظر له في حجته أم لا ﴿قال﴾ نعم ينظر له في حجته وينظر له في عدالة بيئته وعدالة بيئته الذي أخذ المال فيكون المال لأعدل البيئتين ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقت اليئنة أن هذه الدار دار أبي وقد ترك أبي وورثه سواي أيمكنني مالك من الخصومة في الدار في حظي وحظ غيري حتى أحياه لهم ﴿قال﴾ لا أعرف قول مالك ولكني أرى أن يمكنه من الخصومة فان استحق حقاً لم يقض له إلا بحقه ولم يقض للنيب بشئ لهم يقرون لهذا المحكوم عليه بأمر جهله هذا المدعى ولله ان قضيت لهم به ثم هلكوا قبل أن يعلموا ذلك فيقروا أو ينكروا وقد جرت فيه الموارث وقضى فيه الدين بأمر لم يكن يعرفون أنه لهم فلا أرى ذلك ولا يقضى له إلا بحقه حتى يعلموا فينكروا أو يقروا فان أقروا كان قضاء القاضي لهم قضاءً وان قضى عليهم أمكنهم من حجة ان كانت لهم غير ما أتى به شريكهم ﴿وقال أشهب﴾ بل انزع الحق كله فأعط هذا حقه وأوقف حقوق النيب وكذلك كتب مالك الى ابن غانم قاضي القيروان ﴿قال سحنون﴾ ورواه ابن نافع أيضا

﴿ في ميراث ولد الملاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ابن الملاعة اذا مات وترك موالى أعنتهم فإذا ترى في مواليه وهل ترث الام من ميراث موالى ابنها الذى لا عنت به شيئاً فى قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فهل يرث اخواله ولاء مواليه فى قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فن يرثهم (قال) ولده أو ولد ولده أو موالى أمه لانهم عصيته ﴿ قلت ﴾ فان كانت أمه من العرب (قال) فولده الذكور أو ولد ولده الذكور فان لم يكن أحد من هؤلاء فجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ أ رأيت هذا القول عصبة ابن الملاعة عصبة أمه (قال) انما قال مالك اذا كانت أمه من الموالى فهلك ابن الملاعة عن مال ولم يدع إلا أمه فان لامه الثلث ولموالها مابقى ولا يرثه جده لامه ولا خال ولا ابن خال وان كان له أخ لامه فله السدس فان كانوا أكثر من ذلك فلهم الثلث حظ الذكر فى ذلك مثل حظ الانثى لقول الله تبارك وتعالى فهم شركاء فى الثلث وللأم مع الاخوين السدس ومع الواحد الثلث وان كانت من العرب فللأم الثلث ولا يرثه خاله ولا جده لامه ومابقى فليس للمال اذا لم يكن له ولد يحرز ميراثه فان كان له ولد ذكور فلامه السدس ومابقى فولده الذكور وكذلك ان ترك ولد ولد ذكوراً فان ترك أخاه لامه فليس له من ولاء الموالى قليل ولا كثير فعنى هذا القول عصبة ابن الملاعة عصبة أمه انما هو اذا كانت من الموالى فوالها عصيته وان مات عن مال ولا وارث له غير موالى أمه ورثوه وكذلك قال مالك اذا لم يكن ثم من يرثه غيرهم فان جميع المال لهم ألا ترى أن ابن الحر اذا كان زوجاً عبداً أن ولاء ولدها لموالها الذين أنعموا عليها وعلى ابنها فكذلك ابن الملاعة فهذا القول يستدل ان عصيته انما هم موالى أمه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال عمرو ابن الزبير وسليمان بن يسار مثل قول مالك اذا كانت أمه مولاة أو عربية وكذلك ولد الزنا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنى محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عطاء بن أبى رباح وابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن والحسن بنحو ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنى يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال فى ولد الزنا مثل قول عمرو وسليمان

ابن يسار سواء ﴿ قال سخزون ﴾ وهو قول مالك أيضاً وهو مثل ابن الملاعة اذا كانت أمه عرية أو مولاة (قال ابن وهب) وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة بن دعامة عن خلاص أن علياً وزيد بن ثابت قالوا في ولد الملاعة العربية لأمه الثلث وبقيته في بيت مال المسلمين ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن سعيد بن أبي أيوب أنه بلغه عن الحسن في ولد الملاعة مثل قول عروة وسليمان بن يسار سواء

﴿ في ميراث المرتد ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرتد اذا لحق بدار الحرب أ يقسم ميراثه في قول مالك (قال) قال مالك يوقف ميراثه أبداً حتى يعلم أنه مات فان رجع الى الاسلام كان أولى بماله وان مات على ارتداده كان ماله ذلك لجميع المسلمين ولا يكون لورثته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبداً له ثم ارتد السيد الذي أعتق العبد فمات العبد المعتق عن مال وللمرتد ورثة أحرار مسلمون لمن يكون هذا الميراث الذي تركه هذا العبد المعتق (قال) لورثة المرتد لانهم موالي هذا المعتق ولان ولاءه قد كان ثبت للمرتد يوم أعتقه ﴿ قلت ﴾ فان أسلم المرتد بعد موت مولاة أ يكون له ميراثه (قال) لا لان الميراث قد ثبت لأقرب الناس من المرتد يوم مات المولى ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك في المرتد اذا مات أنه لا يرثه ورثته المسلمون ولا النصاري وكذلك اذا مات بعض ورثته فانه لا يرثهم هو أيضاً وان أسلم بعد ذلك لم يرثهم لانه انما ينظر في هذا الى الميراث يوم وقع فيجب لاهله يوم يموت الميت ﴿ قلت ﴾ ولده كان أو غير ولده هم في ذلك سواء (قال) نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المسلم يأخذه العدو فيرتد عن الاسلام عندهم انه لا يقسم ميراثه حتى يعلم موته (قال مالك) وان علم أنه انما ارتد طائفاً غير مكره فان امرأته تين منه وان ارتد ولا يعلم أطاهاً أو مكرهاً فان امرأته تين منه وان علم أنه ارتد مكرهاً فان امرأته لا تين منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عقبة بن نافع عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في اليهودي والنصراني يموت أحدهما وله ولد على دينه فيسلم ولده بعد موته وقبل أن يقسم ماله أو المسلم يموت وله أولاد مسلمون فيتنصرون بعد موت أبيهم

وقبل أن يقسم ماله (قال) أما اليهودى والنصراني فإن الميراث لولده وذلك لأنهم وقع ميراثهم حين مات أبوه فلم يخرجهم منه الاسلام اذا أسلموا بعد ثبوت الميراث لهم وأما المسلم الذى نصر ولده بعده وقبل أنه يقسم ماله فإنه تضرب أعناق ولده الذين نصروا ان كانوا قد بلغوا المعاتبة والحلم من الرجال والحيض من النساء ويجعل ميراثهم من أبيهم في بيت مال المسلمين وذلك لأنه وقع ميراثهم من أبيهم في كتاب الله وهم مسلمون ثم نصروا بعد ان وقع الميراث لهم من أبيهم وأحرزوه فليس لاحد أن يرث ماورثوا اذا قتلوا على النصرانية بعد الاسلام مسلما ولا كافرا (ابن مهدي) عن عباد بن كثير عن أبي اسحاق الممداني عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال ميراث المرتد عن الاسلام في بيت مال المسلمين

❦ في ميراث أهل الملل ❦

❦ قلت ❦ أرايت أهل الملل من أهل الكفر هل يتوارثون في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يتوارثوا وقد سمعت عن غير واحد أنهم لا يتوارثون (قال ابن وهب) وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة بن دعامة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا يتوارث أهل ملتين شيئا

❦ في تظالم أهل الذمة في موارثهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت أهل الذمة اذا تظالموا في موارثهم بينهم هل رددهم عن ظلمهم في قول مالك (قال) لا يعرض لهم ❦ قلت ❦ وتحكم بينهم بحكم أهل الاسلام (قال) اذا رضوا بذلك حكمت بينهم بحكم أهل الاسلام ❦ قلت ❦ فان قالوا لك فان موارثنا القسم فيها خلاف قسم موارث أهل الاسلام وقد ظلم بعضنا بعضا فامنع من ظلمنا من الظلم واحكم بيننا بحكم أهل ديننا واقسم موارثنا بيننا على قسم أهل ديننا (قال) لا يعرض لهم ولا يقسم بينهم ولكن ان رضوا أن يحكم بينهم بحكم

المسلمين حكم بينهم بحكم المسلمين فان أبوا ذلك لم يحكم بينهم ورجعوا الى أهل دينهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك لا يحكم بينهم في موارثهم الا أن يرضوا بذلك فان رضوا بذلك حكم بينهم بحكم الاسلام اذا كانوا نصارى كلهم وان كانوا مسلمين ونصارى لم يردوا الى حكم النصارى وحكم بينهم بحكم دينهم ولم ينقلوا عن موارثهم ولا أردهم الى أهل دينهم ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة ابن شريح أن محمد بن عبد الرحمن القرشي حدثه أن اسماعيل بن أبي حكيم كاتب عمر بن عبد العزيز أخبره أن ناسا من المسلمين ونصارى من أهل الشام جاؤا عمر بن عبد العزيز في ميراث بينهم قسم بينهم على فرائض الاسلام وكتب الى عامل بلادهم اذا جاؤك فاقسم بينهم على فرائض الاسلام فان أبوا فردهم الى أهل دينهم

﴿ في موارث العبيد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا ارتد أو المكاتب فقتل على ردة لمن ماله في قول مالك (قال) سمعت مالك يقول في العبد النصراني يموت عن مال ان سيده أحق بماله فكذلك المرتد والمكاتب ان سيده أحق بماله اذا قتل على ردة وليس هذا بمنزلة الورثة انما مال العبد اذا قتل مال لسيده ﴿قال﴾ وقال مالك من ورث مالا من عبد له نصراني ثمن خمر أو خنازير فلا بأس بذلك (قال) وان ورث خمر أو خنازير أهرق الخمر وصرح الخنازير ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن رجل من أهل المدينة أن غلاما نصرانيا لعبد الله بن عمر توفي وكان يبيع الخمر ويعمل بالربا فقبل لعبد الله ذلك فقال قد أجل الله لي ميراثه وليس الذي عمل به في دينه بالذي يحرم على ميراثه وقال ابن شهاب لا بأس بذلك

﴿ في ميراث المسلم والنصراني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان مات رجل من المسلمين وبمض ورثته نصارى فأسلموا قبل أن يقسم الميراث أو كان جميع ورثته نصارى فأسلموا بعد موته قبل أن يقسم ماله

(قال) قال مالك انما يجب الميراث لمن كان مسلما يوم مات ومن أسلم بعد موته فلا حق له في الميراث (قال) قليل لملك فان مات نصراني وورثته نصاري فأسلموا قبل أن يقسم ماله علام يقسمون أعلى وراثته الاسلام أم على وراثته النصاري (قال) بل على وراثته النصاري التي وجبت لهم يوم مات صاحبهم وانما سألنا مالكا للحديث الذي جاء انما دارقسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وانما دار أدركها الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال مالك) وانما هذا الحديث لغير أهل الكتاب من المجوس والفرج وغير ذلك وأما النصاري فعم على موارثهم ولا ينقل الاسلام موارثهم التي كانوا عليها (قال سحنون) قال ابن نافع وغيره من كبار أهل المدينة هذا لأهل الكفر كلهم أهل الكتاب وغيرهم (قال ابن شهاب) بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام

في الاقرار بوارث

(قلت) رأيت ان هلك رجل وترك ابنين فادعى احدهما أخا تحلف الاخ مع هذا الاخ الذي أقربها في قول مالك (قال) لا ولا تحلف في النسب مع شاهد واحد عند مالك (قلت) فما يكون لهذه الاخ (قال) يقسم ما في يدي هذا الاخ الذي أقربها على خمسة أسهم فيكون للذي أقربها أربعة وللجارية واحد لانه قد كان لها سهم من خمسة أسهم فاضيف ذلك فصار لها سهمان من عشرة أسهم فصار في يدي الاخ الذي أقربها سهم من حقها وفي يدي الاخ الذي جحد لها سهم من حقها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) رأيت ان هلك رجل وترك ابنين فأقر احدهما بزوج لانيه وأنكر الآخر (قال) يعطيا قدر نصيبها مما في يديه وذلك نصف الثمن (قلت) رأيت ان هلك امرأة وترك زوجها وأختا فأقر الزوج بأخ وأنكرته الاخ (قال) لا شيء على الزوج في اقراره عند مالك ولا شيء على الاخ التي أنكرت ولا يكون لهذا الاخ الذي أقربه الزوج قليل ولا كثير

﴿ في الشهادة على الولاء ولا يشهدون على المتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مات رجل فشهد رجلان أن هذا الميت مولى هذا الرجل لا يعلمون للميت وارثا غير مولاه هذا ولا يشهدون على عتقه اياه (قال) لا تجوز هذه الشهادة على الولاء حتى يشهدوا ان هذا الرجل أعتق الميت أو شهدوا على أنه أعتق أبا هذا الميت وأنهم لا يعلمون للميت وارثا غير هذا أو أقر الميت ان هذا مولاه أو شهدوا على شهادة أحد لان هذا مولاه فأما أن يقولوا هو مولاه ولا يشهدون على عتقه ولا على اقراره ولا على شهادة أحد فلا أرى ذلك شيئا ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال أشهب ان قدر على كشف الشهود لم أر أن يقضى للمشهود له بشئ أن يكشفوا عن شهادتهم فان لم يقدروا على ذلك من قبل موت الشهود رأيت مولاه وقضى له بالمال وغيره

﴿ تم كتاب الولاء والموارث بحمد الله وعونه ﴾
 (وصلى الله على محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم)

﴿ ويليهِ كتاب الصرف ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم .

﴿ كتاب الصرف ﴾

﴿ التأخير والنظرة في الصرف ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت حلياً مصوغاً ففقدت بعض ثمنه ولم أئخذ بمضه أنفست الصفقة كلها ويطل البيع بيننا (قال) نعم وهو عند مالك صرف ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن لرجل على مائة دينار فقلت بنى المائة الدينار التى لك على ألف درهم أدفعها اليك ففعل فدفت اليه تسعمائة ثم فارقت قبل أن أدفع اليه المائة الباقية (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ويرد الدراهم وتكون الدنانير عليه على حالها (قال مالك) ولو قبضها كلها كان ذلك جائزاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً له على ألف درهم من ثمن متاع الى أجل فلما حل الاجل بتمها طوقاً من ذهب فافترقنا قبل أن يقبض الطوق (قال) قال مالك لا خير في ذلك ويرد الطوق يأخذ دراهمه لانهما افترقا قبل أن يأخذ الطوق (قال مالك) والحل في هذا والدنانير والذهب سواء لان تبر الذهب والفضة بمنزلة الدنانير والدراهم في البيع لا يصلح في شئ من ذلك تأخير ولا نظرة الا أن يكون ذلك يداً بيد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان صرفت مائة دينار بأثنى درهم كل عشرين درهماً بدینار فقبضت ألف درهم ودفت خمسين ديناراً ثم افترقنا يبطل الصرف كله أم يجوز من ذلك حصه الدنانير النقود (قال) قال مالك يبطل ذلك كله ولا يجوز منه

حصه الخمسين النقد **قلت** أرأيت أن كنت قد دفعت اليه المائة دينار وقبضت
 منه الا لني الدرهم ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خمسين منها رديئة فردها أنتقض
 الصرف كله في قول مالك أم لا **قال** قال مالك لا ينتقض من الصرف الا حصه
 ما أصاب من الرديئة **قلت** فما فرق بين هذا حين أصاب خمسين رديئة جوزت
 الخمسين الجياد وبين الذي صرف فلم ينقد الا خمسين ثم اقترقا أبطل مالك هذا وأجازه
 اذا أصاب خمسين منها رديئة بعد النقْدَ أجاز منها الجياد وأبطل الرديئة **قال** لان الذي
 لم ينقد الا الخمسين وقت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كلها وقت
 الصفقة صحيحة ألا ترى أنه ان شاء قال أنا أقبل هذه الرديئة ولا أردّها فيكون ذلك
 له فهو لما أصابها رديئة انتقض من الصرف بحساب ما أصاب فيها رديئة **قال**
 سحنون **قلت** ألا ترى أن محرمة بن بكير ذكر عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب
 يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 خيبر لا تبيعوا الذهب بالورق الا هاء وهم **قال** سحنون **قلت** فاذا اقترقا من قبل تمام
 القبض كاتا قد فعلا خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أن عمر بن
 الخطاب قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره فكيف بمن تفارقه من حديث
 ابن وهب وان عبد الجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم ان الرجل اذا صرف
 دينارا بدرهم فوجد فيها شيئا لا خير فيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولا يبدل ذلك
 الدرهم وحده ألا ترى أنه لو لم يرد رده لكان على صرفه الاول ألا ترى أن ابن شهاب
 قد كان يجوز البذل اذا كان على غير شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنه
 دليل على أنهما اذا تقابضا واقترقا ثم أصاب رديئا أن ذلك ليس بما يبطل عقدهما ألا
 ترى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورقا فقال له اذهب بها
 فأردوا عليك فأنا أبده قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سعيد بن المسيب وريضة
 ويحيى بن سعيد قالوا لا ينبغي لهما أن يفترقا حتى يرا كل واحد منهما من صاحبه
قال ابن وهب **قلت** ان ابن لهيعة ذكر عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن حريث كان يقول

لو صرف رجل قبض صرفه كلة ثم شرط أن ما كان فيها ناقصا كان عليه بدله كان ذلك ربا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا عند رجل بعشرين درهما فقلت له أعطني عشرة دراهم وأعطني بالعشرة الأخرى عشرة أدرطال لم كل يوم رطل لم (قال) قال مالك لا خير في ذلك من قبل أنه اذا وقع مع الدراهم شيء بصرف هذا الدينار لم يجوز أن يتأخر شيء من ذلك وتأخيره في ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم فان كانت السلعة مع الدراهم يدايد فلا بأس به (قال مالك) ولو أن رجلا ابتاع من رجل سلعة الى أجل بنصف دينار يتقدمه النصف الدينار والسلعة الى أجل فلما وجب البيع بينهما ذهب به ليصرف ديناره ويتقدمه النصف فقال البائع عندي دراهم فادفع الى الدينار وأنا أورد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطا بينهما (قال) مالك لاخير فيه ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك (قال) لانه رآه صرفا وسلعة تأخرت السلعة لما كانت الى أجل فلا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت لا يجوز بيع وصرف في قول مالك قال بلي ﴿ قلت ﴾ فهذا بيع وصرف في المسئلة الاولى وقد جوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلعة مع الدراهم يدايد (قال) ألم أقل لك انما ذلك في الشيء اليسير في العشرة دراهم ونحوها يميزه فاذا كان ذلك كثيرا فاجتمع الصرف والبيع لم يميز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا فأخذت نصفه دراهم ونصفه فلوسا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فتقدمت بعض الدراهم أو كل الدراهم الا درهما واحدا ثم اقرقنا قبل أن أقدمه الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم يتقدمه جميع الدراهم وانما تجوز الصفقة في هذا عند مالك اذا كانت الذهب التي مع الثوب شيئا يسيرا لا يكون صرفا وأما اذا كانت الذهب كثيرة فلاخير فيها وان انتقد جميع الصفقة

حـ التأخير في صرف الفلوس حـ

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فاقترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لي مالك في الفلوس لاخير فيها نظرة

بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين
لكرهنها أن تباع بالذهب والورق نظرة ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت خاتم فضة
أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلس فافترقنا قبل أن نتحابض أيجوز هذا في قول مالك
(قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكا قال لا يجوز فلس بفلسين ولا تجوز
الفلس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة ﴿ابن وهب﴾ دن يونس بن يزيد عن
ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل
بأجل ولا عاجل بعاجل ولا يصلح بمض ذلك ببعض إلا الإهاء وهات ﴿ابن وهب﴾
قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما بكرها الفلوس بالفلوس بينهما فضل
أو نظرة وقالوا أنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرهم ﴿ابن وهب﴾ عن
الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قال
وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدنانير والدرهم إلا يدايسد
﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوسا
فلا تقارقه حتى تأخذها كلها

— في مناجزة الصرف —

﴿قلت﴾ أرأيت أن قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس يعني عشرين درهما بدينار
فقال نعم قد فعلت وقلت أنا أيضا قد فعلت فتصارفنا ثم التفت الى انسان الى جانبه
فقال أقرضني عشرين درهما والتفت أنا الى انسان آخر الى جاني فقلت أقرضني
دينارا ففعل فدفعت اليه الدينار ودفعت الى العشرين درهم أيجوز هذا أم لا (قال)
لا خير في هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أن نظرت الى دراهم بين يدي رجل فقلت بمنى
من دراهمك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قلت فواجبه
الصرف ثم التفت الى رجل أجنبي فقلت له أقرضني دينارا ففعل فدفعت اليه الدينار
وقبضت الدراهم منه أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا
عن الرجل يدفع الدينار الى الصراف يشتري به دراهم فيزنيه الصراف ويدخله تابوته

ويخرج دراهمه فيعطيه (قال) لا يمجني هذا وليترك الدينار على حاله حتى يخرج
 دراهمه فيزنها ثم يأخذ الدينار ويمطي الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه
 الدراهم كان ما استقرض شيئاً متصلاً قريباً بمنزلة النفقة يحلها من كره ولا يبعث
 رسولاً يأتيه بالذهب ولا يقوم الى موضع يزنها ويتأقذان في مجلس سوى المجلس
 الذي تصارفا فيه وانما يزنها مكانه ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لان مالكاً قال
 لو أن رجلاً لقي رجلاً في سوق فواجهه على درهم معه ثم سار معه الى الصيارفة
 لينقده قال مالك لا خير في ذلك (قيل له) فلو قال له ان معي درهم فقال له المبتاع
 اذهب بنا الى السوق حتى نزنهما ثم نراها وننظر الى وجوهها فان كانت جياداً أخذتها
 منك كذا وكذا درهما بدينار (قال) لا خير في هذا أيضاً ولكن يسير معه على
 غير موعد فان أعجبه شيء أخذه والا تركه (قلت) أكان مالك يكره للرجلين
 أن يتصارفا في مجلس ثم يقوموا فيزنا في مجلس آخر قال نعم (قال) وقال مالك ولو
 أن قوما حضروا ميراثاً فبيع فيه حتى فاشترى رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة
 ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير فيه ورأيت متقضاً انما يبيع الذهب والورق
 أن يأخذ ويمطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن حضور البيع (ابن
 وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبدالله
 ابن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير لا تبعوا الذهب
 بالذهب الا عينا بعين ولا الورق بالورق الا عينا بعين اني أخشى عليكم الرماء^(١) ولا
 تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهلم ولا الورق بالذهب الا هاء وهلم (قلت) أرايت لو
 أني صرفت من رجل ديناراً بعشرين درهما فلما قبضت الدينار منه قلت له أسلفني
 عشرين درهما فأسلفني فدفعها اليه صرف ديناراً (قال مالك) لا خير في هذا
 وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها وصار اليه ديناراً فلما هو رجل
 أخذ ديناراً في عشرين درهما ولا يجوز هذا وقد ذكره مالك ما هو أبعد من هذا ألا

رى أن مالكاً قال لو أن رجلاً بادل رجلاً دنائير تنقص خروبة خروبة بدنانير قائمة
 فراطله بها وزناً بوزن فلما فرغ أخذ وأعطى فأراد أحدهما أن يصطرف من صاحبه
 ديناراً مما أخذ منه (قال مالك) لا خير في هذا ولو أن رجلاً كان يسأل رجلاً ذهباً
 فأثاه بها فقضاء فردها إليه مكانه في طعام إلى أجل (قال مالك) لا يجزئني هذا وهو
 عندي مثل الصرف (قال مالك) أو يكون للرجل على الرجل الدنانير فيسلمها إليه في طعام
 إلى أجل بشرط أن يقضيه إياها فلما قبض ذهبه ووجب البيع بينهما قال هذه قضاء
 من ذهبك التي تسألني (قال مالك) لا خير في ذلك وهذا كله عندي وجه واحد
 أكره ذلك بمحدثاته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم إلى أجل فلما حلت
 بمتها من رجل بدنانير قدماً أيصلح ذلك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك إلا أن
 يأخذ الدنانير ويتقدمه الذي عليه الدين الدراهم مكانه يداييد لأن هذا صرف وإنما
 يجوز بيع الدين في قول مالك بالمروض قدماً فإذا وقعت الدنانير والدراهم حتى
 تصير صرفاً فلا يصلح حتى يكون يداييد ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن يحيى بن
 سعيد حدثهم قال أتني أكره أن أتى رجلاً عنده ذهب نواقص بذهب وازنة فأصرف
 منه بذهبي الوازنة دراهم ثم أصرف منه دراهمي التي أخذت منه بذهبه النواقص
 (قال) نافع مولى ابن عمر تلك المدالسة (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة إذا أردت أن
 تباع ذهباً نقصاً بوازنة فلم تجد من يرطلك فباع نقصك بوزن ثم اتبع بالوزن وازنة ولا
 يجعل ذلك من رجل واحد فإن ذلك ذهب بذهب وزيادة ألا ترى أنك قد رددت
 إليه ورقه وأخذت منه ذهباً وازنة بنقصك ﴿قلت﴾ أرايت إن صرفت ديناراً من
 رجل وكلنا في مجلس ثم جلسنا ساعة فنقدني ونقدته ولم نفتقر أيحوز هذا الصرف
 في قول مالك (قال) لا يجوز هذا الصرف في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ولا
 يصلح إذا صارفت الرجل إلا أن يأخذ ويمطى (قال مالك) ولا يصلح أن تدفع إليه
 الدينار فيخطه بدنانيره ثم يخرج الدراهم فيدفعها إليك ﴿قلت﴾ أرايت إن اشتريت
 سيفاً على كثير الفضة فصله تبع لفضته بعشرة دنائير فقبضته ثم بعته من إنسان إلى

جانبي ثم قدت الدنانير (قال) لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف حتى ينقصد ولا يصلح للمشتري أن يقبض السيف حتى يدفع الثمن فأما البيع اذا وقع بينهما في مسئلتك وكان نقده اياه مما مضى ولم أر أن ينقض ورايته جائزاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت سيفاً على نصله تبع لقصته بدنانير ثم ماقرقنا قبل أن أنقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعت السيف فلم يعلم بفسخ ذلك (قال) أرى أن يبع الثاني للسيف جائز وأرى للبائع الاول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه وانما كان هذا هكذا من قبل أن ربيعة ^(٢) كان يجوز اتخاذه ولان في نزعه مضرة ﴿قلت﴾ وحملت محل هذا البيوع الفاسدة (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحمله محل البيوع الفاسدة ونضمني قيمته ولا تجعل لي رده وان كان لم يخرج من يدي (قال) اذا لم يخرج من يدك فلا أجعله مثل البيع الفاسد وأرى لك أن ترده لان الفضة ليس فيها تغير أسواق وانما هي ما لم يخرج من يدك بمنزلة الدراهم فلك أن تردها ﴿قلت﴾ فان أصاب السيف عندي عيب انقطع أو انكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضه ﴿قال سمحون﴾ هذا من الربا وينقض فيه البياعات كلها حتى رد الى ربه الا أن يتلف البتة ويذهب فيكون على مشتريه قيمة الجفن والنصل ووزن ما فيه من الفضة وليس القول كما قال ابن القاسم ان عليه قيمته من الذهب واذا كانت حلية السيف الثلث فأدنى حتى تكون الحلية تباع ببيع السيف بالدنانير والدراهم نقداً والى أجل ولو استحققت حلية السيف في مثل ما نقصت فيه بيا ولا أرجعته بشئ من قبل أنه لا حصة له من الثمن كمال العبيد .

الحوالة في الصرف

﴿قلت﴾ أرأيت أن صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهما فدعيت اليه الدينار واشتريت من رجل سلعة بعشرين درهما فقلت للذي صرفت الدينار عنده ادفع اليه هذه العشرين الدرهم وذلك كله ما ﴿قال﴾ سألت مالكا عن الرجل يصرف عند

الرجل الصراف الدينار بمشرين درهما فيقتضى منه عشرة دراهم ويقول له ادفع
 العشرة الاخرى الى هذا الرجل (قال) مالك لا يعجبني حتى يقبضها هو منه ثم يدفعها
 الى من أحب فهذا مثل ذلك ألا ترى أنهما اقترقا قبل أن يتم قبضهما ﴿قلت﴾
 أرايت ان وكلت رجلا يصرف لى دينارا بدراهم فلما صرفه أتيته قبل أن يقبض فقال
 لى اقبض الدراهم من هذا الرجل فقد صرفت لك ديناراك عنده وقام فذهب (فقال)
 لاخير في هذا لان مالكما قال لا يصلح أن يصرف ثم يوكل من يقبض له ولكن
 يوكل من يصرف له فهذا انما يصرف الوكيل ليس رب الدنانير ثم وكل الوكيل رب
 الدنانير بأن يقبض الدراهم فلا يصلح ذلك (قال مالك) لا أحب للرجل أن يصرف
 ويوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له ﴿ابن وهب﴾ عن غرمة بن بكير
 عن أبيه قال سمعت ابن قسيط يقول واستفتى في رجل صرف دينارا ففضل له منه
 فضلة هل يتحول بفضله على آخر (قال) لا . من حديث ابن وهب (وقاله) عبد
 الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال بكير وقال أيما رجل صرف دينارا
 بدراهم فلا يتحول به

﴿ في رجل يصرف من رجل ديناه عليه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لى على رجل دراهم فقلت له صرفها لى بدنانير وجئتى بذلك
 (قال) مالك لاخير في ذلك ﴿قلت﴾ ولم كرهه (قال) لانه انما يفسخ دراهمه في
 دنانير يأخذها بها ليس ليس يدأيد فلاخير في ذلك لانه يتهم أن يكون انما ترك له
 الدراهم يوما أو يومين على أن يعطيه بها كذا وكذا دينارا ويكون أيضا تأخيرها الى
 أن يشتري له سلفاجر منقمة وكأنك أوجبت عليه في دراهمك دنانير حتى يعطاها
 فصار صرفا مستأخرا ولائك اذا قلت لرجل لك عليه طعام من شراء بعه لى وجئتى
 بالتمن ثم جاءك بالتمن دراهم والذي دفعت اليه دنانير في سلمة أو جاءك بدنانير والذي
 دفعت اليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير أخذت بها دراهم الى أجل أو دراهم

أخذت بها ديناً إلى أجل من الذي اشتريت منه الطعام فكان ذلك صرفاً متأخراً
وسيع الطعام قبل استيفائه وإن جاءك بدنانير أكثر من دينائك أو أقل أو دراهم
أكثر أو أقل من دراهمك كان رباً وسيع الطعام قبل استيفائه ﴿قلت﴾ أرايت لو
أن لرجل على ديناراً فأتيته ومعي عشرون درهما فقال لي أو قلت له أنصافني
هذه العشرين الدرهم بدینار تمطينيه ففعلت فلما قبض العشرين الدرهم قال انظر الدينار
الذي لي عليك فأقبضه من الدينار الذي وجب لك من صرف هذه العشرين الدرهم
التي قبضت منك (قال) لا بأس بذلك إذا تراضيا بذلك إنما هو رجل أخذ عشرين
درهما بدینار كان له عليه فلا بأس بذلك وما تكلمنا به قبل ذلك فهو لغو ﴿قلت﴾
فإن كان لصيرفي على دينار وقد حل فأتيته بعشرين درهما أصرفها عنده فصرفها عنده
بدینار فلما قبض الدراهم قال لي انظر الدينار الذي لي عليك فأجبته بهذا الدينار
الذي وجب لك من الصرف فقلت لا أفعل إنما أعطيتك دراهم على أن أخذ منك
ديناراً الساعة (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكن إذا تناكرنا رأيت أنه لا يجوز ولا
يحمل هزم الدراهم من ديناره ولكن يدفع إليه الدينار صرف دراهمه ثم يتبعه بدیناره
إلا أن يتراضيا كما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل عشرة دراهم أو
كان استقرض مني نصف دينار حرام ونصف الدينار عشرة دراهم فأتاني بدینار
فصرفه عندي ثم قضاني مكانه دراهمي التي لي عليه أو قال هذا الدينار فخذ مني نصفه
بدراهمك التي لك على ونصفه فأعطني به دراهم (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن أقرضني رجل دراهم أبيعها لي أن أشتري
منه بتلك الدراهم سلعة من السلع مكاني حنطة أو ثياباً في قول مالك (قال) نعم لا بأس
بذلك ﴿قلت﴾ فإن صرفت بتلك الدراهم التي أقرضني عنده ديناراً مكاني قبل أن
أبرح (قال) لا خير في أن تستقرض منه ورقاً فتجعلها مكانك في ورق ألا ترى أنك
رد ما استقرضت مكانك إليه فيما تأخذ منه فصررت أن كنت تسلفت ديناً
فاشتريت بها دراهم أنك أخذت دراهم بدنانير تكون عليك إلى أجل لأن الدنانير

التي استقرضت رددتها ﴿قلت﴾ فإن أسلفتني دراهم أيسلح لي أن أشتري منه بتلك
 الدراهم سلعة من السلع مكانى حنطة أو ثيابا (فقال) ان كان أسلفك اياها الى أجل
 واشتريت بها الحنطة يدا بيد فلا بأس بذلك وان كان أسلفك اياها حالة واشتريت
 بها منه حنطة يدا بيد أو الى أجل فلا بأس بذلك وان كان أسلفك اياها الى أجل
 واشتريت بها منه حنطة مكانك الى أجل فلا خير في ذلك وذلك الكالى، بالكالى
 لانك اذا رددت اليه دراهمه بأعيانها مكانك وصار له عليك دنانير الى أجل بطعام
 عليه الى أجل فصار ذلك ديناً بدين

﴿ في الرجل يدفع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لرجل على ألف درهم فدفعت اليه عروضاً بعد ما حل أجل
 دينه فقلت بع هذه العروض أو طعاماً فقلت له بع هذا الطعام فاستوف حقه (قال)
 قال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أن يكون الذي باعك بالالف الدرهم بما لا يجوز
 تسليفه في العروض التي أعطيته بينهما وليستوف حقه منها لما يدخل ذلك من التهمة
 في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضاً الى أجل بعروض مثلها من صنفها
 سلفاً فتصير العروض بالعروض من صنف واحد الى أجل الا أن يكون من صنف
 عرضة في صفته وجوده وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة عليه فيه لو
 احتبسه لنفسه ان كان أدنى وان كان مثلاً صار بمنزلة الاقالة ﴿قلت﴾ فلو أن لرجل
 على ألف درهم فدفعت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقه (قال) سألت مالكاً عن
 غير مرة فقال لا يجزى ذلك اذا دفع اليه دنانيره فقال له صرفها وخذ حقه منها ﴿قلت﴾
 ولم تكرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحتبس الدنانير لنفسه واستثقله وكرهه
 غير مرة لانه يكون مصرفاً لها من نفسه ﴿قلت﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم
 فدفعت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقه (قال) لا خير فيه وهذا مكروه

❦ في الرجل يصرف دنانير بدرهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانير ثم يشتري منه بتلك الدنانير دراهم سوى دراهمه وسوى عيونها (قال) ثم كان يكره ذلك ❦ قلت ❦ فإن جشته بعد يوم أو يومين فصرفها منه (قال) كان مالك يكره أن يصرفها منه أيضاً بعد يوم أو يومين ❦ قلت ❦ فإن كان أبعد من ذلك (قال) لا أدرى ما قوله ولا أرى أنا به بأساً إذا تطاول زمان ذلك وصبح أمرها فيه (قال) وقد بينا هذا في موضع الدنانير النقص بالوازنة

❦ الصرف من النصارى والعبيد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت عبداً إلى صيرفياً نصرانياً يجوز لي أن أصارفه (قال) نعم لا بأس بذلك عبدك وغيره من الناس سواء عند مالك وقد كره مالك أن يكون النصارى في أسواق المسلمين لعلمهم بالربا واستحلالهم له وأرى أن يقاموا من الأسواق

❦ في صرف الدراهم بالفلوس وفضة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت بدرهم نصفه فلوساً ونصفه فضة وزن نصف درهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض ❦ قلت ❦ فإن اشتريت بنصف درهم طعاماً ونصفه فضة كل ذلك نقداً أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فإن كان الثلثان فضة والثلث طعاماً أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ فإن كان الثلثان طعاماً والثلث فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز في قول مالك ❦ قلت ❦ لم كرهه مالك إذا كانت الفضة أكثر من الطعام وجوزها إذا كان الطعام أكثر من الفضة (قال) لأن الطعام إذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك وإنما يراد به الطعام وجعله مثل شراء سلعة وفضة بدرهم وجعل الفضة تبعاً للسلعة وإذا كانت الفضة أكثر من السلعة حمله مالك على ورق وسلعة بورق وجعل السلعة تبعاً للفضة فلا يصلح أن يكون فضة وطعام فضة وكذلك فسر لي

مالك ولما للناس في ذلك من الرقي بهم وقلة غناهم عنه لانها نفقات لا تكاد تقطع ألا ترى أنه لا يجوز لاحد دخول مكة إلا بالحرام وقد جوز لمن قاربها من الخطاين وغيرهم لكثرة ترددهم عليها وأبهم لاغنى بهم عن ادامة ذلك ولمنافع الناس بهم أن يدخلوها بغير احرام

﴿ في الرجل يقتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اغتصبت رجلا دنانير فلقيته بعد ذلك فقلت له هذه الدنانير التي غصبتك في بيتي فبيعنها بي بهذه الدراهم ففعل ودفعت اليه الدراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أراه جائزاً لانه كان ضامناً للدنانير حين غصبها فانما اشترى منه ديناً عليه فلا بأس بذلك وقوله الدنانير في بيتي وسكوته عنها سواء لانه قد غاب عليها وهي دين عليه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو غصبت من رجل جارية فانطلقت بها الى بعض البلدان فألقيتها فقلت له ان جارتك عندي في بلد كذا وكذا فبيعنها ففعل أيجوز هذا أم لا (قال) أراه جائزاً اذا وصفها لانه ضامن لما أصاب الجارية من عور أو شلل أو نقصان بدن بعد وجوب البيع منهما وقبل الوجوب لان ضمانها حين غصبها منه فلا بأس بأن يشتري جارية قد ضمن ما أصابها (قال) والدنانير عندي أوضح من الجارية وأبين

﴿ في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في بيته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استودعت رجلاً دراهم ثم لقيته بعد ذلك فصارتها والدراهم في بيته أيجوز ذلك أم لا في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استودعت رجلاً مائتي درهم ثم لقيته بعد ذلك فقلت له أعطني مائة درهم وأهضم عنك مائة درهم فأعطاني مائة درهم من غير المائتين والمائتان في بيته أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجزئني وانما يجوز ان أعطاه مثله عندي ألا ترى أنه لا يجوز صرفها فكيف يجوز البذل فيها وهي غير حاضرة ﴿ قلت ﴾ فان استودعت رجلاً دنانير أو دراهم أو حلياً مصوغاً

من الذهب والفضة فلقيني بعد ذلك فقال بعني الوديمة التي عندي وهي فضة بهذه
الدنانير أو هي ذهب بهذه الدراهم (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن تكون
الوديمة حاضرة لأن هذا ذهب بفضة ليس يدأ يد (قلت) فلو رهننت عند رجل
دنانير فلقيني بعد ذلك فقال لي الدنانير التي رهننتها في البيت فصارفنيها بدراهم
تأخذها مني (قال) قال لي مالك لا خير فيه (قلت) أ رأيت ان استودعت
رجلا دنانير فصرفها بدراهم ثم أتيت فأردت أن أجيز ماضع وآخذ الدراهم (قال)
ليس ذلك لك في قول مالك وإنما لك مثل دنانيرك لأن مالكا قال لو أن رجلا
استودع رجلا دنانير فاشترى المستودع بتلك الدنانير سلعة من السلع كانت السلعة
له وكان عليه مثل الدنانير التي أخذها (قلت) فان استودعت رجلا حنطة
فاشترى بها تمرآ ثم جئت فعلمت بما صنع فأجزت ما صنع وأردت أن آخذ التمر
(قال) ذلك جائز (قلت) ولا يكون هذا بيع الطعام بالطعام الى أجل (قال) لا لأن
مالك قال في كل من استودع طعاما أو سلعة فباعها المستودع بثمن فأراد رب
السلعة أن ييجز البيع ويقبض الثمن فذلك له وهذا مثل ذلك (قال) وقال لي مالك في
الطعام لو أن رجلا استودع رجلا طعاما فباعه المستودع (قال) هذا بالخيار ان أحب
أن يأخذ الثمن أخذه وان أحب أن يأخذ مثل طعامه أخذه لأنه لما تعدى على الحنطة
ضمنها فضررت بخيرآ في أخذك اياه بما ضمن لك أو أخذ ثمن حنطتك كان تمرآ أو
غير ذلك

❦ في الرجل يتاع الثوب بدينار الا درهما ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت سلعة بعينها بدينار الا درهما يجوز هذا في قول مالك
(قال) ان كان ذلك كله نقدا فلا بأس به عند مالك (قلت) فان كان الدينار نقداً
والسلعة نقداً والدرهم الى أجل (قال) لا يصلح ذلك عند مالك (قلت) فان كانت
السلعة الى أجل والدرهم الى أجل والدينار نقداً (قال) لا يصلح ذلك عند مالك
أيضاً (قلت) ❦ فان كانت السلعة والدرهم نقداً والدينار الى أجل (قال) لا يصلح

ذلك ﴿قلت﴾ لم ﴿قال﴾ لانه يدخله ذهب بفضة الى أجل ﴿قلت﴾ فان كان الدينار
نقدًا والدرهم نقدًا والسلمة مؤخرة ﴿قال﴾ لا يصلح ذلك عند مالك أيضًا (وروي)
أشهب أنه جائز في قول مالك لانه لم يرذبه الصرف فاذا كان الدرهم مع الدينار معجلًا
أو مؤخرًا فهو سواء (وذكر) ابن وهب عن مالك عن سالم في بيع صكوك الجار
بدينار الا درهما يعجل الدينار ويأخذ الدرهم والصك مؤخر يأخذ الدينار مع
الدرهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم لم كرهته ﴿قال﴾ لانه يدخله الفضة بالذهب الى أجل
﴿قلت﴾ ^(١) فان كان الدينار نقدًا والدرهم نقدًا والسلمة الى أجل ﴿قال﴾ لا يصلح
ذلك لانها صفقة واحدة ذهب بفضة وسلمة ولا يصلح أن تكون السلمة مؤخرة
والدرهم نقدًا ﴿قلت﴾ فان كانت السلمة نقدًا والدينار الى أجل والدرهم الى أجل
أيجوز ذلك أم لا ﴿قال﴾ ذلك جائز اذا كان أجل الدينار والدرهم واحدًا ﴿قلت﴾
فان كان اشترى سلمة بدينار الا درهمين فهو مثل الذي اشترى السلمة نقدًا بدينار
الا درهما في جميع ما سألتك عنه في قول مالك قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك
يقول الدرهم والدرهمان والشئ الخفيف ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك فأما الثلاثة
فلا أحبه ولا خير فيه عندي ﴿قلت﴾ فان اشتريت سلمة بدينار الا عشرة دراهم
﴿قال﴾ قال مالك لا خير فيه الى أجل ولا بدينار الا ستة دراهم ولا بدينار الا خمسة
دراهم الا أن يكون ذلك نقدًا ﴿قلت﴾ فان كان الدينار والعشرة دراهم أو الخمسة
أو الستة الى أجل واحد والسلمة نقدًا ﴿قال﴾ لا يصلح ذلك عند مالك ولا يحل
﴿قلت﴾ لم وقد جوزوه في الدرهم والدرهمين اذا كان الدينار والدرهم أو الدرهمان
الى أجل واحد ﴿قال﴾ لان الدرهم والدرهمين تأفه ولا غرر فيه ولا يقع فيه المخاطرة
وان الدينار الى ذلك الاجل أكثر من هذين الدرهمين لا شك فيه ﴿قال﴾ وما جوز
مالك الدرهم والدرهمين اذا استثناهما الا زحفا لانهما لا يكونان أكثر من الدينار
وللتأثر ﴿قال﴾ والعشرة دراهم لا يدرى لعلها اذا حل الاجل يفترق حل الدينار

(١) (قوله فان كان الدينار نقدًا الخ) مكرر مع بعض الصور السابقة فليحذر انه مصححه

ويحول الصرف الى ذلك الاجل فهذا مخاطرة وغرر فلذلك لم يجوز في الخمسة
والعشرة وهو في الدرهم والدرهمين اذا كان أجلها وأجل الدينار واحداً فليس ذلك
بخطر **ابن وهب** عن خالد بن محمد عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال في بيع
الثوب بدينار الاربعين والاربعين لا بأس به **ابن وهب** عن عبد الجبار عن
ربيعة أنه كان يقول في الرجل يبيع الثوب بدينار الا درهمين ويستأخر الثمن عليه
فكان ربيعة يقول لا بأس بهذا أن يأتي الرجل بالدينار يقضيه ثم يأخذ من البائع درهمين
ولا يراه صرفاً قال ربيعة وإن فيه لمعزاً وليس به بأس **قال الليث** قال ربيعة
في الرجل يشتري الثوب بدينار الا درهما أو ثلاثة قال ربيعة ما زال هذا من يبيع
الناس وأنه لا يكون الرد والثمن الا الى أجل واحد وإن فيه لما عزمكم من الصرف **قال**
الليث قال ربيعة وإن باع بدينار الا درهما ورقاً فدفعت الدينار وأخذ الثوب ولم يجد
عنده درهما قال هو مثل أن يأخذ الدرهم مع الدينار يخشى أن ينزل بمنزلة الصرف
قال ابن وهب قال الليث وقال يحيى بن سعيد إن أشبه بعمل الصالحين أن
لا يفارقه حتى يأخذ الدرهم ولا يكون في شيء من ذلك نظرة **ابن وهب** عن
طلحة بن أبي سعيد عن صخر بن أبي عليط حدثه أنه كان مع أبي سلمة بن عبد
الرحمن بن عوف فابتاع أبو سلمة ثوباً بدينار الا درهما فأعطاه أبو سلمة الدينار وقال
هلم الدرهم فقال ليس غندي الآن درهم حتى ترجع الى فالتى اليه أبو سلمة الثوب
وقبض الدينار منه وقال لا يبيع بيني وبينك **قال ابن وهب** قال الليث وكتب الى
يحيى بن سعيد يقول وسألت عن الرجل يشتري قمحاً أو غير ذلك بنصف دينار أو
ثلث فيدفع الى بائعه ديناراً ويأخذ فضله دراهم ويأخذ ما اشتري منه حتى يأتيه في
يوم آخر فيأخذه منه أو يشتري تلك السلعة بدرهمين أو ثلاثة فيدفع اليه ديناراً
وأخذ فضله من صرف الدينار دراهم وآخر السلعة حتى يلقاه فيها من يوم آخر **قال**
يحيى لم أزل أسمع أنه يكره أن يبتاع بمض الدينار شيئاً ويأخذ فضله ورقاً ويترك
ما ابتاع لأن ذلك يرى صرفاً **ابن وهب** عن ابن لهيعة عن عقيل عن القاسم بن

محمد وابن شهاب أنهما قالا إذا اشتريت من رجل بيا بمحض دينار ثم دفعت إليه الدينار ففضل لك عنده ثلث أو نصف فلا عليه أن يحمله لك أو أخره وإنما معناه إذا قبض السامة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وإذا قال له المشتري بعد ما يجب البيع ويثبت هذا دينار فيه ثلثك وأمسك ثلثي عندك وانتفع به أن ذلك لا بأس به إذا صح ذلك ولم يكن على شرط عند البيع ولا وأني ولا عادة ولا اضمار منهما ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يقدم البلد من البلدان ومعه الدراهم مثل أهل إفريقية يقدّمون من القسطنطينية ومعه الدراهم فيكون مع التاجر عشرة آلاف درهم أو أكثر ورقيق وأمتعة وقرضة فيقول الرجل قد ابتعت منك دراهمك وتترك ورققتك هذه بألني دينار نقداً واستوجب ذلك منه صفقة واحدة وينقده ﴿ قال مالك ﴾ لا خير في ذلك لا يكون مع الصرف بيع شيء من السلع ﴿ قال ﴾ قلت لمالك قال رجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار ﴿ قال ﴾ لا بأس بهذا ولم يرد مثل الآخر ﴿ قال ﴾ فرأيت مالكا يرى أن هذا تبع للدينار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي عن ربيعة وغيره من علماء المدينة ممن مذهبهم أنهم كانوا يكرهون ذلك ويقولون لا يكون صرف وبيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول لا يكون صرف وبيع ولا نكاح وبيع ولا شرك وبيع ولا قراض وبيع ولا مساقاة وبيع ولا جمل وبيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي أن غير واحد من علمائهم أو بعض علمائهم كانوا يقولون مثل قول مالك في هذا إلا في النكاح لم أحفظه عن ابن الدراوردي لا يكون صرف وبيع

— في الرجل يتابع السلعة بخمسة دنانير إلا درهما فيدفع —

﴿ بمضا ويحبس دينارا حتى يدفع إليه الدرهم ويأخذ الدينار ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يشتري السلعة بخمسة دنانير إلا درهما أو درهمين أو ثلاثة فيدفع إليه أربعة دنانير ويؤخر الدينار الباقي حتى يلقاه فيدفع إليه الدرهم أو الدرهمين أو الثلاثة ويأخذ الدينار ﴿ قال ﴾ قال مالك لا خير في ذلك ﴿ فقيل ﴾ لمالك فإن

دفع ديناراً واحداً وأخذ الدرهم وأخر الأربعة حتى يقضيه أياها (قال) لا خير فيه أيضاً وهو بمنزلة الأول (ف قيل) لملك فإن كانت خمسة دنانير لا خسباً أوروباً فقد الأربعة وأخر الدينار الباقي حتى يأتيه بخمس أو بربع ويدفع إليه الدينار (قال) لا بأس بهذا ليس هذا مثل الدرهم (ف قيل له) فإن دفع إليه ديناراً واحداً من الخمسة وأخذ خمسة وكانت الأربعة قبله (قال) لا بأس بذلك (قال ابن القاسم) لأن الدرهم عند مالك لما وقعت على السلمة صار للدرهم حصة من الذهب كلها فلذلك كره مالك أن يتقد بعض الذهب ويؤخر الدرهم أو يتقد الدرهم ويؤخر بعض الذهب (قال) وإن نقد الدرهم وأخر الذهب فلا خير في ذلك وإنما يجوز مالك الخمس والربع لأن ذلك إنما هو جزء من دينار واحد ليس للخمس والربع حصة من الدنانير كلها فلا بأس بأن يجعل الدنانير الصحيحة ويؤخر الدينار المكسر أو يقدم الدينار ويأخذ فضله دراهم ويؤخر الدنانير وهذا كله قول مالك (ف قلت) أرأيت إن اشتريت ثوباً بدينار إلا عشرة دراهم (قال) إن كانت الدراهم العشرة نقداً فلا بأس به وإن كانت إلى أجل فلا خير فيه لأنه يدخله بيع الذهب بالورق إلى أجل كأنه رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم بدينار فلا يصلح في ذلك أن يؤخر الدرهم وهذه مخاطرة لأنه لا يدري ما تبلغ العشرة الدراهم من الدينار (ف قلت) أرأيت إن بعت هذا الثوب بدينار لا تقبض حنطة أيجوز هذا البيع إن كان نقداً أو إلى أجل (قال) لا بأس بذلك لأنه كأنه باعه الثوب وقبض حنطة بدينار فلا بأس أن يكون ذلك الدينار نقداً أو إلى أجل (وأشهب) إلا أن يكون الثوب أو القفيز ليس عنده وقد باعها أياها بالنقد فلا يصلح ذلك لأنه يشترط أن يبيعه أياها بتقد أو إلى أجل فيكون ذلك من بيع ما ليس عنده وهو من وجه العينة المكروهة

❦ في الرجل يتاع الورق والمرض بالذهب ❦

(ف قلت) أرأيت إن أعطاه ذهباً فضة وسلمة مع القنصة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز إذا كانت الفضة قليلة فذلك جائز لأن الذهب بالفضة جائز واحد

بمشرة وكذلك اذا كانت مع الفضة الكثيرة سلمة من السلع يسيرة ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان مع الذهب سلمة من السلع أو كان مع الذهب والفضة مع كل واحد منهما سلمة من السلع (قال) أما الذهب بالفضة اذا كان مع الذهب العرض اليسير فلا بأس به يجوز من ذلك ما يجوز مع الفضة ويكره من ذلك ما يكره مع الفضة وان كان مع كل واحد منهما عرض وكان كل واحد منهما مع صاحبها تبعا فلا أرى به بأسا ولا يكون صرفا وبعا اذا كان تبعا وكانت يسيرة وكذلك اذا كان مع الذهب والورق مع كل واحد منهما عرض فان كان ذلك من الذهب والورق يسيرا أو كان العرضان يسيرين فلا أرى به بأسا فان كانت الذهب والورق والعرضان كثيرا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت دراهم وثوبا بدنانير فقلت للبائع أنقذك من الذهب حصة الدراهم وأجل حصة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح ذلك لأنه صرف وبيع لا يتأخر منه شيء ﴿قلت﴾ فان كان مع الثوب دراهم قليلة أقل من الدينار منقذ لا يكون أريد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أنقذك من دينار الذهب حصة هذه الدراهم وهي خمسة دراهم أو ستة وأؤخر قيمة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح هذا في قول مالك اذا وقعت الذهب والفضة مع سلمة ولو كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفا لم يصلح التأخير في ذلك في قول مالك ألا ترى أن الفضة عجلت مع العروض وقد صار لها حصة من جميع الذهب فلا يصلح ان يتأخر من الذهب شيء اذا قدمت الفضة

❦ في الصرف والبيع ❦

﴿قلت﴾ أجمع في قول مالك صرف وبيع في صفقة واحدة (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ فان كانت هذه السلمة معها دراهم قليلة لم يجوز أن أبيعها بدراهم لمكان تلك الدراهم القليلة قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن أبيعها بدنانير نسبتة في قول مالك لتلك الدراهم قلل نعم ﴿قلت﴾ ولم يره مالك صرفا اذا باع بالدنانير يدأ يسد (قال) نعم جوزه مالك واستحسنه اذا كانت دراهم قليلة مع السلع أن تباع بالذهب

يدأيد وبالعرض الى أجل ولا تباع بالورق يدأيد ولا الى أجل ﴿أشهب﴾
عن ابن لهيعة عن يحيى بن أبي أسيد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمر يا أبا
عبد الرحمن انما تجر في البحرين ولهم دراهم صغار فتشترى البيع هنالك فتعطى
الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصغار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ان
الدراهم الصغار لو وزنت كانت سواء فلما كثرت عليه أخذ يدي حتى دخل في
المسجد فقال ان هذا الذي ترون يريد أن أسر به كل الربا ﴿مالك﴾ عن محمد بن
عبد الله عن ابن أبي مريم أنه سأل ابن المسيب فقال أي رجل ابتاع الطعام فرجما ابتعت
منه دينار ونصف درهم فأعطني بالنصف درهم طعاما قال له سعيد بن المسيب لا
ولكن أعط أنت درهما وتخذ بقية طعاما (قال) قال مالك وانما كره له سعيد بن
المسيب أن يعطى دينارا ونصف درهم لان النصف درهم انما هو طعام فكره له
أن يعطى دينارا وطعاما بطعام (قال مالك) ولو كان نصف درهم ورقا أو فلوسا أو
غير طعام ما كان بذلك بأس

﴿ح﴾ في الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة ﴿ح﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان صرفت دينارا بعشرين درهما فأخذت منه عشرة دراهم
وأخذت بعشرة منها سلعة (قال مالك) لا بأس بذلك . وكذلك لو صرفت دينارا
بدراهم فلم أقبض الدراهم حتى أخذت بها سلعة من السلع (قال مالك) لا بأس بذلك
﴿قلت﴾ فان أصاب بالسلعة عيبا فجاء ليردها ثم يرجع على صاحبها بالدينار أم بالدراهم
(قال) بالدينار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان صرفت عند
رجل دراهم بدنانير على أن آخذ بثمنه منه سمنا أو زيتا (قال) قال مالك ذلك جائز
نقدًا أو الى أجل (قال) وكلاهما نعم انما ينظر مالك الى فعلهما ولا ينظر الى قولهما
﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال اصرف عندك هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم
أخذ بها منك هذه السلعة ففعل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان
أصاب بالسلعة عيبا فردّها على صاحبها ثم يرجع عليه بالدينار أم بالدراهم (قال) يرجع

عليه بالدينار ﴿قلت﴾ لم وقد قبض منه الدراهم ثم دفعها اليه في هذه السلعة (قال)
 لان الدراهم قبضها حين قبضها على شرط أن لا يذهب بها انما قبضها على شرط أن
 يأخذ بها هذه السلعة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواء وانما وقع ثمن هذه السلعة بالدينار
 ليس بالدراهم وكلاهما في الدراهم وما شرط من ذلك وسكوتهما عنه سواء انما نظر
 مالك الى فعلهما ها هنا ولم ينظر الى قولهما ﴿قلت﴾ ولا يخاف أن يكون هذا من
 بيعتين في بيعة (قال) لا انما البيعتان في بيعة اذا ملك الرجل السلعة بثن عاجل وآجل
 ﴿ابن وهب﴾ وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين اللتين تجمعهما
 بيعة (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحدة قال يملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل
 وآجل وقد وجب عليه بأحدهما كالدينار النقدي والدينارين الى أجل فكأنه انما يبيع
 أحد الثمنين بالأخر (قال) فهذا مما يقارب الربا وكذلك قال الليث عن يحيى بن
 سعيد قال البيعتان اللتان لا يختلف الناس فيهما ثم فسره من نحو ما قال ربيعة أيضاً
 وكذلك فسره مالك وقد كره ذلك القاسم وسالم وسليمان بن يسار

❦ في الذهب والورق والذهب والبروض بالذهب ❦

﴿قلت﴾ هل تجوز النضه والذهب بالذهب في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز
 ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان إناء مصوغاً من ذهب اشتريته بذهب وفضة لم يصلح
 ذلك في قول مالك (قال) نعم لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت
 فضة وسلعة بذهب (قال) ان كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفاً العشرة
 دراهم وما أشبهها فلا بأس بذلك وان كانت الفضة كثيرة فلا يصلح ذلك لان
 مالكا قال لا يصلح بيع وصرف (قال ابن القاسم) وأخبرني ابن الدراوردي عن
 ربيعة وغيره ﴿قلت﴾ لم كره مالك البيع والصرف في صفقة واحدة ﴿فقال﴾
 أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحدة (قال) وأما
 الدراوردي فأخبرني عن ربيعة وغيره أنه قال انما كرهه ربيعة من قبل أنه لو أصاب

بالسلمة عيًّا فجاء ليردها أنقض الصرف فلذلك كرهه ربيعة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 أرايت ان بعت ثوبا ودرهما بعد ودرهم فتباضنا قبل أن نفرق (قال) لا يجوز
 ذلك عند مالك لان الفضة لا تجوز الا مثلا بمثل فهذا لما كان مع هذه الفضة
 غيرها ومع هذه الفضة غيرها لم يحز ذلك ﴿قلت﴾ وسواء ان كانت الفضة تافهة
 يسيرة والسلطان كثيرا الثمن (قال) نعم ذلك سواء وبطل البيع بينهما عند مالك لما
 ذكرت لك ﴿قلت﴾ فأصل قول مالك أن الفضة بالفضة مع احدى الفئتين سلمة
 أو مع الفئتين جميعا مع كل واحدة منهما سلمة من السلع ان ذلك باطل ولا يجوز
 قال نعم ﴿قلت﴾ وأصل قول مالك ان كانت سلمة وذهب بسلمة وفضة اذا كان
 الذهب والفضة شيئا يسيرا أجازهم ولم يجعله صرفا ولا يجوز فيه النسيئة وان كانت
 الذهب والفضة قليلة (قال) نعم وقد بينا هذا قبل هذا

— في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب والفضة فيمن يزيد فيشتره —
 ﴿بعض الورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك فباع ورثته ميراثه فكانوا اذا بلغ الشئ فيمن يزيد
 أخذه بعضهم وكتب على نفسه الثمن حتى يحسب ذلك عليه في حظه فيبيع في الميراث
 حلي ذهب وفضة أو بعض ما فيه الذهب والفضة مثل السيف وما أشبهه والفضة أقل
 من الثلث فيبيع ذلك فاشتره بعض الورثة وكتب عليه (قال) قال مالك لا يباع من
 ذلك ما فيه الذهب والفضة الا بتقد من الورثة أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا
 يؤخر النقد (قال) لان مالكا احتج وقال أرايت ان تلف بقية المال أليس يرجع
 عليهم فيما صار عليهم فيقتسموه فلا يجوز الا بالنقد (قال) مالك والوارث في بيع
 الحلي بمنزلة الاجنبي

— في بيع السيف المفضض بالفضة الى أجل —

﴿قلت﴾ أرايت السيف الحلي تكون حليته فضة الثلث فأدنى أن يكون لي أن أبيعته

بدرهم نسيئة (قال) لا يجوز عند مالك أن يبيعه نسيئة ولا بذهب ولا بورق إذا كان فيه من الذهب أو الفضة شيء قليلا كان ذلك أو كثيرا ﴿قلت﴾ ^(١) أ رأيت أن اشتريت سيفاً محلى نصله تبع لفضته بدنانير ثم أبقرتنا قبل أن أنقذه الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم لبست السيف فلم يفسخ ذلك (قال) أرى أن يبع الثاني للسيف جائز وللبيع الأول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه ﴿قلت﴾ وحلت هذا محمل البيوع الفاسدة قال نعم ﴿قلت﴾ فإن تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتجمله محمل للبيوع الفاسدة وتضمنتي قيمته ولا تجمل لي رده وإن كان لم يخرج من يدي (قال) إذا لم يخرج من يدك فلا أحمله محمل البيوع الفاسدة وأرى أن رده لأن الفضة ليس فيها تغيير أسواق وإنما هي مالم يخرج من يدك بمنزلة الدرهم فكأن تردّها ﴿قلت﴾ فإن أصاب السيف عندي غيب انقطع أو انكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضته ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت سيفاً على بفضة حليته أقل من ثلث السيف بفضة إلى أجل أو بذهب إلى أجل أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز بيعه بفضة ولا بذهب إلى أجل ﴿قلت﴾ أفبيعه بفضة أو بذهب نقداً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لماذا جوزه مالك بالنقد بالفضة لم يلتفت إلى الفضة التي في السيف وهي عنده ملغاة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يجوز به بفضة إلى أجل وقد جعل الفضة التي في السيف ملغاة وجعلها تبعاً للسيف ولم لا يبيعه بفضة إلى أجل (قال) قال مالك لأن هذا لم يجز إلا على وجه النقد (قال) قلنا لما لك فالحق يكون فيه الذهب والورق ولعل الذهب يكون الثلثين والورق يكون الثلث أو يكون الورق الثلثين والذهب الثلث أبيع بأقلهما (قال) لا أرى أن يباع بشيء مما فيهما ولا يباع بذهب ولا بورق ولكن يباع بالمروض والفلس ﴿وقال أشهب﴾ لا بأس أن يشتري إن كان الذهب الثلث فأدنى اشتري بالذهب وإن كان الورق الثلث فأدنى اشتري بالفضة (وقال) علي بن زياد مثل قول أشهب

(١) قوله أ رأيت أن اشتريت إلى قوله يوم قبضته (تقدم بلفظه في صحيفة ١٠٧ مع تغيير يسير اهـ)

رواه عن مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت اللجام المموه أو الجوز المموه أو القدح المفضض أو السرج المفضض أو ما أشبه هذه الأشياء إذا كان ما فيها من الفضة قيمة ثلث ذلك الشيء الذي هو فيه يصلح لصاحبه أن يبيعه بفضة نقداً (قال) قول مالك إذا كانت الفضة في القدح والسكين فلا يجوز أن يبيع ذلك بفضة وإن كان ما فيه من الفضة أقل من الثلث (قال) وأرى الركاب والجمال كذلك أيضاً لا يصلح أن يباع بالفضة إذا كان مموها أو محزوزا عليه ولم يره مثل السيف والمصحف والحلي والذي سألت عنه من السرج وغيره هو مثل هذه الأشياء التي كرها مالك وأرى هذه الأشياء إنما فعلها الناس على وجه السرف وليست عنده بمنزلة الحلي ولا بمنزلة السيف الحلي ولا الخاتم ولا بمنزلة المصحف الحلي (قال) وكان مالك لا يرى بأساً أن يحل المصحف ﴿قال ابن القاسم﴾ ورأيت لمالك مصحفاً يحل بفضة ﴿وسئل﴾ عن الحلي أو السيف الحلي يكون ما فيه من الحلي الثلث يباع بالفضة أو بالذهب إلى أجل فينقض المشتري حليته وضرعها (قال) قد نزلت بمالك فرأى أن البيع جائز ولم يرد البيع وأنا أرى ذلك إذا وقع مثل هذا وقد كان ربيعة يجيز بيع السيف الحلي بالفضة تكون الفضة تبعاً بالذهب إلى أجل ولكني أرى أن أدرك ولم يتقضه وهو قائم فسخ البيع ﴿قال﴾ وقلت لمالك أ رأيت السيف الحلي إذا كان النصل تبعاً لفضته يجوز أن يباع هذا السيف بحليته بشيء من الفضة (قال) قال مالك لا يجوز أن يباع بشيء من الفضة وقد كره أن يباع بالفضة غير واحد ﴿وكيع﴾ عن محمد بن الشعبي عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال أنا أنا كاتب عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونحن بأرض فارس أن لا تبعوا السيوف وفيها حلية التضيعة بدراهم ﴿وكيع﴾ عن فضيل بن غزوان عن نافع قال كان ابن عمر لا يبيع سيفاً ولا سرجاً فيه فضة حتى ينزع ثم يبيعه وزناً بوزن ﴿وكيع﴾ عن زكريا عن عامر الشعبي قال سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص يباع بالدنانير (قال) ينزع الفصوص ثم يباع بالذهب بالذهب وزناً بوزن ﴿قال سحنون﴾ فكيف بمن يريد أن يجيز

بيع ذهب وعرض بذهب وليس في ذلك مضرة في تفرقة وقد ذكره من ذكرت
لك بيع هذه الاشياء حتى تنزع وفي نزعها مضرة وقد أجاز الناس اتخاذ بعضها
وتحليله ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتكم بقول ربيعة وما جوز من ذلك وقوله اذا
كانت الفضة تبعا وان ذلك انما أجاز لما جاز للناس اتخاذه وان في نزع مضرة وأنه
اذا كان تبعا كانت الرغبة في غيره ولم تكن الرغبة فيه ولا الحاجة اليه وقد جوز
أهل العلم ما هو أبين من هذا من بيع الثوب بدينار الا درهما وبالا درهمين اذا كان
دفع الدرهم مع قبض الدينار لأنهم لم يروا ذلك رغبة في الصرف واستحسنوه
واستقلوا ما أكثر من ذلك ﴿ قال وكيع ﴾ وكان الربيع قد ذكر عن الحسن أنه
كان لا يرى بأسا ببيع السيوف المحلاة بالفضة ﴿ وكيع ﴾ وجوزة أيضا ابراهيم
النخعي مثل قول الحسن ولم يذكره الا مسجلا فذلك فيما يرى للناس فيه من المنافع
ولما في نزعها من المضرة ولأنه مأذون لهم في اتخاذ مثله

حج في الرجل يتاج الأباريق من الفضة بالدنانير والدرهم ثم تستحق الدراهم

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت من رجل ابريق فضة بدنانير أو بدرهم فاستحققت
الدراهم أو الدنانير أنتقض البيع بيننا في قول مالك وتجعله صرفا (قال) نعم أراه صرفا
وينقض البيع بينكما (قال) وكان مالك يكره هذه الاشياء التي تصاغ من الفضة
والذهب بمثل الأباريق وكان مالك يكره مدهن الفضة والذهب وبجواهر الذهب
والفضة سمعت ذلك منه والاقداح واللحم والسكاكين المفضضة وان كانت تبعا لا
أرى أن تشتري ﴿ قلت ﴾ أرايت ان صرفت دراهم بدنانير فاستحققت الدراهم بعينها
أنتقض الصرف أم لا (قال) أرى الصرف منتقضا (وكان) أشهب يقول ان كانت
الدراهم بأعيانها أراها اياه فهو منتقض وان كان لم يره اياها وانما باعه من دراهم عنده
لزمه أن يدعي ما كان عنده تمام صرفه مما بقي في كيسه أو تابوته ﴿ قلت ﴾ لابن
القاسم وان استحققت ساعة صارفه فقال له صاحبه خذ مكانها مثلها أيضا (قال)
ان كان ذلك مكانه ساعة صارفه فلا أرى بذلك بأسا وانت تطاول ذلك أو اقرقا

انتقض الصرف ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت خلخالين من رجل بدينار أو بدراهم فاستحقهما رجل في يدي بعد ما اقرقنا أنا وبألمى فقال الذى استحق الخلخالين أنا أجيز البيع وأبيع الذى أخذ الثمن (قال) لا يصلاح هذا لأن هذا صرف لا يصلاح أن يملأ الخلخالين ولا ينتقد ﴿قلت﴾ فان كانا لم يفرقا مشترى الخلخالين وبألمهما حتى استحقهما رجل فقال المستحق أنا أجيز بيع الخلخالين وأخذ الدنانير (قال) فذلك جائز اذا أجاز المستحق البيع والخلخالان حاضران وأخذ الدنانير مكانه ﴿قلت﴾ فان كان الخلخالان قد بعث بهما مشترىهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ ولا ينظر في هذا الى اقتراق البائع والمشتري بعد ما اشترى الخلخالين اذا استحقهما رجل والخلخالان حاضران حين استحقهما وأجاز البيع فقال له مشتري الخلخالين أو بألمهما أنا أدفع الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك معا (قال) نعم ذلك جائز ولا ينظر في هذا الا الى حضور الخلخالين والنقد مع اجازة هذا المستحق البيع فاذا كان هذا هكذا جاز والا فلا (وقد قال) أشهب مثل قوله وقال انما هو استعسان والقياس فيه أنه مفسوخ لانه حين باعك الخلخالين قد كان لصاحبهما فيهما الخيار فقد انعقد البيع على خيار فالقياس فيه أنه يفسخ ولكنى استحسنفت أنه جائز لأن هذا مما لا يجد الناس منه بداً وانك لم تعمل على هذا باع البائع ما يرى أنه له واشترت أنت ما ترى أنه جائز لك شراؤه فذلك جائز لا بأس به

﴿ في الرجل يتبع الدراهم بدينار ونقد دنانير البلد مختلف ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل دراهم بين يديه كل عشرين درهما بدينار وأخرجت الدنانير لأدفعها اليه فلما تقدمته قال لا أرضى هذه الدنانير (قال) له نقد البلد في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان نقد البلد في الدنانير مختلفا (قال) فلا صرف بينهما الا أن يسميا الدنانير التي يصارفانها



﴿قلت﴾ في الرجل يصرف بعض الدينار أو يصرفه من رجلين ﴿﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أردت أن أصرف نصف دينار أو ثلثه بعشرة دراهم أ يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يصرف نصف دينار ولا ثلث دينار ولا ربع دينار ولا يجوز إلا أن يصرف الدينار كله فيدفعه ويأخذ دراهمه فأما إذا صرف نصفه أو ثلثه أو ربعه فهذا لا يستطيع أن يدفع ثلثه ولا ربعه ولا نصفه ﴿قلت﴾ فان قال بائع نصف الدينار أنا أدفع إليك الدينار كله وأخذ منك صرف النصف حتى تكون قابضاً لنصف الدينار (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ولا يكون قابضاً لنصف الدينار وإن دفع الدينار كله لانه لا يبين بنصفه منه (وقال أشهب) ألا ترى أن الصرف على المناجزة فقد بقي بينهما عمل من سبب الصرف وهو شركتهما في الدينار وانهما ان اقتسما مكنهما فأما اقتسامهما إياه دراهم فيكون يطميه دراهم بدراهم فهذا لا يصلح ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فان صرف الدينار رجل من رجلين قبضه أحدهما بأمر صاحبه وهو حاضر (قال) قال مالك هو جائز ﴿قلت﴾ فلو أن رجلين صرفا ديناراً من رجلين قبض الدينار أحد الرجلين (قال) قال مالك هذا جائز ﴿قلت﴾ فان صرف رجلان من رجل ديناراً فدفعاه إليه أ يجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان مكان الدينار نقرة ذهب أو فضة كان مسلكه مسلك الدينار في بيعه قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت نقرة بيني وبين رجل فبعت نصيبى منه (قال) ذلك جائز اذا انتقدت ﴿قلت﴾ فان بعت نصيبى من غيره (قال) أشهب) ان قبض المشتري جميع النقرة رأيتة جائزاً وان لم يقبض لم يكن فيه خير

﴿قلت﴾ في الرجل يصرف الدينار دراهم فيقبضها ثم يرجع إليه ﴿﴾

﴿فيستريد في الصرف فيزيده﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهما ثم لقيته بعد ذلك فقلت له أنك قد استرخصت مني الدينار فزدني فزادني درهما أ ينتقض الصرف في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع منه فيه شيئاً وأرى أن لا ينتقض بينكما ﴿قلت﴾ وكذلك

ان زاده الدرهم الى شهر أو الى شهرين (قال) نعم لا أرى بذلك بأساً ولا ينتقض
 الصرف بشككنا ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنى لا أرى هذا الدرهم مما يقع عليه الصرف
 ﴿قلت﴾ فان قبضه منه صاحبه أرى الصرف واقفاً عليه قال لا ﴿قلت﴾ فان
 أصاب بهذا الدرهم الهبة عيياً أي يكون له أن يردده (قال) لا لأن الصرف لم يقع عليه
 وانما ذلك الدرهم عندي هبة ﴿قلت﴾ فان أصاب صاحبه بالدينار عيياً فردّه أيرجع
 عليه بالدرهم كلها وبالدراهم الزائد مع الدراهم قال نعم ﴿قلت﴾ لم والدراهم الزائد
 عندك هبة (قال) لأنه انما وهبه له لذلك الصرف فلما انتقض الصرف انتقضت الهبة
 التي كانت بينهما لمكان ذلك الصرف ﴿قلت﴾ وكذلك لو أنى بعت من رجل
 سلعة فجاءني هبة فوهبها لي فقال هذا الموضع ما بعته سلعك تقبلت هبته ثم أصاب
 بالسلمة عيياً فردّها على أيرجع على الهبة مع الثمن (قال) نعم لأنه انما وهب لك
 الهبة من أجل البيع فلما انتقض البيع لم يترك الهبة لأن الذي لمكانه كانت الهبة قد
 انتقض حتى صار غير جائز ﴿قلت﴾ فان كان أسلم اليه في طعام أو سلعة الى أجل
 فزاده بعد ما تقربا ومكثنا شهراً أو شهرين زاده المشتري في السلم ديناراً أو درهماً
 أيجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا بأس به

﴿في الرجل يكون له على الرجل دراهم ديناً الى أجل﴾
 ﴿فيريده أن يصرفها منه بدينار نقداً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم ديناً من قرض أو من بيع الى أجل فأخذت
 بها منه دنانير نقداً أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا ولا يحل هذا
 وهو من بيع الدراهم الى أجل بدنانير نقداً ولو كانت حالة لم يربه بأساً ﴿قلت﴾ أرايت
 ان صارفته قبل محل الاجل على دينارين وشرطت عليه أن يدفعها الى مع محل أجل
 الدراهم أيجوز هذا أم لا (قال) هذا حرام في قول مالك (قال) وكذلك لو كان في مكان
 هذه الدنانير عرض من العروض بعينه أو موصوفاً أو مضموناً الى ذلك الاجل لم يحل
 لانه دين بدين ولو كان العرض نقداً ما كان به بأس في البيع والسلف الا أن يكون

المرض الذي يطميه من صنف المرض الذي كان باع ويكون أجد منه أو أكثر
 حل أجل الدين في ذلك أو لم يحل ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي
 عمران وبكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار قال ان كان لرجل على رجل ذهب كائنه
 فلا يصلح له أن يقاطعه على ورق وثيقه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال الليث عن يحيى
 ابن سعيد مثله وقال يحيى بن سعيد ولا فلوس (قال يحيى) وان أعطاه عرضا قبل محله
 فلا بأس به ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن
 عبد الله عن أبيه أنه كان يتناع بالذهب فاذا تقاضاه أصحابه قال ان شئتم أعطيتكم
 الورق بصرفها وان شئتم صرفها لكم فقضيتكم الذهب فأبى ذلك اختار الرجل أعطاه
 إياه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن رجلا كان له على عبد الله بن عمر
 ذهب سلفا فجاءه يتقاضاه فقال يا نافع اذهب فصرف له أو أعطه بصرف الناس
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد أن يأخذها مني (قال) اذا قامت على سعر فأراد أن
 يأخذها فأعطه إياها (وقال) مثل ذلك القاسم بن محمد وسالم وسليمان بن يسار وبشر
 ابن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وبكير بن الأشج ﴿ابن وهب﴾ عن
 ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل
 يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فأراد أن يأخذها منه زينا أو طعاما أو ورقا بصرف
 الناس قال لا بأس به ﴿ابن وهب﴾ وقاله جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز
 وابن المسيب وريصة أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف

﴿في الرجل يصرف بدينار دراهم فيجدها زيوفا﴾

﴿فبعضها ولا يردّها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت دينارا بدرهم فلما افرقنا أصبتها زيوفا فرضيتها أيحوز
 ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك ان رضيت في قول مالك ﴿قلت﴾
 وكذلك ان وجدت الدرهم نقصا فرضيتها (قال) قال مالك اذا وجدتها نقصا فرضيتها
 فهو جائز وهو مثل الزیوف ﴿قال﴾ قال مالك وان كان تأخر من العدد درهم فرضي أن

يأخذ لم يجز ذلك له لان الصفقة وقعت على ما لا خير فيه (وقال أشهب) في الزلل مثل قول ابن القاسم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فلما اترقنا أصبت فيها عشرة أفلس رديئة لا تجوز أينقض الصرف أم يبدها في قول مالك (قال) انما قال مالك في الفلوس أكرها ولم يرها في جميع الاشياء بمنزلة الدراهم بالدنانير ولم أسمع من مالك في هذا شيئا وقوله في الصرف ان الصرف ينتقض وأرجو أن يكون خفيفا ألا ترى أن ابن شهاب يجوز البديل في صرف الدنانير وان كان لا يؤخذ بقوله فكيف به في الفلوس مع كثرة اختلاف الناس فيها وقول مالك وليسبت كالحرام البين ولكني أكره التأخير فيها وهو قول أشهب ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت دينارا عند رجل فأصبت درهما في الدراهم مردودا ليه وهو فضة طيبة أيكون لي أنت أردته في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وينقض الصرف فيما يتنا قال نعم ﴿قلت﴾ له أنه فضة طيبة (قال) ذلك سواء اذا كان فضة طيبة الا أنه مردود ليه أو كان لا يجوز بمجواز الدراهم عند الناس أو أصاب فيها درهما زائفا فذلك كله عند مالك سواء يردّه ان أحب وينقض الصرف بينهما الا أن يشاء أن يقبل الدراهم ببيعها فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت دينارا عند رجل بدرهم فأخذت منه الدراهم ثم أصبت بالدراهم عينا فرددت الدراهم أ يصلح لي أن أؤخره بالدينار (قال) اذا ثبت الفسخ بينهما فلا أرى بأسا أن يؤخره بالدينار وان لم يثبت الفسخ بينهما كرهته ورأيت صرفا مستقبلا ﴿قال سحنون﴾ هذا الربا قد كتب في الرسم الاول ما يدل على هذا

﴿في الرجل يصرف الدينار من رجل بدرهم فاذا وجب الصرف سأل﴾
 ﴿رجلا أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه أو يقوم من مجلسهما ذلك﴾
 ﴿فيتوازنان في مجلس آخر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس يعني عشرين درهما بدنان
 فقال نعم قد فعلت وقلت أنا أيضا قد فعلت فتصارفنا ثم التفت الى انسان فقال أقرضني

عشرين درهما والتفت أنا الى رجل الى جنبي فقلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت
اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خير فيه
(قلت) أرايت ان نظرت الي دراهم بين يدي رجل فقلت بمنى من دراهمك هذه
عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قلت فواجبه الصرف ثم التفت الى
رجل الى جنبي فقلت أقرضني ديناراً ففعل فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم
أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يدفع الدينارين
الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزنها الصراف ثم يدخلها تابوته ويخرج دراهم ليعطيه
(قال) ما يعجبني وليترك الدينارين على حالها حتى يخرج الدراهم فيزنها ثم يأخذ الدينارين
ويلطي الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان ما استقرض نسقا متصلا
قريبا بمنزلة النفقة يجلبها من كنه ولا يبعث رسولا يأتيه بذهب ولا يقوم الى موضع
يزنها ويتفادان في المجلس الذي تصارفا فيه وانما يزنها مكانه ثم يعطيه ديناره مكانه
فلا بأس بذلك (وقد قال) أشهب لا خير فيه لانكما عقدتما بيعكما على أمر لا يجوز
من غيبة الدينارين (قال ابن القاسم) لان مالكا قال لو أن رجلا لقي رجلا في
السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لا خير
في ذلك (قيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى
نرى وجوها ثم نزنها فان كانت جيادا أخذتها منك كذا وكذا درهما بدينار (قال)
لا خير في هذا أيضا ولكن يسير معه على غير موعد فان أعجبه شيء أخذ والا
ترك (قلت) وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في مجلس ثم يقوموا الى مجلس
آخر قال نعم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حتى اشتراه رجل ثم
قام به الى السوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير في ذلك انما
يباع الورق بالذهب أن يأخذ ويلطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن
حضرة البيع فانه لا خير فيه وأراه منتقضا ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن العاص
قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تبعوا الذهب بالورق الا بهاء وهم

وان عمر قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره اني أخاف عليكم الرماء
والرماء هو الربا

❦ في قليل الصرف وكثيره بالدينانير ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت ديناراً مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهمين أيجوز
هذا الصرف في قول مالك قال نعم ❦ قال ❦ ولقد سئل مالك عن رجل كان يسأل رجلاً
ذهبا فلما حل أجلها قال الذي عليه الدين خذ مني بذهبك درهم وقال الذي له الدين
لا أقبل منك الا كذا وكذا زيادة على الصرف (قال) مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦
أرايت ان أقرضت رجلاً ديناراً فوهبت له نصف ذلك الدينار ثم أردت أن آخذ
منه نصف الدينار الذي بقي لي عليه فأتاني بنصف دينار درهم فقلت لا أقبل الدرهم
انما لي عليك ذهب ولا أبيع ذهبي الا بمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس
أجبر على أن يأخذ ذلك ❦ قال ❦ وقال مالك في رجل باع من رجل سلعة بنصف
دينار فأتاه بنصف دينار درهم أجبر البائع على أخذها ولم يكن له غير ذلك فالتى
أفرض ديناراً وذهب نصفه وبقي نصفه هو بمنزلة هذا سواء

❦ في بيع الفضة بالذهب جزافاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها
أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم اذا كان شراؤه اياها بنير درهم مضروبة ❦ قلت ❦
أبصالح أن أبيع الذهب جزافاً بالفضة جزافاً (قال) قال مالك لا بأس بذلك ما لم يكن
سكة مضروبة درهم ودينانير فلا خير في ذلك لان ذلك يصير مخاطرة وقاراً اذا
كان ذلك سكة مضروبة درهم أو دينانير

❦ في الرجل يتسلف الدرهم بوزن وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر ❦

❦ وبعد أقل أو أكثر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تسلفت من رجل مائة درهم عدداً وزنها نصف درهم نصف

درهم عدداً قضيته مائة درهم وازنة على غير شرط أيجوز هذا أم لا (قال)
 لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن قضيته تسعين درهما وازنة (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾
 ولم والتسعون أكثر من المائة الدرهم الانصاف (قال) لأن هذا بيع اذا كان
 السلف عدداً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ومن أين جعله مالك
 بيعاً (قال) لأن الرجل اذا أسلف الرجل عشرة دنانير تنقص سدساً سدساً كل
 دينار أو ربما ربعاً كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير فائتة كان انما ترك له الذي قضاء
 فضل وزنها وهذا لا بأس به اذا لم يكن في ذلك وأى ولا موعود ولا سنة جريا
 عليها اذا استوى الممددان . وان أعطاه تسعة وكانت أكثر من وزنها فوبيع
 الذهب بالذهب متفاضلاً فلا خير فيه لانه لما اختلف الممدد صار بيعاً ولا يصلح
 اذا كانت عدداً بنير كيل الا أن يستوى الممددان فيكون الفضل في أحدهما
 فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان كان أقرضني مائة درهم وازنة عدداً قضيته خمسين درهما
 أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو قضاء مائة
 درهم أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) ولو قضاء
 مائة درهم أنصافاً ونصف درهم واحد لم يجز ذلك لأن العدين قد اختلفا وان كان
 ذلك أنقص لرب القرض في الوزن فلا يجوز ذلك ولكن لو قضاء أقل من الممدد
 على وزن دراهم القرض أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أصل قول مالك
 في هذا أنه اذا استقرض دراهم عدداً فلا بأس أن يقضيه مثل وزنها في عددها
 فان قضاء أقل من وزنها في مثل عددها فلا بأس بذلك في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان قضاء بمثل عدتها أفضل من وزنها فلا بأس به في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان قضاء أقل من عددها في أكثر من وزنها (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾
 فان قضاء أكثر من عددها في أقل من وزنها (قال) لا خير فيه الا أن يقضيه في
 مثل عددها أكثر من وزنها أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك (قال) نعم هذا قوله (قال) وان كان أقرضه دراهم كيلاً فلا بأس أن يقضيه

أقل من عددها أو أكثر من عددها إذا كانت في مثل كيلها وهذا قول مالك
﴿ابن وهب﴾ عن ابن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع التوخي عن ابن عمر أنه تسلف
ذهباً فوزنها بميزان ثم قال احفظ هذا الميزان حتى تقضى صاحبها به وأنه قضى الرجل
فقص من عدد الذهب فقال له الرجل إن هذه أغص من عدد ذهبي فقال له اني
انما أعطيتك بمثل وزن ذهبك سواء فن عمل بغير هذا أثم وقاله ابن المسيب ومحمد
ابن كعب القرظي وإن دخل فيها أكثر من عددها ﴿قلت﴾ وإن قضاه أقل من
وزنها أو أكثر من وزنها فلا بأس بذلك (قال) نعم قال وهذا قول مالك فإن قضاه
أقل من وزنها فلا بأس بذلك إذا لم يختلف عيون الدراهم مثل أن يسلفه مائة درهم
يزيدية كيلا فيقضيه خمسين أو ستين أو ثمانين مخدبة تقصا فلا يصلح هذا وهو
قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن أقرضت رجلاً مائة درهم عدداً قضائي خمسين درهماً
أقل من وزنها أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم وقد اختلف الوزن ألا
تري أنه قد قضائي أقل عدداً وأقل وزناً (قال) فلا بأس بذلك عند مالك إذا قضاك
أقل وزناً وأقل عدداً لأن هذا رجل قضى أقل من عدد الدراهم وأقل وزناً من
وزن الدراهم فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن قضاه أقل عدداً ووزن كل درهم منها
أكثر من وزن كل درهم من الدراهم التي أقرضت (قال) هذا لا يصلح عند
مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنه قد صار فيما ألا تری أن الزيادة التي في كل درهم قد
صارت فيما بفضل عدد القرض وإن كان القضاء مثل وزن الدراهم القرض أو
أقل لم يكن هاهنا شيء يكون فيما فلذلك جاز وإن كانت أقل عدداً ﴿قلت﴾ أصل
كراهية هذا عند مالك - بين جعل المدين إذا اختلفا فيما من البيوع إذا تفاضل الوزن
فاذا استوى العدداً وتفاضلت الدراهم في الوزن لم يجعلها فيما لم قال مالك ذلك
وما فرق ما بينهما (قال) لأن الرجل لو أتى بستة دنانير إلى رجل تنقص سدساً
سدساً فقال أبدلها لي بستة وازنة فاني أحتاج إليها لم يكن بذلك بأس على وجه
المعروف ولو قال له أعطني بها خمسة قائمة لم يحل فهذا يدل على أن العدد إذا

استوى لم يكن ذلك يما من البيوع واذا اختلف المدد كان ذلك يما

في الرجل يقرض الرجل دراهم يزيدية فيأتيه

بمحمدية فيأتي أن يأخذها

وقالت أرايت لو أتى أقرضت رجلا مائة درهم يزيدية الى سنة فأتاني بمائة محمية قبل السنة فقال خذها وقلت لا آخذها الا يزيدية (قال) ذلك لك أن لا تأخذها الا يزيدية ولو حل الأجل أيضا جاءه بمحمدية فقال لا أقبل الا يزيدية كان ذلك له لانه يقول لا آخذها الا مثل الذي لي لأن الدرهم والطعام عند مالك سواء ألا ترى أنه لو تسلف محمولة فأتاه بسمرء وهي خير من المحملة فقال لا أقبلها ولا آخذ الا محمولة كان ذلك له قلت والدرهم ان كانت من قرض أو من ثمن بيع كان سواء في مستثنى حل الأجل أول محل اذا رضى أن يأخذ محمية من يزيدية جاز ذلك له في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه ولا أرى بذلك بأسا لأنها ورق كلها وكذلك الدنانير والدرهم وليست جنوسا كجنوس الطعام وانما هي سلك وهي ذهب وفضة كلها والطعام جنوس وان كانت حنطة كلها لأن الحنطة لها أسواق تحول اليها فتضمن الى تلك الأسواق والدرهم ليست لها أسواق تحول اليها مثل الطعام فلا يجوز أن يأخذ قبل الأجل سمرء من محمولة وان كانت خيرا منها وان كان أسلفه المحملة سلفا فلا يجوز . وكذلك قال لي مالك في القمح المحملة والسمرء وفي الشعير وقد قال أشهب انه جائز اذا لم يكن في ذلك وأني ولا عادة وهو أحسن ان شاء الله تعالى قال ابن القاسم وان كانت لك سمرء على رجل الى أجل فأخذت منه محمولة قبل حل الاجل لم يحز لأن هذا من وجهه وضع وتمجل . وكذلك الدرهم ان أخذ يزيدية من محمية قبل أن يحل الاجل لم يصلح وهذا في الدرهم مثل الطعام فان أخذ محمية من يزيدية قبل حل الاجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دنانير هاشمية فيعطيه عمقاء قبل حل الاجل فلا يكون بذلك بأس (قال) ولأن مالكا قال في الدين يكون على الرجل الى أجل فيقول ضع عني وأجعل لك ان ذلك

لا يجوز فهذا يدل على مسئلتك هذه أيضا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقرضت رجلا دراهم محمدية مجموعة فلما حل الأجل قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزنها أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا انما أخذ فضل عيون المحمدية على اليزيدية في زيادة وزن اليزيدية فلا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني يزيدية مثل وزن المحمدية أو دون وزنها (قال) لا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ فلو كنت أقرضته يزيدية مجموعة فقضاني محمدية مجموعة أقل من وزنها (قال) لا يجوز هذا لانه أخذ ما ترك من وزن اليزيدية في عيون المحمدية ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني محمدية مجموعة مثل وزن اليزيدية (قال) لا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك منها عادة ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني محمدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية (قال) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية التي أقرضته (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ والدنانير مثل ما وصفت لي في الدراهم (قال) نعم

﴿ في الرجل يستلف الدراهم فيقضي أوزن أو أكثر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استقرضت مائة درهم يزيدية كيلا تقضيته مائة درهم وعشرين درهما يزيدية كيلا أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يستلف من الرجل مائة درهم فيعطيه عند القضاء عشرين ومائة درهم على غير موعد ولا شرط أو يتسلف مائة اردب قح فلما أتاه ليقضيه قحه وحل أجله قضاء عشرين ومائة اردب مثل حنظله (قال مالك) لا يجزئني أن يقضيه فضل عدد لا في طعام ولا في ذهب عند ما يقضيه ولو كان ذلك بعد ذلك لم أر به بأسا اذا لم يكن في ذلك عادة ولا موعود (قال) ومعنى قوله بعد ذلك أي بعد تجلس القضاء الذي يقضيه فيه يزيدية بعد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيد في ذلك المجلس ولكن يزيده بعد ذلك فستسلك في الدراهم الكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيده عند ما يقضيه ولكن ان أراد أن يزيده فليزده بعد ما يقضيه ويتفرقان الا أن يكون رجحانا في الوزن شيئا يسيرا فلا بأس بذلك أو نقصانا وان كان كثيرا فلا بأس به وهو قول مالك (قال مالك) وانما

يجوز من ذلك مثل ما فعل ابن عمر زاد في فضل و وزن الدراهم التي قضاها وكان محل قول مالك عندي أن ابن عمر إنما قضى مثل العدد وزاد في وزن الدراهم التي قضى كانت دراهم ابن عمر أوزن من دراهم صاحبه وعددهما سواء ولم يعطه عشرين ومائة بمائة ولا عشرة ومائة بمائة

❦ في قضاء المجموعة من القائمة ❦

❦ قلت ❦ سمعتك تقول الدنانير المجموعة لا تصلح بالدنانير القائمة قلت ما المجموعة وما القائمة وما معنى ذلك القول أنه لا يصلح (قال) قال مالك لو أنك أسلفت رجلاً مائة دينار قائمة أو بعت بها شيئاً فثبت لك عليه مائة دينار قائمة فأراد أن يدفع إليك مائة مجموعة بدخل في عددها عشرة ومائة أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أن عدد المجموعة أكثر من القائمة (قال) لا خير فيه إلا أن تكون أسلفت القائمة بمقياس اتخذته عندك أو أسلفته إياها بوزن مثاقيل جمعها في ذلك الوزن أو اشترطت في البيع الكيل فلا بأس بأن تقتضي مجموعة وإن كانت أكثر عدداً إذا كنت حين أسلفتها قد أخذت لها مقياراً من الكيل أو وزنتها مجموعة فعرفت كيلها أو اشترطت كما أخبرتك الكيل مع العدد فأمّا أن تسلفها عدداً فلا خير في ذلك إلا أن تأخذ مثل عددها وإن كانت كيلاً أو اتقص منها في الوزن فلا بأس بذلك إذا كانت في عددها (قال) وقال مالك وما بعت بفرد فلا تأخذه كيلاً وما بعت به كيلاً فلا تأخذه فرداً وما بعت بفرد واشترطت كيله مع العدد فلا بأس به أن تأخذه كيلاً أقل عدداً أو أكثر عدداً ومن ذلك أن يبيع الرجل سلته بمائة درهم كيلاً ويشترط عددها داخل المائة خمسة و كيلها مائة فيكون عددها خمسة ومائة درهم فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلاً إذا اشترط العدد مع الكيل (قال) وبلغني أن مالكا قال وإذا بعت رجلاً أو أفرضته مائة دينار مجموعة فجاء ليقضيك فدفع إليك مائة دينار قائمة عدداً فقال هذا قضاؤك ولم تكلمها له (قال) فلا بأس بذلك لأنه قد عرف أن في كيل القائمة أكثر من مائة كيلاً وفضلاً فلا بأس بذلك وهو

بين قدسراً فلا بأس به (قال) قلت لملك فان قضاء مائة دينار مثاقيل أفراداً والافراد اذا
 جمعت نقصت عن مائة دينار مجموعة (قال) لاخير في ذلك لانه انما يجوزها لفضل
 عيونها على وزن المجموعة لان الافراد بحجة محبة لها فضل في عيونها على المجموعة
 (قال) قلت لملك أفبيع الرجل السلعة بمائة دينار بمجموعة ولا يشترط ما يدخل فيها
 من الوزن وهو يعلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبشيين والخروبة وبالنصف والثلاث
 والثلثين ولا يدري عدة ما يدخل له من صنوف تلك الدنانير (قال) فلا بأس بذلك
 ما لم يدخل له من الذهب التي لا تجوز بين الناس (قلت) أي شيء الدنانير المجموعة
 (قال) المقطوعة النقص يجمع فتوزن فتصير مائة كيلا (قلت) فا القائمة (قال) القائمة
 الجياد (قلت) فلم أجزت أن يؤخذ من المجموعة القائمة (قال) لان القائمة الجياد
 عدداً تزيد على المجموعة في المائة الدينار ديناراً لآنك لو أخذت مائة دينار عدداً
 قائمة فوزتها بوزن المجموعة زادت في الوزن ديناراً فصارت في الوزن مائة دينار
 وديناراً وهي مائة دينار عدداً (قلت) فا الفرادى (قال) للمثاقيل قال الفرادى اذا
 أخذت المائة فوزتها كانت أثقل من المائة المجموعة لان مائة نصير تسعة وتسعين
 وزناً وان وزنت مائة قائمة كيلا زاد عددها على مائة دينار فرادى (قلت) لم لا
 يصلح أن يأخذ من الدرهمين الفرادى اذا كانا لم يجمعا في الوزن وقد عرفت وزن
 كل واحد منهما على حدة لم لا يجوز أن يأخذ بوزنهما تبر فضة مكسورة اذا كان في
 الجودة مثله أو دونه وقد جوزته في الدرهمين المجموعين وقد جوز مالك مثل هذا
 في موضع آخر في الطعام ألا ترى أن مالكا قد أجاز لي أن آخذ سمراء من محمولة
 ومحمولة من سمراء اذا حل الإجل فلم كرهتم هذا في الدرهمين الفردين بوزنهما من
 الثبر المكسورة (قال) أما ما ذكرت من الطعام أخذه المحمولة من السمراء أو السمراء
 من المحمولة انما جوزها مالك لان الطعام مجموع كله يكال فانما أخذ من سمراء كيلا
 محمولة أو من كيل محمولة سمراء وليس في الطعام فرادى ولا يباع القمح وزناً بوزن
 . وأما ما ذكرت من مجموع الفضة بمجموع الفضة فلا بأس بذلك لان هذا يعلم أنه

قد أخذ مثل وزن فضته وجودة فضته أو دونها في الجودة وإنما كره مالك أن يأخذ من الأفراد مجموعة لأنه لا يأخذ مثل وزن الأفراد إذا أخذ وزن الأفراد بمجموعة لأنه لا بد من أن يزيد وزن المجموعة على الأفراد الحبة والحبتين وما أشبه ذلك أو ينقص فانما كرهه مالك لموضع أنه لا يكون مثلاً بمثل فلهذا كرهه مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان لرجل على درهتان مجموعتان فأعطيته بوزنهما تبر فضة والتبر الذي أعطيته أجود من فضة الدرهمين أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز هذا وهذا كله مجموع الفضتين جميعاً مجموعتين وأنت قد جوزت مثله في قول مالك في الطعام جوزت لي أن آخذ من محمولة سمراء ومن سمراء محمولة فلم لا يجوز لي أن أعطيه فضة تبراً أجود من فضة دراهمه (قال) لا يشبه الطعام في هذا الدرهم لأن الدرهم لها عيون وهذا إنما أعطاه جودة فضته بـمِئون دراهم الآخر فلا يجوز هذا والطعام ليس فيه عيون مثل عيون الدراهم ألا ترى أن الدين في الدراهم إنما هو شيء غير الفضة وأن جودة الفضة إنما هي من الفضة وليس فيها غيرها فلذلك كرهها له أن يغطي هذه الفضة الجيدة بفضة دونها مع الفضة الدون شيء غيرها وهي السكة ألا ترى أن السكة التي في الدراهم المضروبة إنما هي شيء غير الدراهم استزاده مع فضة الدراهم الرديئة بفضته الجيدة فأخذ فضل جودة فضته على فضة صاحبه في عيون دراهمه وهي السكة التي في فضة صاحبه وإن الطعام إنما جودة المحمولة من الطعام ليس من غير الطعام وجودة السمراء من الطعام أيضاً ليس من شيء غير الطعام فهذا فرق ما بين الدراهم والطعام ﴿ قلت ﴾ فلو كان لرجل على تبر فضة مجموعة فصالحته منها على مثل وزنها تبر فضة إلا أن الذي أعطيته أجود من فضته أو دونها أيجوز هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وهذا جائز ﴿ قلت ﴾ والفضة إذا كانت تبراً مكسوراً كلها فأخذ بعضها قضاء عن بعض وإن كان بعضها أجود من بعض فلا بأس بذلك ما لم يدخل ذلك سكة مضروبة (قال) نعم إذا لم يكن في الفضة سكة مضروبة دراهم ولا فضل في وزن فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ويكون مثل الطعام الذي ذكرت لي أنه لا بأس

أن يأخذ السمرء من المحمولة والمحمولة من السمرء (قال) نعم الفضة التبر المكسور
لا بأس أن يأخذ بمضه قضاء من بمض اذا حل الاجل وان كان بمضه أفضل من
بمض اذا أخذ مثل وزن فضته التي كانت له على صاحبه وهو سواء مثل المحمولة من
السمرء والسمرء من المحمولة

— ما جاء في البدل —

﴿قلت﴾ أرايت الذي يبدل الدراهم كيلا من عند رجل أيجوز له أن يقول زدني
في الكيل مثل ما يقول زدني في المزد أبدل لي هذا الناقص بوازن (قال)
لا يجوز وهذا الربا وهو قول مالك ﴿قلت﴾ وهو في المزد جائز (قال) نعم ذلك
جائز عند مالك فيما قل مثل الدينارين والثلاثة والدرهمين والثلاثة اذا استوى المزدان
فان كثر المزد لم يصلح ﴿قلت﴾ ويجوز لو أني أغرضت رجلا دراهم كيلا فلما قضاني
قضاني راجحة أو كانت ناقصة فتجوزتها (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا كان
رجحانا يسيرا وأما النقصان فلا أبالي ما كان ﴿قلت﴾ والقرض مخالف للمضاربة اذا
بايعته المال مضاربة كفة بكفة (قال) نعم هو مخالف عند مالك لأن المضاربة لاتصلح
الا مثلا مثل وان كانت الدنانير مختلفا وزنها اذا استوى الكفتان سواء فلا بأس بذلك
ولا يصلح بينهما رجحان ولا نقصان وهذا بيع من البيوع والمعروف فيه لا يجوز
وانما يجوز المعروف بين الذهبين اذا استلف الرجل الدينار الناقص فيفضيه ومازنا وان
كان ذلك من ثمن بيع فلا بأس به أيضا أن يطميه أفضل من حقه ولا يجوز هذا في
مضاربة الكيل ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أتيت الى رجل بدينار ينقص خروبة فقلت
أبدل لي هذا الدينار بدينار وازن ففعل (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا كان عين
الدينارين وسكهم ما واحدة ﴿قلت﴾ فان كانت سكة الدينار الوزان الذي طلبوا أفضل
(قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي بالدينار الهاشمي ينقص خروبة فيسأل رجلا
أن يبدله له بدينار عتيق قائم وازن (قال) قال مالك لا خير فيه فتعجبت من قوله
فقال لي طليب بن كامل يتعجب من قوله فان ربيعة كان يقول قوله فلا أدري من

ابن أخذه وأنا لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ أرايت ان آتيت به دينار ناقص فقلت له
 أبدله لي بدينار وازن وسكتهما مختلفة وعيوبهما مختلفة الا أن يجاوزهما عند الناس
 واحد (قال) اذا كانت هاشمية كلها فلا بأس بذلك الا أن يكون مثل الدينار المصرى
 والعتيق الهاشمى يتخص قيراطاً أو حبة فيأخذ به ديناراً دمشقياً قائماً أوباراً أو كوفياً
 حيث الذهب فلا يصالح ذلك وهذه كلها هاشمية وانما يرضى صاحب هذا القام
 أن يطميه بهذا الناقص الهاشمى لفضل ذهبه وجودته على ديناره ولكن لو كان
 الديناران دمشقيين أو مصريين أو عتيقين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن
 يكون الوزن بالناقص والناقص بالوازن على وجه المعروف وهذا تفسير ما فسر لي
 مالك ﴿قلت﴾ أراك قد رددتني الى سكة واحدة وأنا انما أسألك عن سكتين
 مختلفتين أرايت ان كان الديناران هاشميين جميعاً الا أن أحدهما ضرب بدمشق
 والآخر بما ضرب بمصر وذهبهما ونفاقهما عند الناس سواء الا أن العين والسكة
 مختلفة هذا دمشقي وهذا مصرى وكلهما من ضرب بنى هاشم فأردت أن
 يدل لي ديناراً ناقصاً مصرياً بدينار وازن هاشمى دمشقى وهما عند الناس بحال ما
 أخبرتك ونفاقهما واحد (قال) فلا بأس بذلك عند مالك اذا لم يكن للناقص فضل
 في عينه ونفاقه على الوزن وان كان في الناقص فضل في عينه ونفاقه عند الناس فلا
 خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى آيت بدينار مروانى مما ضرب في زمان بنى أمية
 وهو ناقص أردت أن يبدله لي بهاشمى مما ضرب في زمان بنى هاشم (قال) ان كان
 بوزنه فلا بأس بذلك وان كان الهاشمى أتعص فلا بأس بذلك عندي أنا قائماً مالك
 فكبره بحال ما أخبرتك ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن أنه قال لا يرى بأساً أن يدل الرجل للرجل الدينار الناقص ويمطيه مكانه
 أوزن منه على وجه المعروف ﴿ابن وهب﴾ وقال عقبه بن نافع عن ربيعة أنه كره
 أن يؤخرها عنده الا أن يكون يدأيد قبل أن يفارقه وقاله الليث بن سعد ﴿ابن
 وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذونها أو

فوقها اذا لم يكن ذلك بشرط وكان ذلك معروفا يصنع الرجل الى اخيه ﴿قلت﴾
 أرايت ان نبت رجلا دراهم بفضة أو فضة بفضة أو دراهم بدرهم فلما توازنا رجحت
 فضتي فقلت قد وهبته لك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن
 سفيان الثوري عن محمد بن السائب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو سلمة أن أبا بكر
 الصديق راطل أبا رافع فوضع الخللخين في كفة والورق في كفة فرجحت الدراهم
 فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك قال أبو بكر ان أحلته لي فان الله لم يحله لي سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب والوزن بالوزن والورق بالورق وزنا
 بوزن الزائد والمزاد في النار ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لي تبر فضة مكسور فلما حل
 الاجل أخذت منه أجود من فضتي وهو أقل من وزن الذي لي عليه (قال) لا يجوز
 هذا لانه انما أخذ جودة هذه الفضة بما ترك من فضته لصاحبه ﴿قلت﴾ فان أخذت
 أردأ من فضتي أقل من وزن فضتي (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنك أخذت
 أقل من حقه في جودة الفضة وفي الوزن فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فلو كان لي على
 رجل سمراء فلما حل الاجل أخذت منه محمولة أقل كيلا من حنطى التى لي عليه
 من السمراء وقد علم أن السمراء أفضل من المحمولة أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز
 هذا اذا كان أخذ المحمولة من جميع حقه ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب انه جائز وهو
 مثل الفضة وكذلك لو اقتضاه دقيقا من قح والدقيق أقل كيلا انه لا بأس به الا
 أن يكون الدقيق أجود من قح الدين ﴿قلت﴾ لابن القاسم لم وقد جوزته في الفضة
 التبر ألا ترى أن ما أخذت من الطعام أقل من كيل طماي وأدنى في الجودة حين
 أخذت محمولة من سمراء فلم لا تجوز له في الفضة المكسورة اذا أخذت
 دون وزن فضتي وأدنى منها في الجودة فما فرق ما بينهما (قال) لان الطعام المحمولة
 والسمراء صنفان مفترقان متباعد ما بينهما في البيع واختلف أسواقهما عند الناس
 وان كانت حنطة كلها ألا ترى أن الشعير قد جعل مع الحنطة أنه لا يصلح الا مثلا
 بمثل والبسل كذلك وإقترافهم في البيع والشراء اقتراف شديد بينهما في الثمن عند الناس

تفاوت بعيد والمحمولة مع السمرء بمنزلة الشعير من المحمولة ومن السمرء في اقتضاء
بعضه من بعض لاختلافهما في الأسواق فإن أخذ في قضاء الشعير من الحنطة أقل
من كيل ما كان له من الشعير أو أخذ في قضاء الحنطة من الشعير أقل من كيل
ما كان له من الحنطة بشرط أن يأخذ الذي يأخذ بجميع حقه من الآخر لم يصلح
ذلك (قال مالك) وكذلك قضاء السلت من الحنطة والشعير وكذلك المحمولة من
السمرء اذا كانت بشرط أن يأخذها بجميع حقه من السمرء كان بيع الطعام بالطعام
متفاضلا وإن كان من قرض أو تعدى^(١) فهو سواء والسمرء من المحمولة لا يصلح له
أن يأخذ أقل من كيل ما كان له من السمرء بمحمولة وأما الفضة التبر فكلها عند
الناس نوع واحد وأمر قريب بعضه من بعض ليس في الأسواق بين الناس في
الفضة المكسورة اختلاف في الجودة ان بعضها أجود من بعض وإن كان في
الفضة ما بعضه أردأ من بعض عند الناس فلا يكون الردى على حال أجود من ذلك
فلذلك جاز للذي أخذ فضة دون فضته في الجودة وأخذ دون وزنها جاز له ذلك ولم
يقل له بعث فضتك بفضة أقل من وزنها لاقتراب الفضة بعضها من بعض وإنما هو
رجل ترك بعض فضته وأخذ بعضها وقيل للذي أخذ المحمولة من السمرء بشرط على
ما وصفت لك حين أخذ أقل من كيلها إنما أنت رجل بعث سمرء بمحمولة أقل من
كيلها لاقتراق ما بين السمرء وبين المحمولة عند الناس وفي أسواقهم لأنه قد تكون
السمرء أجود وربما كانت المحمولة أجود فإذا وجدنا هذا هكذا دخلت التهمة بينهما
فإذا دخلت التهمة فيما بينهما فسد ما صنعا ولم يحل فصار بيع الطعام بالطعام متفاضلا
وأما ما وصفت لك من أمر الفضة فبعضها قريبة من بعض وأسواقها كذلك فلا
تدخل في ذلك التهمة فلما سلمنا من التهمة جاز ما صنعا إلا أن يكون الذي أخذ من
الفضة هو أجود من فضته وأقل وزنا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ والذهب مثل الفضة
في جميع ما سألتك عنه قل نعم ﴿قلت﴾ أرايت الدرهم الواحد اذا كان لي على
رجل فأخذت منه فضة تبرا أجود من فضته أقل من وزنه أيجوز هذا أم لا (قال)

لا يجوز ﴿قلت﴾ فإن أخذت منه أجود من فضة الدرهم مثل وزن الدرهم الذي لي عليه (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ والدرهم في هذا والدرهمان والمائة درهم سواء (قال) نعم لا يجوز لك أن تأخذ دون وزن دراهمك تبراً فضة إذا كانت النضة أجود من فضة الدراهم (قال) وما بين لك ذلك أن الرجل إذا أسلف مائة أردب سمراء فأخذ بها خمسين محمولة أنه لا خير فيه وأنه لو كان له على رجل مائة أردب سمراء ابتاعها منه فأخذ منه خمسين محمولة ما حلت له ولكان بيع الطعام قبل أن يستوفي. فإن قال قائل فإن ذلك من وجه القرض وليس هو من وجه ابتاع الطعام فقد صدق فهل يجوز لأحد أن يأخذ يداً بيد مائة أردب سمراء بخمسين محمولة وإن كان المعروف عند الناس أن السمراء أجود فهو حرام أيضاً لا يحمل فالسمراء من البيضاء إذا وقع هكذا لم ينبغ لأحد أن يأخذ من سمراء محمولة إلا بمثل كيلها ولو جاز في المحمولة لجاز في الشعير فتفاحش الكراهية فيه وتفاحش على من يحيزه ولقد سألت مالكا عن الرجل يستلف مائة أردب محمولة أو شعيراً فيريد أن يقضيه قبل الأجل مائة أردب سمراء من محمولة وهي خير من المحمولة والشعير فقال لا خير فيه لا سمراء من محمولة ولا صيحاني من عجوة ولا زبيب أحمر من أسود وإن كان أجود منه ولا يجوز في كل من استهلك لرجل طعاماً تمدى عليه أو زرقاً أو ذهباً دنائير كانت أو دراهم أو فضة في الاقتضاء إلا ما يجوز له في القرض عند حلول الأجل فما جاز له فيما أقرض أن يأخذه إذا حل أجله جاز له أن يأخذه في القضاء من هذا الذي استهلك له على ما وصفت لك ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يقرض الرجل مائة أردب قمح قية ضيه دقيقاً (قال) إن أخذ منه مثل كيله فلا بأس به وهو يكره له إذا كان أقل من كيل الحنطة التي له عليه ولو جاز أن يأخذ من سمراء أسلفه أياها خمسين محمولة لجاز أن يأخذ شعيراً أو دقيقاً أو سلتاً أقل فيصير بيع الطعام بدنه ببعض بينهما تفاضل ولا يجوز من ذلك إذا اختلف النوعان في نسب الطعام وإن كان واحداً إلا ما يجوز من ذلك يداً بيد من البديل وهو مثل بمثل . وما بين لك ذلك لو أن رجلاً أتى بأردب

سمراء الى رجل فقال له اعطني بها خمس وبيات محمولة على وجه التطاول من صاحب
 السمراء عليه أو خمس وبيات شغيراً ولسنا ما جاز ذلك وكان بيع الطعام بمضه بعض
 متفاضلا ولو أتى رجل يبدل دنانير بأقص منها وزناً أو أيس منها عيوناً ما كان
 بذلك بأس على وجه التجاوز اذا كان على وجه المعروف ولم يكن على وجه المكسبة
 ولو كان هذا في الطعام يخاف رجل الى رجل ليبدل له طعاماً جيداً بأردأ منه ما جاز بأكثر
 من كيله الا مثلاً بمثل وهو يجوز في الذهب فهذا فرق بين ما سألت عنه من الثبر
 والفضة بمضه بعض والطعام بمضه بعض متفاضلا وجل ما فسرت لك في هذه
 المسئلة من حلالها وحرامها قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أتى اشترت حلياً مصوغاً
 من الذهب بوزنه من الذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم لا بأس به عند
 مالك بدنانير مثل وزن الحلي أو بذهب تبر مكسور ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
 نعم ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن حلياً بين رجلين من ذهب وزناه فأراد أحدهما
 أخذه فوزناه ففرط كيله ثم كال أحدهما لصاحبه قدر نصفه ذهباً أو دنانير فأخذ
 وأعطى كان ذلك جائزاً اذا كان ذلك يدأيد والنفرة تكون بين الرجلين كذلك
 (وروى) أشهب في النفرة انها تقسم لأنها لا مضرة في قسمها ولو جاز هذا في النفرة
 لجاز أن يكون كيس بينهما فيه ألف درهم مطبوع فيقول أحدهما لصاحبه لا تكسر
 الطابع ويخذ مني مثل نصفه دراهم فتكون الفضة بالفضة ليس كفة بكفة وانما جاز
 في الحلي لما يدخله من الفساد وانه لموضع استحسان ﴿قلت﴾ أ رأيت ان يمت
 حلياً مصوغاً من الذهب بوزنه من الذهب تبراً مكسوراً والثبر المكسور الذي يمت
 به الحلي خبير من ذهب الحلي (قال) لا بأس بذلك يدأيد ﴿قلت﴾ وكذلك لو
 يمت هذا الحلي بدنانير مضروبة تبر الدنانير خبير من تبر الحلي أو دون تبر الحلي
 أيجوز هذا قال نعم ﴿قلت﴾ ولا بأس اذا كان يدأيد أن تشتري الحلي الذهب بوزنه
 من الذهب أو بوزنه من الدنانير وإن كان بعض الذهب أفضل من بعض كان ذلك
 جائزاً في قول مالك (قال) نعم اذا كان يدأيد فذلك جائز ﴿قلت﴾ ولو أتى استقرضت

من رجل حلياً مصوغاً إلى أجل فلما حل الاجل أثبتته بتمر مكسور أجود من تبرحليه الذي استقرضت منه مثل وزن حليه فتقضيته أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز هذا لأنه يأخذ فضل صياغة الحلي الذي أقرض في فضل جودة ذهبك الذي تقضيه ﴿قلت﴾ فالصياغة بمنزلة السكة المضروبة في الدنانير والدراهم عملها واحد يكره في الحلي المصوغ في القرض أن يستوفي منه ذهباً أجود منه مثل وزنه أو أقرض ذهباً مكسوراً ابريزاً جيداً فاستوفي منه حلياً مصوغاً بوزن ذهبه ذهب العمل أصفر (قال) نعم لا يصلح ذلك لأنه يأخذ فضل جودة ذهبه في صناعة هذا الذهب الآخر ﴿قلت﴾ فيكرهه في القرض ويجيزه في البيع يدايد قال نعم ﴿قلت﴾ فلم كرهته في القرض وجعلته بيع الذهب بالذهب متفاضلاً وأجزته في البيع إذا كان الذهبان جميعاً يدايد ولم يجعله بيع الذهب بالذهب متفاضلاً (قال) لأن الذهبين إذا حضرتا جميعاً وإن كان فيهما صناعة وسكة كانت الصناعة والسكة ملتائين جميعاً وإنما يقع البيع بينهما على الذهبين ولا يقع على الصياغة ولا على السكة بيع فاذا كان قرضاً أقرض ذهباً جيداً ابريزاً فأخذ ذهباً دون ذهبه حلياً مصوغاً أو سكة مضروبة كأنما ترك جودة ذهبه للسكة أو للصناعة التي أخذ فيها هذا الذهب الرديئة فإن كان إنما أقرض ذهباً مصوغاً أو سكة مضروبة وأخذ أجود من ذهبه تبراً مكسوراً اتهمناه أن يكون إنما ترك الصياغة والسكة لجودة الذهب الذي أخذ فلا يجوز هذا في القرض وهو في البيع جائز والذي وصفت لك فرق ما بين البيع والقرض وإذا دخلت التهمة في القرض وقع الذهب بالذهب متفاضلاً لمكان العين والسكة وجعلنا العين والسكة شيئاً غير الذهب لما خفنا أن يكون إنما طلبا ذلك ألا ترى أنه إذا أسلف حلياً من ذهب مصوغاً فأثنى بذهب مكسور في قضائه مثل ذهبه ليأخذه منه فقال لا أقبله إلا مصوغاً كان ذلك له فلما كان التبر الذي يقضيه مكسوراً خيراً من ذهبه عرفنا أنه إنما ترك الصياغة لمكان ما ازداد في جودة الذهب فصار جودة الذهب في مكان الصياغة فصار الذهب بالذهب متفاضلاً وإن الذهبين إذا حضرتا لم تكن أحدهما قضاء من

صاحبها وانما يقع البيع بينهما على الذهبين جميعاً رقتي النسكة والصياغة فيما بينهما
﴿ قلت ﴾ ويجوز التبر الا حذر الابريز المهرقلى الجيد بالذهب الاصفر ذهب العمل
واحد من هذا بواحد من هذا وفضل (قال مالك) لا يصلح الا مثلاً بمثل يداً بيد
﴿ قلت ﴾ فلو اشترى دنانير منقوشة مضروبة ذهباً ابريزاً أحمر جيداً بذهب
أصفر للعمل وزناً بوزن (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب في الدنانير
ما لا تجوز عينه في السوق وذهبه أحمر جيداً ينتقض الصرف بينهما أم لا (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن ينتقض الصرف بينهما ولا أرى له أن يرد لما
دخل الدنانير من نقصان العين لان ذهبه مثل الذهب التي أعطى وأفضل فليس له
أن يرجع بشيء الا أن يصيب ذهب الدنانير ذهباً مغشوشاً فينتقض من الذهب
بوزن الدنانير التي أصابها دون ذهبه ولا ينتقض الصرف كله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن
اشترت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾
فان أصاب مشتري الخلخالين بهما عيباً كسراً أو شقاً لم يعلم به حين اشتراهما أنه أن
يردهما (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أنى أرى أن يردهما بالعيب الذى
وجد فيهما وأخذ دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ قلت ﴾ لم جعلت لصاحب
الخلخالين أن يرد ولم تجعل ذلك لصاحب الدنانير الذى اشترى بدنانيره تبراً مكسوراً
(فقال) لان الخلخالين بمنزلة سلعة من السلع في هذا الموضع ولا بد للناس أن يتبايعوا
ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآتية والحلى انما هو بمنزلة
مالوا اشتراه بسلعة أو بذهب فاذا أصاب عيباً رده فهو وان كان انما اشتراه بمثل وزنه
من الرقة فأصاب به عيباً فلا بد له من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً
مما دفع فيهما من وزنهما من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا أصاب عيباً لان الذى
رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جائز في البيع حين أخذهما
مثلاً بمثل ولم ينظر في صياغة الحلى ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لو كان في
واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة في الحلى أو النسكة في الدنانير والدراهم ما جاز أن

يشتري تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكسبية كي لا يكيل ولا
 جاز حلي مصوغ تبر مكسور بوزنه ولا بالدرهم بوزنها ولا بالدنانير بوزنها ان كان الحلي
 من الذهب ولا يجوز اذا قح بدقيق لان معرفة التابن أن القمح يزيد وانما يعطى
 معطى القمح بالدقيق لمكان ما كفي ولمنفعة بالدقيق فلو وجدنا بالقمح عيبا أو بالدقيق
 عيبا لرد كل واحد منهما فكذلك الحلي اذا وجد به عيبا رده ﴿قلت﴾ فالبالدنانير
 التي أصبت بها عيبا لا يجوز لميها لم لا تجعل لمشتريها أن يردها (قال) لان القمح
 اذا كان معيبا لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الحلي اذا كان معيبا لم يكن تبره
 كالدرهم المضروبة وان الدنانير التي وجد بها عيبا لا يجوز ولم تكن مفشوشة كان
 تبره مثل التبر الذي أعطى أو أفضل فليس له أن يرده وكذلك لو باع الخللان
 من ذهب أو فضة تبر من ذهب أو فضة فوجد في الخللان عيبا فردهما منه
 وكان ذهبهما أو فضتهما مستويين أو كان الخللان أجود ذهباً أو ورقاً من
 الفضة أو الذهب التي دفع فيهما لم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد
 تبري يقال له ما في يدك مثل تبرك أو أفضل فلا حجة لك فيما ترد وانما يرد من
 ذلك العيب في الحلي وان كانت الدنانير التي باعها به مثله أو أجود لان الناس يعلمون
 أنه انما أعطاه دنانيره أو دراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمر جوزه الناس وأجازة أهل
 العلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن بد
 من الرد وعلى هذا يحمل جميع ما يشبه هذه الوجوه

✽ ما جاء في المرافلة ✽

﴿قلت﴾ أرايت لو أني صارقت رجلاً دنانير سكية مضروبة ذهباً أصفر بذهب
 تبر مكسور إبريز أحمر وزناً بوزن (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فلو كانت دنانيري
 ذهباً أصفر كلها سكية مضروبة فبعتها منه بذهب تبر إبريز أحمر ومعها دنانير ذهب
 أصفر سكية مضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) اذا
 كانت البتكتان فاقهما عند الناس بسواء التي مع الإبريز التبر والتي ليس معها شيء

فهو جائز كان التبر ترفع من الدنانير أو دون الدنانير ﴿قلت﴾ فان كانت الدنانير التي مع التبر الابريز دون الدنانير الاخرى (قال) لا خير في ذلك لأن صاحب الدنانير التي لا تبر معها أخذ فضيل عيون دنانيره على دنانير صاحبه في جودة التبر الابريز ﴿قلت﴾ فان كان الابريز وما معه من الدنانير دون الدنانير الاخرى في نفاقهما عند الناس (قال) لا بأس بذلك لانه لم يمترها هنا شيء ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت الدنانير التي لا تبر معها هي كلها دون التبر ودون الدنانير التي التبر معها (قال) لا بأس بذلك أيضاً لانه لم يمترها هنا شيء وانما هو رجل أعطى ذهباً بذهب أحد الذهبين كلها أنفق عند الناس فهذا معروف منه صنه لصاحبه ﴿قلت﴾ فاذا كانت احدي الذهبين كلها أنفق عند الناس لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت احدي الذهبين نصفها مثل الذهب الاخرى ونصفها أنفق منها لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت احدي الذهبين نصفها أنفق من الذهب الاخرى ونصفها دون الذهب الاخرى لم يجز هذا لانه انما يأخذ فضل النصف الذهب الذي هو أنفق من ذهبه بما يضع في نصف ذهبه التي يأخذونها فلا خير في هذا قال نعم ﴿قلت﴾ ويدخل في هذا الذهب بالذهب ليس مثلاً بمثل لانه ليس بمعروف قال نعم ﴿قلت﴾ فلو كانت جودة الذهب من أحدهما كان جائزاً لانه معروف قال نعم ﴿قلت﴾ وان كانت احدي الذهبين نصفها أنفق من الذهب الاخرى ونصفها دونها لم يصالح ذلك لأن هذا على غير وجه المعروف وهذا على وجه المكيسة والبيع فصارت الذهب بالذهب ليست مثلاً بمثل (قال) نعم قال وهذا كله قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أتى بذهب له هاشمية الى صراف فقال له راطلني بها بذهب عتيق هي أكثر عدداً من عددها وأنقص وزناً من الهاشمية فكان انما أعطاه فضل عيون القائمة الهاشمية لمكان عدد العتيق وفضل عيونها (قال) لا بأس به فاذا دخل مع الهاشمية ذهب أخرى هي أسر عيوناً من العتيق مثل النقص بالثلاث خروبات ونحوه يقول لا أرضي أن أعطيك هذه بهذه حتي

أدخل مع ذهبي الهاشمية أسرعونا من المتق فلا خير فيه ﴿وكيع﴾ عن زكريا
عن عامر قال سمعت النعمان بن بشير يخطب وأهوي بإصبعه الى أذنيه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات
فمن اتقى المشتبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في المشتبهات وقع في الحرام
كالراعي يرعى حول الحمي فيوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى
الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد
الجسد كله ألا وهو القلب ﴿وكيع﴾ عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن
السيب قال قال عمر آخر ما أنزل الله على رسوله آية الربا فتوفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة ﴿وكيع﴾ عن المسعودي عن القاسم قال
قال عمر انكم تزعمون أنا نعلم أبواب الربا ولأن أكون أعلمها أحب الي من أن يكون
لي مثل مصر ومثل كوزها ولكن من ذلك أبواب لا تكاد تخفى على أحد أن
تباع الثمرة وهي غصة لم تطب وأن يباع الذهب بالورق والورق بالذهب نسبتاً
﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل باع سلعة بمشرة دنانير مجموعة فوزنها ليقتضيه إياها
فوجد في وزنها فضلاً على حقه فأعطاه بذلك ورقاً أو عرضاً في ثمن الذهب (قال)
لا بأس بذلك وهو مما يجوز به بتض أهل العلم ولم يشبهوه بمثل من جاء بذهب
فصارف بها ذهباً فكانت أوزن من ذهبه فأعطاه في ذلك فضلاً لأن هذا مراطة
وتلك قضاء فهذا فرق ما بينهما ومثل ذلك اللحم والحيتان إنما كان حقه في اللحم
والحيتان والجبن وأشياء ذلك شرطاً كان له على صاحبه وقد وجبت له عليه فإذا وجد
فضلاً عن وزنه وكان مثله شرطه فلا بأس أن يأخذ ذلك بثمن وهذا بين أن تأخذ
فضل وزنك بتقد أو الى أجل فلا بأس به إذا كان أجل الطعام قد حل فإن لم يحل فلا
خير فيه وإن اختلفت الصفة فلا يصلح إلا أن تأخذ بمثل وزنك أو كيلك يترك البائع
ذلك للمشتري أو يتجاوز المشتري عن البائع دون شرطه فإن اختلفت الصفة فكان
مثل الوزن أو أكثر من الوزن أو أقل فلا خير فيه في أن يزيد المشتري البائع في

فضل الصفة ولا يرد البائع على المشتري لان الزيادة التي يزيد بها المشتري البائع انما
 دخلت في فضل الجودة اذا لم تكن زيادة في الوزن والكيل وان كانت الزيادة في
 الكيل والوزن فقد دخلت الزيادة في قدر حقة وفي فضل الطعام فصار بيع الطعام
 قبل أن يستوفى واذا كان أدنى من صفته وكان في وزنه أخذ بذلك فضلا وهو بيع
 الطعام قبل أن يستوفى وان كان فيه فضل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه
 فضل ذلك فانه لا خير فيه لانه باع صفة أجود مما أخذ بما أخذ وبما أعطى فهذا بيع
 الطعام قبل أن يستوفى ولو كان هذا من العروض التي تكال أو توزن وليس من
 الطعام لم يكن بذلك بأس أو غيرها من الثياب والحيوان فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾
 فلو أقرضت رجلا دراهم يزيدية عدداً قضاني محمدية عدداً أرجح لي في كل درهم
 منها (قال) لا بأس بذلك ما لم يكن بينهما عادة ﴿قلت﴾ وكذلك لو قضاني يزيدية
 عدداً بوزن دراهمي فجعل يرجح لي في كل درهم منها (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾
 فلو قضاني محمدية عدداً أقل من وزن دراهمي (قال) لا يصلح ذلك لانه انما يأخذ
 فضل اليزيدية في عيون الحمدي فلا خير في هذا ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقرضت رجلا
 درهما يزيدياً فلما حل الاجل أتاني بدروهم محمدى أنقص من وزن اليزيدى فأردت
 أن أقبله (قال) لا يجوز لانك تأخذ ما نقصت في اليزيدى في عين هذا الحمدي
 ﴿قلت﴾ وقولكم في القرض فرادى انما هو على معرفة وزن درهم درهم على حدة
 ليست بمجموعة ضربة واحدة قال نعم ﴿قلت﴾ وعيون الدراهم ها هنا مثل جودة
 التبر المكسور كما لا يجوز لي أن آخذ في التبر المكسور أجود من تبري الذي أسلفت
 أقل من وزن ما أسلفت فكذلك لا يجوز لي أن آخذ دون وزن دراهمي أجود
 من عيونها قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم
 المجموعة والدراهم الفراد بالدراهم الفراد هو قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وهذه المسائل
 التي سألتك عنها اذا كانت لي على أحد قرضاً أو يما فهو سواء قال نعم ﴿قلت﴾
 أرايت ان أقرضت رجلاً تبر فضة يضاء فلما حل الاجل قضاني فضة سوداء مثل

وزن فضتي أ يصلح ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ فان أرجح لي شيئاً قليلاً (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان قبلت منه أقل من وزن فضتي (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ولم كرهته في الفضة السوداء أن يرجحاً (قال) لا تأخذ جودة فضتك البيضاء في زيادة وزن فضته السوداء ﴿قلت﴾ فان أقرضته فضة سوداء قضايتي بفضاء أقل من وزنها (قال) لا يصلح ﴿قلت﴾ فان قضايتي بفضاء فأرجح لي (قال) لا بأس بذلك وهذا كله في هذه المسائل ما لم يكن هذا بينهما عادة وان كان بينهما عادة فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان قضايتي مثل وزن فضتي بفضاء والتي لي عليه سوداء (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن يكون في ذلك عادة

— في الرجل يكون له الدينار فيقتضيه منه مقطعا —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقرضت رجلاً ديناراً فأخذت منه سدس دينار درهم أيجوز في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك اذا حل الأجل ﴿قلت﴾ وكذلك اذا كان الي أجل فحل أجله جاز لي أن آخذ بثل الدينار درهم أو نصفه أو بثثيه (قال) نعم لا بأس بذلك (قال) وكذلك قال مالك اذا حل الأجل ﴿قلت﴾ وكذلك ان أخذت بنصفه أو بثثيه عرضاً من العروض (قال) نعم لا بأس بذلك وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان أخذ بما بقي من الدينار ذهباً (قال) لا خير فيه كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه يصير ذهباً وورقاً بذهب أو ذهباً وعرضاً بذهب فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أخذ بما بقي عرضاً أو درهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك وان اجتمع الورق والعرض فلا بأس به اذا حل الأجل وان لم يحل فلا خير فيه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل كان له على رجل دينار فقال قطعه على درهم بسم الناس اليوم أعطيك درهمين حتى أؤدى فقال لا يصلح ذلك قد عاد صرفاً وباعاً في الدين عاجلاً وأجلاً فهو بمنزلة الربا في البيع وهو بمنزلة الصرف المكروه الا أن يقول الذي عليه الدين أنقصك ثلث دينار أو ربع دينار مسنئ فياخذ منه بصرف الناس يومئذ ويبقى على التريم ما بقي ليس بينه

وبينه فيه صرف فهذا غير مكروه ﴿ابن وهب﴾ قال قال الليث ان ربيعة كان يقول
في أجزاء الدينار ذلك وقاله عمرو بن الحارث

﴿في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة﴾

﴿قلت﴾ أيجوز أن أبيع درهما زائفا أو ستوقا^(١) بدرهم فضة وزنا بوزن (قال) لا يجزئني ذلك ولا ينبغي أن يباع بمرض لان ذلك داعية الى ادخال الغش على المسلمين وقد كان صريفاً بالابن أنه اذا غش طرحه في الارض أدبا لصاحبه فاجازة شرائه اجازة لنشه وافساد لا سواق المسلمين ﴿وقال أشهب﴾ ان كان مردوداً من غش فيه فلا أرى أن يباع بمرض ولا بفضة حتى تكسر خوفاً من أن يغش به غيره ولا أرى به بأساً في وجه الصرف أن يبيعه موازنة الدراهم الستوق بالدراهم الجياد وزنا بوزن لانه لم يرد بهذا الفضل بين الفضة والفضة وانما هذا يشبه البديل ﴿قلت﴾ لا شبه أرايت اذا كسر الستوق أبيعه (قال) لى ان لم يخف أن يسبك فيجعل درهما أو يسيل فيباع على وجه الفضة فلا أرى بذلك بأساً وان خاف ذلك فليصفه حتى تباع فضته على حدة ونحاسه على حدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أني بعت نصف درهم زائفاً فيه نحاس بسلمة (قال) قال مالك لا يجزئني أن يشتري به شيئاً اذا كان درهما فيه نحاس ولكن يقطعه ﴿قلت﴾ فاذا قطعه أبيعه في قول مالك (قال) نعم اذا لم يفر به الناس ولم يكن يجوز بينهم

﴿في رجل أقرض فلوساً ففسدت أو دراهم ففطرت﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استقرضت فلوساً ففسدت الفلوس فما الذي أردت على صاحبي (قال) قال مالك ترد عليه مثل تلك الفلوس التي استقرضت منه وان كانت قد فسدت ﴿قلت﴾ فان بتمه سلمة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أقبضها (قال) قال مالك لك من فلوسك التي بعت بها السلمة الجائزة بين الناس يومئذ وان كانت الفلوس قد فسدت

(١) (أوستوقا) قال في القاموس ستوق كشور وقدوس وتستوق بضم التاء من زيف بهرج

مليس بالفضة اهـ

فليس لك إلا ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس اذا فسدت فليس له إلا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وأن كانت فاسدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل أقرضني ديناراً دراهم أو نصف دينار دراهم أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدراهم ما الذي يقضيه في قول مالك ﴿قال﴾ يقضيه مثل دراهمه التي أخذ منه رخصت أو غلت فليس عليه إلا مثل الذي أخذ ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه أن سعيد بن المسيب أسلف عمرو بن عثمان دراهم فلم يقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضربها فأبى ابن المسيب أن يقبلها حتى مات فقضاها ابنه من بعده ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبد الله بن أبي جعفر عن سعيد بن المسيب أنه قال إن أسلفت رجلاً دراهم ثم دخل فساد الدراهم فليس لك عليه إلا مثل ما أعطيت وإن كان قد أنفقها وجازت عنه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن سعيد وريعة مثله ﴿قال الليث﴾ كتب إلى يحيى بن سعيد يقول سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف دينار فانطلقا جميعاً إلى الصراف بدينار فدفعه إلى الصراف وأخذ منه عشرة دراهم ودفع خمسة إلى الذي استسلفه نصف دينار فحال الصرف برخص أو غلاء ﴿قال﴾ فليس للذي دفع خمسة دراهم زيادة عليها ولا نقصان منها ولو أن رجلاً استسلف رجلاً نصف دينار فدفع إليه الدينار فانطلق به فكسره فأخذ نصف دينار ودفع إليه النصف الباقي كان عليه يوم يقضيه أن يدفع إليه ديناراً فيكسره فيأخذ نصفه ويرد إليه نصفه ﴿وقال﴾ لي مالك يرد إليه مثل ما أخذ منه لأنه لا ينبغي له أن يسلف أربعة ويأخذ خمسة وليس الذي أعطاه ذهباً إنما أعطاه ورقاً ولكن لو أعطاه ديناراً فصرفه المستسلف فأخذ نصفه ورد نصفه كان عليه نصف دينار إن غلا الصرف أو رخص

﴿في الاشتراء بالدينق والدينق والثلث والنصف من الذهب والورق﴾

﴿قلت﴾ أرايت إن بعت بيماً بدينق أو داتق أو داتق أو ثلاثة دوانق أو أربعة دوانق أو بخمسة دوانق أو بنصف درهم أو بسدس درهم أو بثلث درهم على أي شيء يقع هذا البيع على الفضة أم على الفلوس في قول مالك ﴿قال﴾ يقع على الفضة هذا البيع

﴿قلت﴾ فأني شيء يعطيه بالفضة في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه ﴿قلت﴾ فان
 تشاحا فأني شيء يعطيه بذلك (قال) الفلوس في قول مالك في الموضع الذي فيه
 الفلوس ﴿قلت﴾ أرايت إن اشتريت سلعة بدائق فلوس فرخصت الفلوس أو غلت
 كيف أقضيه أعلى ما كان من سعر الفلوس يوم يقع البيع أم على سعر الفلوس يوم
 أقضيه في قول مالك (قال) على سعر الفلوس يوم تقضيه فيما قال مالك ﴿قلت﴾ فان
 كان باع سلته بدائق فلوسا نقداً أو بصلح هذا في قول مالك أم لا (قال) اذا كان
 الدائق من الفلوس معروفاً كم هو في عدد الفلوس فلا بأس بذلك وانما وقع البيع
 بينهما على الفلوس ﴿قلت﴾ فان باع سلعة بدائق فلوس الى أجل (قال) فلا بأس بذلك
 اذا كان الدائق قد سمي ما له من الفلوس أو كثر عارفين بعدد الفلوس وان البيع
 انما وقع بالفلوس الى أجل. وان كانت مجهولة العدد أو لا يعرفان ذلك فلا خير في ذلك
 لانه غرر ﴿قلت﴾ فان قال أبيعك هذا الثوب بنصف دينار على أن آخذ به منك
 دراهم نقداً يبدأ بيد (قال) قال مالك اذا كان الصرف معروفاً يعرفانه جميعاً فلا بأس
 بذلك اذا اشترطاً كم الدراهم من الدينار ﴿قلت﴾ فان بعت سلعة بنصف دينار أو
 بثلاث دنانير أو بربع دينار أو بخمس دينار على أي شيء يقع البيع أعلى الذهب أم على
 عدد الدراهم من صرف الدينار (قال) قال مالك انما يقع على الذهب ولا يقع على
 الدراهم من صرف الدينار ﴿قلت﴾ فما يأخذ منه بتلك الذهب التي وقع البيع عليها
 في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه ﴿قلت﴾ فان تشاحا (قال) قال مالك اذا تشاحا
 أخذ منه ما سمي من الدينار دراهم ان كان نصفاً فنصفاً وان كان ثلثاً فثلثاً ﴿قلت﴾
 فهل ينظر في صرف الدينار بينهما يوم وقع البيع بينهما أم يوم يريد أن يأخذ منه حقه
 (قال) نعم يوم يريد أن يأخذ منه حقه كذلك قال مالك وليس يوم وقع البيع لان
 البيع انما وقع على الذهب ولم يزل الذهب على صاحبه حتى يوم يقضيه إياه (قال مالك)
 وان باعه بذهب بسدس أو بنصف الى أجل وشرط أن يأخذ بذلك النصف الدينار
 اذا حل الاجل ذراهم فلا خير في ذلك وهما اذا تشاحا اذا حل الاجل أنه يأخذ منه

الدرهم يوم يطلبه بحقه على صرف يوم يأخذه بحقه ﴿ قلت ﴾ فلم كره مالك الشرط بينهما وهو اذا طلبه بحقه وتشاحا أخذ منه الدرهم (قال) لانه اذا وقع الشرط على أن يأخذ بالنصف الدينار درهم فكأنه إنما وقع البيع على الدرهم وهي لا يعرف ما هي لان البيع إنما يقع على ما يكون من صرف نصف دينار بالدرهم يوم يحل الاجل فهذا لا يعرف ما باع به سلمته ﴿ قال سحنون ﴾ قال أشهب وان كان إنما وجب له ذهب وشرط أن يأخذ فيه درهم فذلك أحرم له لأنه ذهب بورق الى أجل وورق أيضاً لا يعرف كم عددها ولا وزنها وليس ما نزل به القضاء اذا حل الاجل بمنزلة ما يوجبان على أنفسهما ﴿ قال أشهب ﴾ ولو قال أبيعك هذا الشيء بنصف دينار الى شهر أخذ به منك ثمانية دراهم كان بيعاً جائزاً وكانت الثمانية لازمة لكما الى الاجل ولم يكن هذا صرفاً وكان ذكر النصف لغواً وكان ثمن السلعة دراهم معدودة الى أجل معلوم (قال مالك) ومن باع سلعة بنصف دينار الى أجل أو بثلاث دنانير الى أجل لم ينبغ له أن يأخذ قبل محل الاجل في ذلك دراهم وليأخذ في ذلك عوضاً ان أحبا قبل الاجل فاذا حل الاجل فليأخذ بما أحب اهـ

﴿ تم كتاب الصرف من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه . وبه يتم الجزء الثامن ﴾
(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)



﴿ ويتلوه كتاب السلم الاول وهو أول الجزء التاسع ﴾

